بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم اما بعد حمداً لله
تعالى والصلاة والسلام على رسول الله فهذه حواشٍ على مواضع من
شرح تصريف العزي للعلامة التفتازاني قدس الله سرهما ارجو ان يعم
نفعها ويعظم وقعها انه هو المأمول ومحقق في كل مسئول ان اريد المراد
منه تشبيه الكلام بمكان ذي رياض مختلفة الانواع تشبيها مضمراً في
النفس فهو استعارة بالكناية واثبات الرياض للمشبه استعارة تخييلية
وذكر الرقي والزهر والاكمام ترشيح ويمكن ان يراد بالروى ابهج وانظر
وبزهر الالفاظ المستحسنة وبرياض مقامات الكلام واحواله
المقتضية لايراده على وجه مخصوص وبالاكمام الانواع فتكون هذه
الالفاظ استعارة تحقيقية ولا ينافيها ذكر الكلام اذ هو خارج عن
المشبهات وانهى حبر يجري فيه التقديران المذكوران فيما قبله فالاول
بان يكون شبه البيان بالباء الموحدة ثم المثناة التحتانية بانسان
عامل ذي اعضاء واثبات البنان وهي اطراف الانامل تخييلية وما عداها
ترشيح والثاني بان يكون المراد بالحبر السطور وبالحياكة الكتابة
وعلى هذا فيمكن ان يراد بالبنان حقيقتها واضافها الى البيان لحصولها
بها وعلى التقديرين فالاخبار عن انهى حبر بحمد الله مشكل اذ شرط صحة الحمل

صدق

صدق الخبر على المبتداء وايهي الخبر لا يصدق عليه حمد الله تعالى
كما لا يخفى الا ان يقال يغتفر بالتبعية ما لا يغتفر في الاستقلال
حمد الله ان قلت ان قصده من قوله ان اروى الخ بداية هذا الشرح
بالحمد ليحصل له الفضل الوارد في ذلك وهذا ليس بحمد فضلا
عن ان يكون حمدا غير مبدوء به بل هو اخبار عن حكم من
احكام الحمد قلت حمد الله هو الثناء عليه بصيغة الحمد او غيره
فالثناء على حمده ثناء عليه فهو حمد له والتواتر التتابع مع
تراخ وهو الفرد كذا قالوا اخذا من الوتر كذا قالوا والنعماء
بالمد الانعام والاضافة تفيد العموم فلذا صح اضافة التواتر
اليه ويصح كونه اسم جمع للنعمة للانعام كالطرفاء والوافرة
الكاملة والظاهرة البينة الواضحة لكل احد لتناهيها في
العظم والكمال والبين كونها نعمة لعدم وجوبها عليه تعالى اخذا
من وفر اللازم اي كمل لازم ووفر اي كمله كما في جزاء موفورا و
الترادف التعاقب والالاء النعم بمعنى الانعامات جمع الى
بالفتح وقد يكسر والمتوافرة التي بينها مغالبة في الوفر ب
الكثرة في العدد والمتظاهرة متفاعلة من ظهر بعضها بعضا
اى نصره او من ظهر اذا غلب و وصف النعم الظاهرة الوافرة في
ذواتها بالتواتر دون المتعاقب الذي وصف به مطلق الالاء
التي لا يخلو عنها الانسان وفقا لانها لا تكثر كثرة هذه التي هي

متوازنة في اعدادها متظاهرة فيه ايضًا علي تنبيه يجوز ان يكون
صلة الصلاة فتكون الصلاة معطوفة على حمد عطف افراد ٥
مشار كالها في الاخبار به عن اروي وان يكون خبرًا عن الصلاة فالجملة
منهما معطوفة على جملة ان اروي عطف الجمل وفي هذا الثاني عطف
الانشاء على الخبر وفيه خلاف وجرائيم جمع جرثوم وهو الاصل
والانام الخلق وقيل الجن والانس والاعلام جمع علم وهو الجبل فهو
تشبيه بحذف الاداة وازمة جمع زمام وهو عنان الدابة ووجه
الشبه ان بالتمسك بهم يبلغ المتمسك المقاصد الاسلامية كما يبلغ
راكب الدابة مقاصده بالامساك عنانها وبعد ظرف يبني على الضم
لافتقاره الي اللفظ المضاف لنية معناه دونه كما قال الرضي
والعامل فيه اما المقدرة بعد الواو لنيابتها من فعل الشرط واسمه
اذ الاصل مهما يكن من شيء بعد ما تقدم ذكره ولما كانت
مهما مبتدا والاسمية لازمة له ويكن شرطا والفاء لازمة
له غالبا ونابت عنها اما التي مهما الموصوف الاسم والفاء له اقامة
للازم مقام الملزوم وابقاء لاثره في الجملة فالد الشارح في
في المختصر والمطول فيقول الفقير مسعود ابن عمر فيه ايهام
الطباق وهو جمع بين متضادين اي بين معنيين متقابلين
في الجملة القاضي نعت عمر التفتازاني نعت لاحد معنى التضاد
بيض الله غرة احوالهم جمع حال وهي هيئة في النفس

غير

3

غير راسخة فان رسخت فملكة والغرة لغة بياض في جبهة الفرس
فوق الدرهم واول كل شئ وخياره وكان اراد بها هنا اي لوب
في جبهة الفرس ففيه استعارة بالكناية وهو تشبيه الحال
بالفرس تشبيها مضمرا في النفس على رائي واستعارة تخييليه
وهو اثبات الغرة للمشبه وذكر البياض ترشيح اواراد بها اول
احوال الفيض استعارة تحقيقية اي يبهج واورق اغصان اماله
فيه استعارة بالكناية اي تشبيه الامال جمع امل وهو الرجاء با
بالاشجار واستعارة تخييلية وهو اثبات الا الغصن جمع غصن
وهو ما تشعب من الشجر للمشبه واثبات الورق ترشيح لما رأيت
اي علمت مختصر التصريف اي القواعد التي ذكرها والاضافة
بمعنى لام الاختصاص او في الظرفية المجازية الذي صنفه الهمام
جعله اصنافا جمع صنف وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقيقه
وبعض الاعراض الامام وهو من امك اي صار اماما اي فراك
الفاضل عن فضله كشكره اي غلبه في الفضل ومن فضل كدخل
اي صارت له فضيلة وهي المزية لا من حيث يتادى منها الى
الغير بخلاف الفاضلة فانها المزية من حيث يتادى منها ما ذكرو
العالم الكامل وما بعد الامام نعت له وكذا قدوة بالضم وقد
تكسر وهي في الاصل اسم مصدر بمعنى الاقتداء اي الاتباع وصف
به الامام مبالغة اي مقتدي المحققين جمع محقق من التحقيق وهو اثبات

الشيء بدليله عن الملة والدين هما واحد بالذات وهو وضع الهي
سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود الى ما هو خير لهم بالذات
وهو باعتبار انه طريق مسلوك مجتمع عليه وهي لغة الطريق المحلوب
وباعتبار انه يطاع دين وهو لغة الطاعة والعز لغة الغلبة فهو
مصدر وصف به الاسلام مبالغة اى معزها او سببه وما اضيف
هو اليه الامام فهو بدل منه على هذا الزنجاني رحمة الله تعالى جملة
خبرية اللفظ انشائية المعنى اذ المراد بها الدعاء برحمة من
الله تعالى اي يصل بر اليه مختصرا مفعول ثان لرايت وهو
في الاصل خبر للمبتداء الذي هو مفعول اول واضح الاختيار وصفه
بقوله ينطوي من الطي وهو عطف لبعض الشيء على بعض فهو استعارة
تحقيقة بمعنى تشتمل على مباحث جمع مبحث وهو لغة مكان البحث
واصطلاحا الحكم من حيث انه يبحث فيه عنها من حيث انه يطلب
بالدليل مطلب ومن حيث انه يسأل عنه مسئلة فاختلاف العبارات
لاختلاف الاعتبارات شريفة اي من شرف اذا ارتفع والمراد
ارتفاع رتبتها المفرط الاحتياج اليها مجاز مرسل ومحتوي على
قواعد جمع قاعدة وهي قضية كلية يتعرف بها احكام جزئيات
موضوعها لطيفة من اللطافة وهي في الاصطلاح دقة القوام
او كونه شفافا اى لا يحجب البصر من ادراك ما وراه والمراد
دقيقة لا يهتدي اليها الا بنظر دقيق فهو مجاز مرسل والافراد

والثانية

١٨

والتأنيث في كل من شريفة ولطيفة مع كونه وصفا للجمع سائغ في
جميع ما لا يعقل سنح لي ان اشرحه فاعل سنح لتأويل لشرحه
على حذف مضاف اي ظهر لي عزم ان اشرحه فالفعل الموجود كالسنوح
اي الظهور يستحيل وجوده من فاعل معدوم وقت وجود الفعل
كالشرح وقد صرحوا بنظيره في قوله الى ليحزنني ان تذهبوا
به وعندي ان هذا التقدير غير ضروري لان الشيء له
وجود في الذهن كما له وجود في الفعل المعين المسند
هنا وفي الاية يصح اسناده الى الذهني كالعيني فتامل شرحا
يذلل من الذل بالكسر وهو السهولة والانقياد من اللفظ
اي جنس لفظ المختصر فال عوض عن الضمير المضاف اليه او
الضمير مقدر اي اللفظ الكائن فيه صعابه جمع صعب وهو
الآبي عن الانقياد وفيه استعارة بالكناية وهو تشبيه
اللفظ بالآبي مثلا تشبيها مضمرا في النفس واستعارة تخييلية
وهو اثبات الصعاب له وتعلق كل من قوله من اللفظ وصعابه
بيذلل للزيادة في الربط كما نصوا عليه في قوله تعالى اقترب
للناس حسابهم ويكشف اي الشرح عن وجوه المعاني نقابه
وهو ما تستر المرأة به وجهها وفيه استعارة بالكناية
وهو تشبيه وجوه المعاني بالشيء المحتجب تحت النقاب واستعارة
تخييلية وهو اثبات النقاب بالوجه وذكر الوجه ايهام

اى توريته او تشبيه المعاني بالصور الحسنة استعارة بالكناية
واثبات الوجه استعارة تخييلية وذكر النقاب ترشيح قال
الشارح نحوهما في قول التلخيص ويكشف عن وجه الاعجاز في
نظم القران استتارها والربط هنا كالربط فيما قبله في المبالغة
والضمير في صعابه للفظ وفي نقابه للوجه ويستكشف اي
يطلب أن ينكشف او يبالغ في كشفه مكنون من كنه ستره
سترا معنويا اما منا الستر الجسمي فاكنه كما في نكن صدورهم
غوامضه جمع غامض من غمض اذا خفي او انطبق فراده يطلب
ان تنحل مشكلات خفياته او تنحلى معاني الفاظه التي هي لكونها
قوالبها كالمنطبقة عليها ويستخرج اى يطلب خروج او يخرج
ويستخرج هو في الاصل ضد الجهر والمراد به الحكمة التي
لا يهتدي اليها الا باسعان التامل كالسر الذي لا يهتدى اليه
الا بمزيد الاصغاء فهو استعارة تحقيقية حلوه اى سهله الذي
هو لميل الطبع اليه كالحلو وحامضه اى صعبه الذي هو لتنفر
الطبع عنه كالحامض فكل منهما استعارة تحقيقية وعبر
المكنون الذي هو المستور بيستكشف وفي السر الذي هو
داخل في المتكلم بيستخرج طلبا للمناسبة في كل منها مضيفا
حال من فاعل استرسى او من فاعل يذلل اليه اى الى التذليل
وما بعده فوائد جمع فائدة وهو ما استفيد من كلام

للقوم

القوم شريفة وزوائد جمع زائدة بمعنى زائد وهو
ما استنبطته من نظره لانه كلام غيره اخذه فقول صاحب
التلخيص واضفت الى ذلك فوائد عثرت في بعض كتب القوم
عليها وزوائد لم اظفر في كلام احد بالتصريح بها ولا بالاشارة
اليها ووصف الفوائد بالشريفة لرفعة رتبتها باسنادها
لكلام القوم والزوائد باللطيفة لدقتها واحتياجها لتدقيق
النظر وبين الفوائد والزوائد بقوله ما عثر اي اطلع عليه
فكري اي حركة النفس في المعقولات اما في المحسوسات
فتخييل ولما كان الفكر حركة والحركة الحسية يلزمها الحرارة
وصفه بقوله الفاتر اي الضعيف الحرارة اي القليل النفوذ
فهو مجاز مرسل ونظري والنظر الفكر المؤدي الى علم او ظن
ولما كان النظر انما يكون لتحصيل المطالب وصفه بقوله
القاصر عن بلوغ المطالب ويتعلق بقوله عثر قوله بعون
هو اسم مصدر بمعنى اعانة الله اي اقداره ولمناسبته وصفه
بقوله القادر على كل ممكن والمرجو من الرجاء الذي هو
اعتقاد حصول الخير وتفسيره بطلب المحبوب لشارح بيسر
حال من الضمير في المرجو ولا يصح كونه من فيه للابتداء
الغاية متعلقة بالوصف لان مبتداء الرجاء هو الشارح
لانه اطلع فيه على عثرة اي خطاء يشبه العثرة وهو الزلة

فالوقوع في مكروه لا قصداً فهو استعارة تحقيقية وهي
من اطلاق المصدر بمعنى الاسم المفعول ان يدرأ اي يدفع بالحسنة
اي بالفعلة الحسنة وهي ما اشير اليه من قوله بذلل الى قوله
يستخرج اللوم على الفعل السيئة وهو الخطاء المشار اليه بقوله
عثرة او المراد تقابل بالحسنة اي ببسط العذر السيئة اي
الخطاء الواقع فيه فانه اي الشرح والفاء وضعت موضع لام
التعليل اذ الفاء العاطفة السببية داخلة على المسبب اشعاراً
بتسببه عما قبله اول ما اي شيء افرغته اي صببته من فرغ اذا
انصب لا من فرغ اذا خلا كفرغ الاناء او فني كفرغ الزاد
وتشبيه الشرح بالشيء المايع استعارة بالكناية واثبات
الافراغ له تخييلية على رأي السكاكي وعلى رأي غيره تشبيه
تنقيحه لتهذيبه في النفس بالافراغ فاستعارة لاسمه
فهو استعارة تحقيقية تبعية في قالب بفتح اللام وهو ما يقلب
به الشيء من صفة الى اخرى كالطابع لما يطبع به الترتيب
وهو في اللغة جعل كل شيء في مرتبته وفي اصطلاحهم جعل
الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد والترصيف
من رصف بالتضعيف والمحفوظ فيه رصف كضرب رصفاً
وهو ضم بعض الحجارة الى بعض شبه به ضم بعض الكلام الى
فهو استعارة تحقيقية وتشبيه كل من الترتيب والترصيف

بالشيء

6

بالشئ المذاب استعارة بالكناية واثبات الغالب استعارة
تخييلية مختصر بكسر الصاد حال عن الضمير في اول صحيحة بهامنه
محلها في محل قوله في هذا المختصر بفتح الصاد المشار به الى الشرح
القائم مقام ضميره والاصل فيه وانما وقع الظاهر موقع المضمر
لافادة ان الشرح في نفسه مختصر ايضا ولا يصح كونه حالا من
التاء في افرغته لوقوع الفصل على الهاء العائدة على ما الواقعة
على جملة مصنفاته المقتضي لكون افراغ المصنفات في حال الاختصار
ماقراه من التصريف في هذا المختصر ولا يخفى فساده ما قرانه قراة تفهم
والتحقيق في علم التصريف وسيأتي حده وانه هو والتصريف
قد يكونان مترادفين ومن الله قدم لافادة اختصاصه
اي ان تقصر عليه الاستعانة اي الاعانة المطلوبة ولا يصح
تفسيرها بطلب الاعانة كما هو مفهومها لغة اذ يصير تقديره
طلب الاعانة كائن من الله تعالى وهو فاسد اذ الطلب كائن
من العبد فليتامل واليه الزلفى اي القرب منه اي تقربني اليه
لا الى غيره وهو حسبي اي كافي من توكل وكفى بالله محتسبا اي كافيا
فالجملة الاولى لافادة انه كاف لمن توكل عليه والثانية لافادة
انه كاف في تحصيل الكفاية لا يحتاج الى ظهير فالثانية معطوفة
على الاولى كفيا انا اشرع اي ابتداء والفاء للتعقيب الذكري
في المقصود لى بالذات من شرح ما تضمنه المختصر من رموز للملك

بكسر اللام من الملك بضم الميم اي الاستيلاء العام على قطر او قطار
المعمورة بحق فاقول الفاء التعقيب مفصل على مجمل كقوضا به
فغسل وجهه ويديه لما كان مستمرا من الواجب في الشروع على
بصيرة على كل طالب لشيء من علم غيره ان يتصور ذلك الشيء
بحد او رسمه ليكون على نفس بصيرة شديدة الابصار او
على تبصر في طلبه لذلك الشيء بالشروع فيه فالطلب
السابق على التصور هو توجه النفس نحو المطلوب وهو المسبوق
عقلا بالتصور بوجه ما والطلب المسبوق بالتصور هو
الشروع في المطلوب فلا منافاة وان يتصور غايته اي
الغرض من ذلك الشيء اي فائدته لان ذكر الضمير اما باعتبار تاويل
الغاية بالغرض واما باعتبار عوده للتصور المستفاد من ان
يتصور وهو السبب الحامل على الشروع في طلبه اي التلبس بذلك
الشيء على بصيرة ولو قال على الشروع فيه لكان اخصر
واوضح والمفهوم من كلام القوم ان الشروع في العلم لا ابد
فيه ان يعلم الطالب ان للفعل غاية ما والا لكان الشروع
عبثا ولا بد ان يكون فائدة معتدا بها بالنظر الى المشقة
في تحصيل ذلك العلم والا لربما يفتر جده فيه ولا بد ان
تلك الفائدة هي الفائدة التي تترتب على ذلك العلم و
الا لربما زال الاعتقاد بعد الشروع فيه فيصير سعيه

فيصير

7

في تحصيله عبثا في نظره فاذا علم ان له فايدة معتدا بها تترتب
عليه كملت رغبته في تحصيله وقوي اعتقاده بعد الشروع
فيه وكان الشارح عبر بالتصور المراد في اطلاق العلم ارادة
منه التصديق الذي هو احد قسميه وبالسبب الحامل على الشروع
اشارة الى ان الشروع يجب ان يكون بسبب حامل عليه وذلك
هو الفايدة الموصوفة بما تقدم فتامل بدا المص بذاة عرفية
وهو ذكر الشيء قليل في ذكر المقصود في الذات او حقيقية
بان جعل التعريفين اللغوي والاصطلاحي كالشيء الواحد
المبدوء به بتعريف التصريف في الاصطلاح ليتصور منه
طالبه على وجه اي طريق يتوجه اليها يتضمن فايدة ان
ذكر فايدة وهي غايته ليتصورها اي يعلمها طالبه فيقوى
بذلك جده وعبر اولا بالغاية وثانيا بالفائدة اشارة الى
ترادفهما وترك الشارح التعرض لتصور الموضوع وان كان
مما يجب قبل الشروع كما اليه اولا بمن التبعيض في قوله للكامل
من الواجب تبعا للمص في ذلك ذلك العذر للمص ان التعريف
الذي ذكره انما هو للتصريف الفعلي وهو ليس بعلم والموضوع
انما هو المعلوم التي هي قواعد المدونة التي منها هذا
المختصر بما ذكرناه يبطل ما حاول الش في هذه اللمعة من بيان
السبب في ابدال تعريف التصريف في مفتتح مختصره فتامله

متعرضا لمعناه اللغوي اشعارا بالمناسبة بين المعنيين
فقال معطوف على بدأ بالفاء المفيدة للتعقيب الذكري
كما مر مخاطبا الخطاب هو توجيه الكلام نحو الغير ويراد
به كثيرا اللفظ المخاطب به والمراد به هنا الاول بقرينة جعله
مفعولا مطلقا فوصفه بقوله العام على مذهب من يرى ان
العموم من عوارض المعاني كالالفاظ اعلم ان العلم الذي
هو ادراك الكليات والمركبات اي النسب التي لا تكون
الا بين منسوب ومنسوب اليه صدق المعرفة التي هو ادراك
الجزئيات والبسائط اما العلم بمعنى حصول صورة الشيء في
العقل فعام للتصورات والتصديقات اليقينية وبمعنى
صفة تجلى بها لمن قامت به فخاص بالتصورات والتصديقات
اليقينية وبمعنى حكم الذهن الجازم المطابق الثابت فخاص
بالتصديق اليقيني ان التصريف اصله تصرف لوجوب
اشتمال المصدر على جميع حروف فعله ابدلت الراء الثانية ياء
من جنس حركة ما قبلها او زنة تفعيل بزيادة التاء الفوقانية
والياء التحتية المبدلة من العين الثانية مشتق من الصرف
للمبالغة في وصف الماهية بالكمال والتكثير في عدد المراتب
تقول صرفت الشيء اي غيرته المناسب لقوله للمبالغة والتكثير
ان يقول اي غيرته تغييرا عظيما او كثيرا يعني ان التصريف

بحسب

8

معنيين لا نعني المص ذلك بقوله في اللغة التغيير فقط بل

به وبقوله وفي الصناعة الخ بدليل قول الشارح واليه اشار

الخ وهو اي مفهوم معنى التصريف اللغوي من حيث هو لا ذات

المعنى اللغوي للتصريف اذ هو التغيير كما مر ما اي المعنى الذي

وضع اي لفظ التصريف له اي لذلك المعنى واضع لغة

العرب وفيه خلاف الاصح منه انه الله تعالى ولم يقل

وضعه له العرب الذي هو اخصر ما ذكر ليجري على القولين

في الواضع وللتصريح بالمنسوب اليه في تعريف المنسوب و

اضافة اللغة الى العرب للاشعار بان القصد بيان مفهوم

معنى التصريف المنسوب الى لغة العرب قال في قول المص

اللغة للعهد الذهني ولو اريد تفسير مفهوم المعنى اللغوي

من حيث هو لكن فيه ما وضعه له واضع اللغة والعرب

خلاف العجم سكنوا البوادي والقرى والاعراب سكان

البوادي تكلموا بالعربية او لا فبينهما عموم وخصوص

من وجه فليس الثاني جمعا للاول واللغة من حيث

هي اعم من لغة العرب وغيرها الالفاظ الموضوعة لو قال

اللفظ الموضوع لكان اولى اذ مفهوم اللغة افرادي بدليل

قولهم قياسا سطحا لا الاصل لغة كذا قيل والقياس لغة كذا و

الحد لا يصدق بصيغة الجمع على الاحاد التي كل منها ماصدق

مفهومها ويرد على الحد بعدم الجمع انه غير صادق بالمركبات
اذ هي غير موضوعة على احد القولين وهي من اللغة اتفاقا و
بعدم المنع لانه صادق بالمنقولات الشرعية والعرفية العامة
والخاصة الا ان يقال انها باعتبار المعاني المنقول اليها موضوعة
لها في اللغة بوضع ثانٍ بالنوع فهي مجاز في اللغة المشتملة عليها
وعلى الحقائق فليتامل من لغى متعلق بماخوذ لا بمشتق اذ المشتق
المشتق هو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل
التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة ودائرة الاخذ اوسع من
دائرة الاشتقاق واصلها لغى او لغو او للشك لما رض من لغى
يجوز ان يكون يائه اصلية او منقلبة عن واوٍ كرضي وجود
الاصل من الهاء لقوله والهاء عوض اذ لا يجمع بين العوض و
المعوض وقد يذكر الاصل مقرونا بها او نيته العوض يكون بعد
الحذف وجمعها لغى لما كان جمعا لا اسم جنس لعدم صحة كونه
تمييز الباب خمسة عشر وعدم صحة تصغيره على لفظه بل على لفظ
مفرده مثل بُرَةٍ هي حلقة من نحاسٍ لتجعل في انف البعير واصلها
بروة كثمرة غيرت الى فعه بضم الفاء وحذف اللام صناعي
هو عند المنطقية والحكماء مجموع الشجاعة والعفة والعلم اهل
هذه الصنعة الاشارة الى العلم الذي منه هذا المختصر والتعبير
بالصنعة دون الصناعة كما في المتن اشارة لترادفهما واليه

اشار

9

اشار قدم المعمول لافادة اختصاصه عن اللغوي بالاشارة و
هي الافهام باليد ونحوها وفي عرف البيانيين الكناية عن الشئ
بوسائط قليلة غير خفية وقول الش اشارة بمعنى قصد
المشتقات وهي العلم بصح ان يكون بمعنى الادراك ففي الداخلة
على الصناعة في الحقيقة داخلة على محذوف تقديره عرف
اهل وان يكون بمعنى المدرك فلا حذف وترجمة الاشارة
قبلها هذه الصنعة فان المشار اليه بها هو القواعد دون الادراك
لعدم ذكره وحضوره من التمرن اي التكرر والتردد على العمل
اي تتبع الجزئيات واحدا فواحدا والمراد ان الصناعة العلم
الكلي والكلي المعلوم علما حاصلا من علم الجزئيات واحدا
بعد واحد وتوضيحه ان الناظر يعلم علما جزئيا اي طيا مثلا
اصله طوي وان سيدا اصله سيود وهكذا فيحصل من تتبع
ذلك علم كلي بوجوب قلب الواو ياء عند اجتماعهما مع الياء و
السابق منهما ساكن فالعلم المذكور او معلومه من ما صدقات
مسمى الصناعة والمراد بالصناعة هيهنا في كلام المص صناعة
التصريف اي الصناعة المسماة بالتصريف والصناعة التي
هي التصريف فالاضافة فيه اضافة المسمى الى الاسم او الاعم
الى الاخص وقوله العلم تفسير مفهوم اللفظ او قوله
المراد تفسير منه وقوله اي التصريف في الاصطلاح المقصود

تفسير صناعة التصريف بالاصطلاح وحاصل التفرقة
بين الصناعة والاصطلاح بان الاول قد يطلق ويراد به معناه
الاعم وقد يطلق ويراد به معناه الاخص وهي الصناعة
التي ذلك الكلام فيها والاصطلاح لا يراد به الا معناه الاخص
والا لم يستقم تفسير الصناعة الخاصة به ولا يخفى ان هذا
تحكم لا دليل عليه وههنا بحث وهو انه اذا تقرر ان الاضافة
في قوله صناعة التصريف بمعنى اضافة المسمى الى الاسم والا
الى الاخص كان معناه التصريف تلك الصناعة الخاصة
التي هي علم حاصل من التمرن على العمل يعرف به احوال ابنية
الكلم التي ليست باعراب ولا بناء ولا شك انه يخالف تفسيره
بالتحويل المذكور في المتن ويمكن الجواب عنه بان التصريف
يطلق بازاء العلم المذكور تارة وبازاء معلومه اخرى
وبازاء العمل اي التحويل تارة اخرى وله بكل معنى
حد فلا مانع من اطلاقه في قوله صناعة التصريف
بازاء العلم المذكور وحده باعتبار معنى آخر من المعنيين
الباقيين ويقرر به الاستخدام المذكور في البديع
تامل التحويل الاصل من حول المتعدي اي نقل فالاضافة
فيه من اضافة المصدر لمفعوله لا من حول القاصر اي انتقاله
لعدم صحة حمل على التصريف الواحد حشو نفسد لانه

10

يخرج به من الحد مجموع التحويلين لاصلين الى ما ذكروان
كان كل منهما داخلا فيه وتنكير اصل اولى من تعريفه المشعر
بوحدته وكونه معروفا عند المخاطب اي تغييره فيه تصير
الاخص بالاعم كما سيصرح به وهو فاسد والمراد به هنا
المصدر مقتضى صيغه ان الاصل في المتن مستعمل في
معناه اللغوي اي ما يبنى عليه الشيء وان المراد به ما صدق
معين لذلك المعنى ويرشد اليه عدم تقييد الاصل
باللغة كما هو دابهم عند بيان المعنى المختص باللغة وجزمه
هنا بان المراد المصدر مع قوله فيما يأتي الاولى كون المراد
ما هو اعم منه ومن الاسم المفرد مما لا ينبغي الى مثل جمع قلة لمثال
ولما كان المثال غالبا يفسر بالجزئي الذي يذكر ايضاحا للقاعدة
ويقابل بالشاهد المفسر بالجزئي الذي يذكر حجة للقاعدة
كذا ذكره في شرحي التلخيص فسر الامثلة هنا بما يدفع ان
يتوهم كون المراد به هنا ذلك فقال ابنية جمع بناء بمعنى
مبني وصيغ جمع صيغة بمعنى مصوغ فهما متحدان بالذات
مختلفان بالاعتبار لان الكلمة المتفرعة عن اصلها باعتبار
كون الحروف الاصل اساسا لما يتخذ من حروف وحركات
بناء وباعتبار كون الحروف المذكورة كالمادة لها صيغة
ويرد على قوله امثلة ان التحويل علة في تحقق الامثلة فلا يصح حمله

غاية له للاستلزام تحققها قبل ويجاب بمنع الاستلزام بجواز
تقارن الغاية والمغيا كالمعلول والعلة فان الحد بسببه
غير جامع بخروج التحويل الى مثال او مثالين منه مع صدق التعريف
عليه ويجاب بان اسم الجنس المعدودة حامل المعنيين احدهما
الجنسية والاخر العدد فقد يقصد بالاشارة الى الاول
فقط كما هنا وقد يقصد به الثاني فقط كما في قوله تعالى
ولا تتخذوا الهين ولذا اتبع لقوله اثنين تنبيها على هذا
المقصد كما اشار اليه في الكشاف ونقله الشارح عنه
في شرحه فتامل وهي الكلم التي هي للاصل جزء لا غير هيئته
باعتبار هيئات تعرض جزء بهذا القيد اي العرض بنفسه
من المصدر والاسم المفرد لا بصالة هيئته وهو صواب
لكن يخرج منه ايضا نحو فلك وجنب مثنا ومجموع وهما
مثالان قطعا وقد يجاب بان الضم فيهما في هاتين الحالتين
غيره في حالة الافراد كما اجابوا به عن خروجهما من حد التكثير
بما تغير فيه بناء المفرد من الحركات جنسا ونوعا نحو ضرب
في امثلة الضرب وفرح من امثلة الفرح وتقديم بعض الحروف
على بعض عدد من انواع الهيئة العارضة للامثلة التصغير نفسه
بناء على ان المراد بالتصريف لا شتقاقي الكبير المشترط
فيه الموافقة في الاصول والمعنى فقط لتندرج فيه

نحو جبذ من الجذب مثلاً الا ما يخص التصغير المشترط فيه
الموافقة فيما ذكروه في الترتيب ايضاً والصواب رعاية للهيئة
العارضة للفظ التغيير بالتقدم والمتأخر دون التقديم
والتأخير المشار اليه بقوله وتأخيره اي تأخير بعض
الحروف لا باعتبار وصف التقديم وتقسيم الهيئة الى
ما ذكر غير حاصر لانواعها لخروج الزيادة العارضة فقط
كهنا ان من امثلة هذا القسم العارض فقط كدحرج من
امثلة الدحرجة مختلفة باختلاف الهيئات اي حصول
الاختلاف في الامثلة بسبب حصول الهيئات والتي هي جزء مدلول
الامثلة اذ الحاصل للجزء حاصل للكل في الجملة والله اعلم مصدر
ميمي هو المصدر المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة فخرج با
الزيادة نحو المبيع وبغير المفاعلة نحو المقاتلة من العناية
بناء على ما سيأتي من ان المصدر المزيد فيه مشتق من المجرد
نقل الى المعنى المفعول يصح في الاضافة ان تكون بيانية اي
المعنى الذي هو المفعول اي الذي وقعت عليه العناية وان
تكون حقيقة باضمار اسم مضاف الى المفعول لمراد به لفظه
اي الى معنى لفظ اسم المفعول وهو لفظ معني وهو اي
معنى المفعول مراد من اللفظ اي ما يريده الواضع لا المتكلم
لانه قد يريد باللفظ غير ما وضع هو له بقرينة ولا يسمى ذلك

معناه اذ المراد بالمعنا عند الاطلاق ما وضع اللفظ بازائه
فان قلت ما الداعي الى دعوى نقل المعنى الى المراد باللفظ
ولم يجعل اطلاقه عليه من اطلاق المصدر على المفعول مجازاً
قلت الداعي اليه التبادر الذهن عند الاطلاق
وهو علامة الحقيقة وتفسير المعنى بما ذكرنا من اللفظ جار
على ما عرف من المنطقيون من انه الصورة الذهنية التي
وضع اللفظ بازائها اي من حيث ان المتكلم عناها اما من
حيث ان السامع فهمها منه فيسمى مفهوماً وعلى ما يجب
خلاف الاصوليين من ان اللفظ موضوع للمعنى الخارجي
لا للحاصل في الذهن لاجل حصول معاني اشارة الى
ان اللام للتعليل وان العلة في كلام المصنف مضمرة مدخولة
للام وهي حصول المعاني اي في ذهن السامع اما حصولها
في الخارج او في ذهن المتكلم غير متوقف على الامثلة مقصوده
تاكيد لما علم من معاني اذ المعنى كما مر ما يراد من اللفظ يقصد
به او المراد بها ما من شانها ان تقصد لفرط الاحتياج
اليها وبهذا يصح ما سياتي من ان في الكلام تنبيهاً على
الاحتياج الى هذا العلم لا تحصل الا بها يرد عليه ان الاثار
المفادة بمثل ضرب مثلا تحصل بغيره كزيد صدر منه ضرب
وكذا كل مثال يحصل به معنى يمكن ان يحصل معناه بغيره

اخر بمعناه مع ان تحويل الاصل الى مثال لحصول معنى يصدق
عليه انه تصريف فلو حذف اداة الحصر لكان صوابا تنبيه
على ان هذا العلم الاشارة بهذه العلم الى القواعد المدونة
في هذه الكتاب وغيره فيرد عليه ان الذي نبه عليه
تعريف المصنف الاحتياج الى التصريف المعروف بما ذكره
من تحويل الخ وهو غير هذه العلم ووجه التنبيه على الاحتياج
الى التصريف المذكور ان مقصوده بمعنى من شانها ان
تقصد لفرط الاحتياج اليها كما مر فالمعاني المقصودة
متوقفة على التصريف الامثلة المتوقفة على التصريف
والاحتياج الى المتوقف يلزم منه الاحتياج الى الموقوف عليه
ودلالة التنبيه عند الاصوليين دلالة اللفظ على
ما يلزم عن معناه الوضعي مما قصد ولم يتوقف عليه اي
على اضماره صدق الكلام ولا صحته اما ان توقف عليه و
قصد فدلالة اقتضاء وان لم يقصد فدلالة اشارة مثلا
بمعنى المثال اذ المثال والمثيل والمثل والمثل بمعنى الشبيه
وهو كل جزئي يذكر لايضاح القاعدة اما المثل الذي
شبه مضربه بمورده فغير مراد هنا ونصبه اما على انه
مفعول به لفعل محذوف اي اذكر مثالا واما حال
منفقد منه المضرب وفيه مع كونه اظهر في المعنى ضعفان

مجيئ الحال من المبتداء و نقديمها عليه هو الاصل الواحد الضمير
اما للفصل واما مبتداء وكل منهما مقتضى لقصر المسند على
المسند اليه وهو فاسد الا ان تكون اللام فيه للواحد باعتبار ثبته
في ذهنه كقولك ادخل السوق والداعي الى ارتكاب هذه العبارة
محاكاة المتن ولو حذف الضمير و تنكر الاصل و صفته
بل حذف فيما كان صوابا من الضرب الحادث في الزمان الماضي
والحال او غيرها لنشر مرتب ولو عطف الاخرين منها بالواو
كاللف نظرا الى مطابقة المتن في قوله اشتقاق لمعان كان
صوابا هو التصريف القول فيه كالقول في هو الاصل اعترا[ضا]
والمناسبة بينهما اي بين التغيير والتحويل ظاهرة فان
التحويل لكونه اخص من التغيير كما سياتي يصدق عليه
انه تغيير ولا مناسبة اشد من المناسبة المصححة لصدق
احد المتناسبين على الاخر والمراد اي مراد المصنف بالتصريف
هيهنا اي المذكور بتعريفه فهم من التقييد بالظرف
انه في غير هذا الموضع قد يراد به معرفة احوال الابنية
الكلية اي العلم بالقواعد التي تعرف بها احوال ابنية
الكلم التي ليست باعراب ولا بناء كما مشى عليه ابن الحاجب
في الشافية واما هنا فان تفسيره بالتحويل قرينة على
ان المراد به غير علم التصريف ولما كان التصريف يختلف

وجواب

معناه

معناه باختلاف الارادة عبر فيه بالمراد وكان علم التصريف
حقيقته متحدة لا يختلف غالبا لم يعبر فيه بالمراد بل وصفه
بما هو حقيقته غالبا بقوله الذي هو اي علم التصريف
معرفة احوال الابنية قال الجاربردي التحقيق بهذا الموضع
ان يقال المراد بابنية الكلم هي الالفاظ باعتبار حروفها
وحركاتها وسكناتها الموضوعة لها باعتبار كونها مادة الكلمة
باحوال الابنية هي العوارض التي تلحقها بحسب كل غرض
فالمراد باحوال الاصول الكلية وبالمعرفة المضافة اليها
اما العلم مجازا لان اختصت بالجزئيات وعلم بالكليات كما هو
اصطلاح لبعضهم واما حقيقتها ان كانت مرادفة له كما
هو مذهب بعضهم وعلى كل فالتعريف سقوط بعلم النحو
فانه علم باصول تفيد الاعراب والبناء وهما من احوال
الابنية وبما اقتضاه صيغه من ان التصريف قد يعرف
بما يعرف به علم التصريف من العلم بالاحوال المذكورة
وهو قول المحققين رادين على بعض الفضلاء ما زعمه
من تقدير علم قبل التصريف في قول ابن الحاجب التصريف
علم باصول لعما ان التصريف مخصوص بالفعل وعلم
التصريف بالا ذلك فما زعمه بعض الفضلاء هنا لان
كلام الشارح هنا جار على هذا المذهب غير مستقيم واما

اقتضاه تقييد فالغالب فيما سبق من ان علم التصريف قد يطلق

على غير العلم المذكور صحيح لانه قد يطلق كغيره من اسماء العلوم

على المسايل المدونة في الكتب كالفقه والنحو وغيرها واختار

التحويل على التغيير عداه بعلى لتضمين اختيار المعنى رجح

او اثر لما في التحويل اي لما في لفظ التحويل بناء على ان الالفاظ

كالظروف للمعاني او لما في المعنى الموضوع له التحويل

لكون النقل جزءا منه بناء على ان الكل كالظروف للجزء من

معنى النقل الاضافة اما بيانية واما حقيقية بناء على ان

المراد بالنقل معناه او لفظه ولما كان في قوله لما في التحويل

من معنى النقل دعوى تحتاج الى بيان صرح به في قوله قال

في المغرب الخ والاسم اي اسم المصدر منه اي من حول المتعدي

والقاصر الحول بمعنى التحويل والتحول فهو اي فبسبب كون

التحويل فيه معنى النقل دون التغيير ثبت ان التحويل

اخص من التغيير والتغيير اعم منه فان قلت افعل

التفضيل يقتضي اشتراكهما في كل من وصفي الخصوص والعموم

وهو هنا في المفصل من اتصاف التحويل بالخصوص فقط و

التغيير في العموم فقط قلت بل المراد وصف الاول

في الاخصية والثاني بالاعمية فاشتراكهما منه في اصل

كل من الوصفين صحيح نظرا الى ما فوقهما وما تحتهما من المفاهيم

فلا ينافيه ولا يخفى انك تنقل حروف الضرب مثلاً الى
ضرب ويضرب وغيرهما هذا هو الشق الثاني من شقي
علة اختيار التحويل مقترناً بدليله من العلم الضروري
وكون نقل الحروف لا صل الى الاشتقاق ما لا يخفى ممنوع بل
المقطوع به عدم النقل لان الحروف كيفية تعرض للصوت
وجود كل منهما مشروط بعدم الباقي فنقلها الى محل آخر
المستلزم لبقائها مستحيل قطعاً بل السمع اذا تعلق بالاصل
ثم بمثال منه مثلاً حصل في الخيال منه صورة متحدتان
مادة مختلفتان هيئة في الوهم حينئذ حكمان احدهما
ان الصورة المادية انتقلت عن الاول الى الثاني وهو الذي
اشار اليه الشارح بقوله لا يخفى عليك انك تنقل الخ والآخر
ان الصورة المادية باقية لاتحادها والهيئات متعاقبة
عليها وهذا يشير اليه قول الشارح فيما مر وهي الكلمات
باعتبار هيئات تعرض لها وهذا الحكم اقرب من الاول
تنزيلاً للحروف منزلة المادة الحقيقية والهيئات
المتبدلة منزلة الصور الحقيقية فيكون اولى من التغيير
اي بالفاء اشارة الى المادة ان مدخولها نتيجة قياس مركب
من مقدمتين محذوفتين استغنى عنهما تقديره التحويل مطابق
للتصريف في النقل وكل مطابق له فيه فهو اولى وقد لبل المنقذ منه

الاولى ما صرح به في قوله قال في المعرب وقوله ولا يخفى فان

قلت قد تقرر ان التحويل مساو للتصريف في معنى النقل و

التغيير اعم منه فقضاه ان التغيير بالتحويل واجب الاولى

كما قال لان التعريف بالاعم والاخص ممنوع قلت الممنوع

التعريف بالاعم لا بما فيه الاعم اذا قيد بما يصير مساويا كما

هنا واما التعريف بما فيه اخص فلا يجوز لاستحالة تعميم

الخاص كما اشار اليه بقوله ولا يجوز ان تفسير اي تعريف و

التفسير في عرفهم غالبا خاص بالتبيين باي وان التصريف لغة

بالتحويل لانه اي التحويل اخص من التصريف لغة والاخص

لا يجوز التعريف به لانه غير جامع ثم التعريف يشتمل بدلالة الوضع

وغيره على العلل الاربع الثابتة للاشيا من جملة المركبات

الاختيارية الثابت لكل منها ذلك وهي العلة المادية وهي

ما معه ذلك بالفعل والعلة الغائية وهي الباعث على ايجاده

ذلك الاخيرة علة له ذهنا معلولة له خارجا كالخشب وكا

الصورة الحاصلة بعد تركيب الاجزاء وكالنجار وكالجلوس

بالنسبة للسرير وهو في الامثلة المذكورة حروف الاصل

والهيئة العارضة لها والصورة الحاصلة من اجتماعها والوضع

مثلا وحصول المعاني المقصودة والاشتمال التعريف على العلل

المتعلق المعرف كما هنا قليل والغالب اشتماله على العلل المعرف

المركب بالقوة والعلة الصورية وهي ما معه ذلك ص

والمعرف

15

والمعرف هنا الذي هو التصريف حقيقته الخارجيه
بسيطة والعقلية مركب عقلي فاجزاؤه المادية اخر التعريف
المذكورة من التحويل والاصل والامثلة والمعاني وصورة
الهيئة الحاصلة من اجتماعها في العقل وفاعله المتصور و
غايته تمييز تلك الماهية عن غيرها عنده واشتمال التعريف
على العلل او شيء منها اما بان تقع هي او شيء منها متعلق الاجزاء
المحمولة على المعرف كما هنا واما بان تنتزع منها اجزاء تحمل
عليه كما يقال السرير ما يجلس عليه وهذا الثاني وهو
التعريف بالعلل فاشتمال التعريف على العلل اعم من التعريف بها
وبما قررناه في تفسير العلة الصورية للمثال عرف وجه التضعيف
الذي اشار اليه الشارح بقوله في تفسيرها قيل التحويل هو الصورة
اذ التحويل حقيقة التصريف ولبعضهم في توجيه التضعيف
كلام فاسد لا حاجة بنا الى بيانه والتضعيف المشار اليه متعلق
بقوله التحويل هو الصورة فقط والاصل الواحد هو المادية
اختصاص في بيان المادة التي هي حروف الاصل والهيئة
العارضة لها بعد التحويل على الاولى لانها اظهر الجزئين
القصر المفاد بضمير الفصل مشكل المحول هو الواضع همزة
الاستفهام محذوفة قبل هو بدليل ام المعادلة في قوله
ام غيره والصواب ام هو وغيره او ما هو اعم منه ومن غيره

لاقتضاء عبارة السؤال في شق الثاني على ان المحول غيره و
ذلك مما لا يتوهمه احد فيسال عنه فتامل لما يقال في العرف
صرفنا الكلمة اي لقول كل احد من التصريفيين في عرفهم صرفت
الكلمة باسناد التصريف الى الضمير وهو التاء فهو اسناد
حقيقي اذ هو اسناد الفعل ومعناه الى من هو له عند المتكلم
في الظاهر فاذا كان التصريف اعم من تصريف الواضع او
غيره فالتحويل الواقع في تعريفه كذلك لكنه في التحقيق اي
اثبات الشيء في الخارج بدليله هو الواضع للغة وقد اختلف
فيه على اقوال وصحها الا انه الله تعالى لانه الذي حول
الاصل الى الامثلة هذا الدليل عين الدعوى ولا يفيد و
الدليل الصحيح قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها اي
الكلمات اذ كل منها اسم لغة وتخصيص الاسم ببعضها عرف
طارئ وتاويله بالهمه وضعها او علمها ما سبق وضعه خلاف
الظاهر ولم يجعل يصح بالنون عطفا على قلنا وبالياء
عطفا على حول موضوعة راسها لما كانت الراس في كل
شيء اصله الذي يبتني عليه سائره عبر بها هنا عنه
والباء الداخلة عليه بالملابسة في محل نصب على الحال من
الضمير في موضوعة اي موضوعة هي في حال كونها ملتبسة باصلها
ولا يتحقق ذلك الا بكونها اصلا في نفسها غير محولة عن

16

اصل ان المحول عنه ملتبس بحروف الاصل لا به ويجوز ان تكون
الباء للسببية والرأس بمعنى النفس من المعبر بالبعض عن الكل
مجازًا اي موضوعه بالنظر الى نفسها لا الى شيء اخر لان
هذا ادخل في المناسبة اذ المناسبة الحاصلة بين اللفظين
مثلا المتفق الحروف والمعنى متوكد بكون احدهما محولا عن الآخر
واقرب الى الضبط لان تعليق حكم باصل وما اشتق منه او عب
من تعلقه بالفاظ عينت بالتعداد لجواز الغفلة في الثاني عن
بعضها التصحيح على المذهبين في صحته على المذهب الكوفي
بحثا ان الفعل الذي هو الاصل عندهم دال على الحدث
والزمان وتحويله الى المصدر مثلا تضريف ولا يصدق
عليه انه تحويل الى مثال المعنى لا يحصل الا به لانا نقول قيد
الوحدة غير مذكور في التعريف ولفظ التعريف اذا لم يدفع
لم ينفع يجعلون اي يعتقدون من الفعل ظاهرا لادلة
المنقولة عنهم لان المراد بالفعل هو الماضي فاصل الواحد
عندهم الفعل اذ يلزم من الاشتقاق المصدر عندهم
من الفعل اشتقاق ما عدا المصدر منه بطريق الاولى
والعمدة هي الشيء المعتمد ولو قال من ادلتهم بدل قوله
في سند لانهم لكان اظهر اذ الاستدلال طلب الدليل
او اقامته وكلاهما لا يكون ظرفا للعمدة بهذا المعنى الا بتكلف

او العين الاعتماد فالجار وهو على محذوف من قوله لان

المصدر يعل باعلال الفعل كاعلال قيام بقلب العين الواوي

يا بسبب اعلال قام بقلبها فيه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها

ويصح بتصحيحه كتصحيح العين في لواذ لتصحيحها في لاوذ

وكل شيء يعل باعلال الفعل فيصح بتصحيحه قياس ذكر المقصر

من صغراه وحذف ما عداه للعلم به ونتيجة قوله فهو اي المصدر

فرع الفعل واجيب بانا نرى بان الثاني او بان المصدر قد

لزم من القياس المذكور فرعيته للفعل في الاعلال والتصحيح

لا فرعيته في الاشتقاق التي هي مدعاكم فلا يصح اثباتها

به اذ ليست ملازمة له وهو ظاهر ولا النتيجة اذ لا يلزم

من فرعيته في الاعلال والتصحيح فرعيته في الاشتقاق

اذ الفرعية في الاعلال ترتب وجود صفة فيه على وجود

صفة في الفعل والفرعية في الاشتقاق ترتب وجوده

على وجود الفعل ولا ارتباط بينهما لجواز تقدم

وجود شيء على آخر وتاخر وجود صفة فيه اي وجودها

عن الآخر كاما مفتوحة بين الجار وهو كاف التشبيه

ومجروره وهو ان نحو اعد ولنعد بنون المتكلم ونعد

بتاء الخطاب فرع ليعد بالياء المثناة من تحت في الاعلال

بحذف الواو التي هي فاء الكلمة لموجب في الاخيرة هو

ثقلها

ثقلها بوقوعها بين ياء وكسرة تنزل منزلة كسرتين وحمل
الباقي عليه مع انه اي نحو اعد ليس يشتق منه اي من يعد بالياء
التحتية اتفاقا وان في الموضعين ومعمولاها مؤولة بمصدرين
هما في الحقيقة مدخول الكاف المقصود بها ان يشبه بهما مصدر
ان محذوف وفيما قبلها للعلم بهما من قوله ولا يلزم الخ والتقدير
فالمصدر فرع عن الفعل في الاعلال وليس يشتق منه فرعيته
وانتفاء اشتقاقه كفرعية نحو اعد ومعطوفيه عن يعد في
الاعلال وانتفاء اشتقاقه منه فان قلت نحو اعد ومعطوفيه
فرع نحو يعد لا فرع يعد وفرع يعد هو اعد ومعطوفاه
لا نحو ذلك فكيف صح من الشارح الحكم بفرعية نحو اعد ومعطوفيه
على يعد قلت لعل الشارح بنى ذلك على ان الاضافة في نحو
اعد بيانية اي النحو الذي هو اعد وما عطف عليه او
على ان المعنى ان اعد ونحوه فرع يعد ونحوه وحذف
من كل طرف جزءا وتعاكس المحذوف ليكون الباقي دليلا
عليه ولو قال فرع نحو يعد لسلم من التكلف كون الاعلال
المصدر متاخرا عن اعلال الفعل دفع الوهم ان تاخر
اعلال المصدر من اعلال الفعل الذي هو متفق عليه
يستلزم تاخر المصدر في وجوده عن الفعل فدعوى
تقدمه عليه منافية له ووجه دفعه انه يمكن وجود

شيء في ذاته وبتأخر وجود صفته فيه عن وجود محل آخر
ووجود تلك الصفة في ذلك المحل الآخر كما مر وهو المراد بالتأمل
التأمل ثم الاعلال تغيير حروف العلة للتخفيف وتحته القلب
كما في قال والحذف كما في قلت والاسكان كما في تقول فإن
قلت اذا كان الاعلال الجاري فيهما فالحكم بانه في احدهما
على التعيين متأخر عنه في الآخر تحكم يحتاج الى البيان اولى
من العكس ولام الحكم بانه اصل فيه قلت حيثما كان في
في سبب موجبه كتحرك حروف العلة وانفتاح ما قبله كما في
قام وكالنقل بسبب ما في يعيد فهو اصل وحيثما كان
لغيره فهو فرع فالحكم باصالته في الفعل وفي يعيد دون
غيرها المرجح فتأمل هو المصدر المجرد يمكن ان يراد به
مصدر الفعل المجرد سواء كان المصدر ايضاً مجرداً
كالضرب او مزيد فيه كالقيام والقعود وان يراد به
المصدر الذي جرد عن الزائد فالقيام والقعود مشتقان
القوم والقعد وان لم ينطق بهما الا ان المزيد فيه الضمير
عائد الى اما على الى في المزيد واما على المصدر المقدر الموصوف
بالمزيد مشتق منه اي من المجرد وهذا على ان التعبير
بالاصل الواحد اولى منه بالمصدر وان كان المراد به
المجرد لان المراد لا يدفع الايراد وانما كان المزيد مشتقاً

من المجرد لموافقته اي مماثلة المزيد فيه اياه اي المجرد بحروفه
ومعناه الاظهر ان الضمير فيهما عائد على المجرد فلا حاجة بناء على
ان المراد بالمجرد معناه الثاني اي تقييد الحروف بالاصول كما
فعل غيره وموافقته له فيهما باشتماله عليهما وان كان مع زيادة
فيهما كما في استعطاف من العطف ويحتمل ان الضمير عائد
على المزيد فيه كما هو ظاهر صنيع غيره فلا بد من التقييد بالاصول
ويشكل بما في معناه زيادة على معنى المجرد كالاستعطاف
من العطف فان معنى الاول طلب العطف والثاني العطف فقط
فالمشتق لم يوافق بمعناه بل ببعضه فتامل والباقي بحروفه للظرفية
وقوله لموافقته مقصودة بربيان تعريف الاشتقاق
المراد بالتصريف هنا بما ذكره اخذا من تعريف ابن الحاجب
في المختصر المشتق بما وافق اصلا بحروفه الاصول ومعناه بما
ذكره المصنف تعريف التصريف وذكره الشم وابن الحاجب
من تعريفي الاشتقاق والمشتق محتاج الى التقييد ببقاء ترتيب
الحروف ليخرج من التعاريف المذكورة للاشتقاق الاصغر
الاشتقاق الصغير المعتبر فيه عدم الترتيب كالجبذ والجذب
اما الاكبر فالمعتبر فيه الموافقة في اكثر الحروف والمناسبة
في باقيها في النوع او المخرج كالثلم والثلب فان قلت صدر
السؤال بالفاء السببية اشعارا بتسببه عما تقدم من

ان الاصل الواحد على مذهب البصريين هو المصدر كالامر
مذهب البصريين انه مشتق من المصدر ابتداء كالماضي فاذ را
في السؤال سهو واسم الفاعل والمفعول لما يحسن العطف على
المضاف اليه انما كان الترتيب الاضافي باقيا على معناه واما
اذا خرج الى معنا التسمية الجنسية كما هنا او العلم الشخصية
كعبد الله علما او الجنسية كام عريط فلا يحسن بل لا يجوز
لان المضاف اليه جزء الاسم والعطف على الجزء ممتنع ونحوها
مستغنى عنه بالكاف الداخلة على الاسم قوله مرجع بكسر
الجيم مصدر ميمي بمعنى الرجوع والقياس فتح الجيم اذ المصدر
الميمي قياس عينه الفتح مطلقا كالمجيء مضرب زيد قال
في الصحاح والرجعى الرجوع وكذا المرجع ومنه الى ربكم
مرجعكم وهو شاذ لان المصادر من فعل يفعل انما تكون
بالفتح انتهى والمراد بالشاذ هنا الخارج عن القياس
وان كان فصيحا في الاستعمال فالكل في الصحاح وكل
وبعض معرفتان ولم يجئ عن العرب بالالف واللام وهو
جائز لان فيهما معنى الاضافة اضيفت او لم تضف انتهى
وفي قوله معرفتان نظر لان معنى الاضافة الثابت فيهما
قد يفيد التعريف اذا كان المضاف اليه معرفة والتخصيص
ان كان نكرة مشتق منه اما بواسطة واما بلا بواسطة

أو لاشتق

18

او للتنويع لا للشك ان قلت لم لم يستغني بقوله يرجع الجميع الى المصدر عن قوله بعد والكل مشتق منه قلت بان الرجوع الى المصدر يحتمل ان كلا مشتق من المصدر ابتداء وانه مشتق منه بالوجه الاعم المذكور والاعم لا اشعار له بالاخص ويرد على ما صرح به اولا ويشمله عموم قوله ثانيا الكل مشتق منه من ان المصدر المزيد فيه مشتق من المجرد ان التعريف المذكور في المتن لا يصدق على تحويل المصدر المجرد الى المزيد فيه اذ الحدث حاصل فيهما ويجاب بان المعنى في المزيد فيه هو كون الفعل كالخروج في استخرج مطلوبا مثلا وذلك لا يحصل الا بالتحويل للمثال المذكور ليكون اعم من المصدر وغيره فيفسر الاصل بالموضوع وضعا اوليا ليتناول الكلمات الاصلية باعتبار معناها كالمصدر المجرد والاسم المفرد المكبر المذكر وباعتبار هيئاتها الاصلية كقولك وسع بالياء والواو فيشمل بجوز في لام الرفع على الاستيناف والفتح على العطف وفاعله ضمير التعريف المتقدم ونحو ذلك يجوز في نحو الجز عطفا على المثنا فذلك اشارة اليه والى ما بعده ونحوها على هذا الافعال والاوصاف والمونث او على الاسم فذلك اشارة اليه وحده فنحوه على هذا الكلمات باعتبار هيئاتها الاصلية وتحويلها

الى كلمات باعتبار هيئات اخرى عارضة لها لاسباب بتصريفه
لمعان لفظية كالتخفيف مثلا تصريف والنصب عطفا على تحويل
فلذلك اشارة اليه ومعناه كمعنى الجر بالوجه الثانى وعلى هذا
فالتعريف بما ذكره المص رحمه الله تعالى مساو للتعريف ابن مالك
فى شرح كافيته بقوله تحويل كلمة عن بنيتها الى غيرها لغرض
لفظى او معنوى فان قلت فيما تقدم من قوله وهو تفعيل
من التصريف للمبالغة والتكثير اشارة الى هذا السؤال وجوابه
فلا معنا الذكرها هنا مع انه بمعناه اى مع ان التصريف بمعنى
الصرف اى فاختيار الاول ترجيح لاحد المتساويين بلا مرجح
او ترجيح المرجوح اذ الصرف اخصر وكونه بمعناه مع ما سبق
من ان التصريف معناه المبالغة والتكثير فى معنى الصرف غير
ملتئم الا ان تريد به لتشاركهما فى اصل المعنى لان فى هذا العلم
المبالغة التى يدل عليها لفظ التصريف فى كلام المص انما هى
عنه وهو التحويل المذكور لا فى الاحكام المذكورة فى هذا
العلم المدون كما تقدمت الاشارة اليه التصرفات
هى مطاوع تصريفات فمعنا التصريفات التأثيرات
البليغة الكثيرة فالتصريف فى وصفها بقوله كثيرة تأكيد
افادتها للكثرة مع انها جمع مؤنث سالم وهو للقلة لانه
بناء مفردها يدل على الكثرة فكيف بجمعه وكون المذكور

فهذا العلم

19

في هذا العلم بتصرفات لا تصريفات فيه مناقشة يدل بزيادة
حروفه على المبالغة في الفعل بالوصول الى منتهاه والتكثير
في عدد مراتبه بايجاد اشياء كثيرة منه والمطابق للتسمية حينئذ
ان تكون في العلم حروف بليغة كثيرة لا تصرفات ولا تصريفات
لان المفرد لا يدل على جمعه وكون التصريف دالا على المبالغة والتكثير
مناف لما قدمته ودل عليه تعريف ابن مالك في شرح كافيته من صدقه
على تحويل الاصل الى مثال واحد وهذا وان ابى رجع الى المقصود
بالذات فالمراد بالرجوع التوجه لا حقيقته التي هي العود اذ ذاك
التعريف وشرحه من المقصود لا الذات لان الكلمات ثلث اسم
وفعل وحرف وهو من تقسيم الكل الى اجزائه بخلاف تقسيم الكلمة
اليها فانها من تقسيم الكلي الى جزئياته بحثه عن الفعل كانه اراد به
الماضي لتصريحه في اول الفصل امثلة تصريف الافعال بان المضارع
مشتق من الماضي وما يشتق منه اي وعن الاشياء التي تشتق
من الفعل كالامر واسم الفاعل واسم المفعول ونحوها على ما
قدمه في قوله فان قلت الخ ففي يشتق ضمير مرفوع به عائد
على ما وضمير منه على الفعل ويحتج عن احوال المصدر في اخر المتن
استطرادا وجعل الضمير المرفوع بيشتق عائدا على الفعل
وضمير منه عائدا على الموصول المراد به المصدر محافظة
على جعل الاشتقاق تحقيقا فيه بعد شرع في بيان تقسيمه

لو حذف بان لكان اخصر واظهر فان قلت فما وجه اثباتها
قلت وجهه ان التقسيم المذكور حصل في الخارج من المصنف وغيره
حصولا مستقرا في النفس بالتصديق به ثم قصد بيانه بالكتابة
والتلفظ وبيان اما مصدر من بان اي ظهر فاضافته الى
التقسيم اضافة الى الفاعل واما اسم مصدر من بين اي اظهر
واضافته له اضافة الى المفعول ثم الفعل المراد منه ثم الترتيب
الذكري لا الزماني بقيد المهملة ولا بدونه والمراد بالفعل
الماضي فقط لان المجرد لا يمكن في المضارع ولقول المصنف فيما
سياتي واما الرباعي فهو فعل الكلمة مخصوصة اي دالة بجوهرها
على حدث وبهيئتها على زمن معين وضعا وكون المكسور
الفا اسما لما ذكر والمفتوح الفا مصدرا انما هو بحسب الاصطلاح
واما في اللغة فهما مصدران لفعل يفعل اما ثلاثي او اما رباعي
منسوبان الى ثلاثة واربعة على غير قياس فالرجاء يردي
لانه لا يخلو اي لان ما صدقه لا يخلو بحسب الاستقراء الموجود
في الخارج من ذلك ثلاثة او اربعة اعلان واحدا المنكر و
المضاف الى الضمير الواقعين في سياق النفي للعموم اذا اخذ
المضاف في تاويل احد المنكر كقولك القوم ما جاني واحد
منهم او احد منهم او احدهم اي احد منهم الا ان واحدا او احدا
قد يراد به المفرد عن غيره لقرينة تشتمل عليها المقام كقولك

ما جاني

ما جاءني واحد فالاثنان ولا تعطي الدينار لاحد الزيدين
بل لهما معاً وكذلك في الموجبين معاً احدهما او واحدهما المفهوم بان
من التعاطف باو في سياق النفي كقولك لا تشتم زيداً او عمراً
او بكراً اي احدهم زيد واحد منهم قال الله تعالى ولا تطع
منهم اثما او كفوراً لا تعط هذا الدينار زيداً او عمراً بل
اياهما معاً اي لا تعط احدهما مفرداً واما التعاطف بالواو
في سياق النفي فان نكر حرف النفي كان المعنى على الاستغراق
في الوجدان مجتمعين ومنفردين كقولك لا تشتم زيداً و
لا عمراً ولا بكراً اي واحداً منهم على اي حال كان وان لم يكرر
كقولك ما جاءني زيد وعمرو وبكر احتمل معناه ذلك اي ما
جاءني واحد منهم واحتمل ان يكون المعنى على المجموع وهو الظ
فالنفي صادق بالثبوت للبعض فاذا تقرر هذا فاعلم ان
العطف في ثلاثة واربعة باو كما صنع الش او لا منه بالواو
ان الخلو بمعنى الانتفاء فلو تسلط على الثلاثة والاربعة
معطوفة بالواو وكان المعنى الظاهر الخلو من اجتماعهما
وهو صادق فتسليطه كاذب واذا تسلط عليهما باو وكان
المعنى الظاهر الخلو من احدهما اي واحد منهما اي ليس فيه
واحد منها وهو كاذب في الصادق سلبه ويمكن توجيهه ايضا
بان الاخلو بمعنى لا بد فهو في معنى الاثبات والله اعلم اذ [illegible]

تعليل المقوله لا يخلو الى قول لسه او ابعد لا المقوله الاول الثلاثي
والثاني الرباعي لفساد المعنى والاستقرا او لتقديمه على التتبع ه
ليقع تفسير الم لكونه اوضح او لجعل الاعتدال بين القلة المودية
للضعف والكثرة المودية للثقل عن قبول ما يطرف الذهن
التغيير ان قلت اصل عم وفي في قد حذفها التقليب
بحذف الاخر للبناء وهما على حرفين قلت سهل ذلك ان
وضعهما على ثلاثة احرف خطاء مفعول له اجله والعامل فيه
عند بعضهم بترك المفهوم من لم ولكونه معطوف على حطالا
في تاويل للحط لكن كون الفعل اثقل من الاسم في التخفيف
انما هو علة لمنع الخماسي من الفعل لا لترك المنع من الاسم في الفاعل
كون الفاعل مدلولا للفاعل الاصطلاحي فيه مناقشة
لمخالفة ما صرحوا به من ان المصدر ما سوى الزمان
من مدلولي الفعل الذين هما الحدث والزمان وظاهره الشم ماصح ٢
في حاشية العضد في بحث المجاز من ان علماء البيان اتفقوا
على ان الفعل لا يدل الا على الحدث والزمان من غير دلالته
بحسب الوضع على ان فاعله حقيقي او غير حقيقي ويمكن ان
يقال المقل دال بهيئته المخصوصة الموضوع هو عليها على
ان له فاعلا او نائبا عنه وان لم يدل بها على خصوصه
وفي كلام علماء اهل البيان في بحث الاسناد رمز اليه لا يقال

هو

هذا الذي ذكره المصنف من تقسيم الفعل الى ثلاثي ورباعي
تقسيم الشي الى نفسه والى غيره اي ما صدق فان التقسيم الشي الى
نفسه والى غيره لان كونه من ذلك يتوقف على ثبوت شيئين احدهما
ان المقسم اما ثلاثي واما رباعي والثاني ان يكون التقسيم اليهما
اما الثاني فغني عن البيان واما الاول فلا شك ان جعل المقسم
فعلا فيؤخذ منه مقدمة صغرى هي ان مورد القسمة اي شي الذي
ورد عليه التقسيم فعل ولا شك ان حصر اقسام الفعل في الثلاثي
والرباعي فيؤخذ منه مقدمة كبرى هي ان كل فعل فهو اما ثلاثي
واما رباعي على سبيل منع الخلو والجمع وهذا قياس من الشكل الاول
ينتج قوله فمورد القسمة ايضا احدهما اي احد الامرين الذين هم
الثلاثي والرباعي وهو المطلوب وقوله ايضا اشارة الى ان
القسمة ثبت له احدهما كما ثبت له اولا انه فعل واذا ثبت ان
المقسم احدهما وان تقسيمه اليهما فان كان المقسم في نفس الامر
فهو الثلاثي كان تقسيمه اليهما تقسيما بالثلاثي والرباعي وان كان
في نفس الامر فهو الرباعي كان تقسيمه اليهما تقسيما للرباعي الى الرباعي
والثلاثي وكلاهما تقسيم الشي الى نفسه والى غيره كما اشار اليه بقوله
واياما هي اي الشرطية مؤكدة بما الزائدة منصوبة خبرا مقدما
بقوله كان واسمها ضمير مستتر عائد على مورد القسمة وقوله
يكون مرفوعا اما على انه جواب الشرط الماضي كقوله وان

وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غايب مالي ولا حرم وانما
على انه معطوف بالواو المقدمة على جملة مورد القسمة واحد وهو
دليل جواب الشرط المحذوف فالفصل الذي هو مورد القسمة وهو المحمول
في المقدمة الصغرى بخلاف الفصل الذي هو مدخول كل في المقدمة
الكبرى فان المراد به ما صدقات هذا الفصل الذي هو مورد القسمة
فالمحمول في الصغرى والموضوع في الكبرى مختلف وشرط الانتاج
اتحاد الوسط فان قلت هذا الجواب يقتضي بلزوم المحذور المذكور
بعينه في الفصل الموضوع في المقدمة الكبرى قطعا قلت المقصود
فيها الانفصال الحقيقي وهو الحكم بالتنافي في الصدق على كل
واحد من افراد موضوعها لا التقسيم الذي هو الحكم بان الماهية
منقسمة الى افرادها اي صادقة على كل منها وصادقيتها
على افرادها غير متنافية بل مجتمعة عليها ومن ثم قال ابن مالك
التقسيم بالواو اجود منه باو والفرق بين الانفصال والتقسيم
غير هين فان المراد به مطلق الفصل اعلم ان الماهية تعتبر تارة بشرط
لا شيء وتارة لا بشرط شيء والاولى مقيدة بالعدم وقد تسمى مطلقة
ايضا كتسمية الفقهاء بالمطلق الماء المقيد بعدم التغيير ولما كان
المراد بمطلق الفصل هنا ماهية الفصل بالاعتبار الثاني اردفه بما
يعين المراد وهو قوله من غير نظر الى كونه على ثلاثة احرف واربعة
ولو اراد المعنى الاول لقال مع النظر الى عدم كونه الخ ولما كان

المقسم

٤٢

المقسم ح صادقا على شيء من القسمين وهكذا جميع التقسيمات
لو قال سائر اي باقي بدل جميع لكان اصوب بان هذا التقسيم
المذكور في المتن من جميع التقسيمات الواقعة متشبهة فيلزم
تشبيه الشيء بنفسه لا يقال هذه الكلية منقوضة بتقسيم الكل
الى اجزائه فان مورد القسمة فيه قد يكون صادقا في الماهية
دونها كقولنا كل سرير ينقسم الى خشب ومسمار لانا نقول الظاهر
ان التقسيم حقيقة في تقسيم الكلي دون الكل لقول السيد في حاشية
القطب قسم الشيء ما كان مندرجا تحته واخص منه او مزيد فيه
بمعنى زاد الواضع في الشيء اي وقع الزيادة فيه نزل منزلة الفاصل
اذ الغرض مقابلة المجرد من الزيادة بالمشتمل عليها وهو حاصل
باثبات الزيادة المطلقة دون تكثيرها بالنسبة المزيد ولو نزل منزلة زاد الباقية
على اصلها من التعدية بنفسها الى اثنين كقوله تعالى زادهم ايمانا
لقال او مزيده حرفا او اكثر مثلا الا انه اما ان يكون اي اما ذا ان
يكون او لا ان حال كل منهما او الداعي الى تقدير احد الشيئين المذكورين
ان خبر ان هو عين اسمها فلا بد ان يكون صادقا عليه باقيا
على حروفها الاصلية او لا ينتقض التعريفان طردا وعكسا بقل
وبع ونحوهما ما حذف منه بعض اصوله دون زيادة ولا الاحاطة
على يكون معطوفين على يكون المتقدمة فصار الاقسام ثمانية
حاصلة من ضرب الاثنين هما الثلاثي والرباعي في اربعة

هي المجرد والمزيد فيه السالم وغيره وترتيبها ان القسم الاول نولف
من الاوصاف الاولية في التقسيمات الثلاثة مبتدا من التقسيم الاول
فهو الثلاثي المجرد السالم كنصر ثم تغير كل وصف بتقسيمه مبتدا من
الاخير مراعيا ترتيب التقسيمات فالثاني الثلاثي المجرد غير السالم
كوعد والثالث المزيد فيه السالم كاكرم والرابع الثلاثي المزيد
فيه غير السالم كاوعد والخامس الرباعي المجرد السالم كدحرج
والسادس الرباعي المجرد غير السالم كزلزل والسابع الرباعي
المزيد فيه السالم كتدحرج والثامن الرباعي المزيد فيه غير السالم
كتزلزل من حروف العلة لو قال الاحرف التي هي جمع قلة لكان
اولى ومن التضعيف هو في اصول الثلاثي كون عينه ولامه
من جنس واحد وفي اصول الرباعي كون فائه ولامه الاولى
من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد وكرر
من مع التضعيف دون الهمزة لانها من جنس الحروف دونه
وقيد الحروف بالاصلية لشمية ذكر نعت العام بالتقييد موافق
للغة دون عرف الاصوليين وغيرهم فانه يسمى عندهم
بالتخصيص والتقييد للمطلق ليخرج عنه نحو مست وظلت في
كون ذلك مخرجا بالقيد المذكور بحث لان حروف جمع قلة
ثلاثة مضاف فيعم الملفوظة والمقدرة اصلية او زائدة والموجود
في نحو مست وظلت بعد الحذف لا يصدق عليه حروف اصلا

والهمزة

ولو صدق عليه لم يخرج بالاصلية اذ المراد بالاصلية ضد الزائدة
وهذه كذلك المقدر وجودها في الاصل وان اعتبر الموجود
فيه قبل الحذف في سين الحروف كان ذلك كافيا في اخراجه
وليدخل فيه نحو اكرم تبيين ان قوله حروفه جمع مضاف للضمير
فيعم الحروف الاصلية والزائدة فلو اقتصر عليه لكان السالم ما
سلم كل حرف من حروفه مما ذكره فيخرج منه نحو اكرم فلما خصص
الحروف بالاصلية اقتضى ان المعتبر سلامة الاصلية دون الزائدة
وصدق حينئذ التعريف بنحو اكرم واتضح ان القيود شانها
الاخراج بها الا الادخال الا اذا كان بينها وبين المقيد عموم
وخصوص من وجه فالصواب ان حروفه لا تعتبر من حيث العموم
بل من حيث الجمع مطلقا الصادق بالاصلية والزائدة فهو مطلق
وفقط ٧ ق
فيها قيد بالاصلية لاخراج ما وافق اصلا بحروفه الزائدة كالاستبا
ولا يستثنى القائل لخلو اصولها عما ذكرنا اما خلو اصول اعشوشب
واحمار من حروف العلة فظاهر واما من التضعيف ففيه مناقشة
لان التضعيف ان اريد به المضاعف الاصطلاحي المتقدم
تعريفها فالخلو منه ظاهر لكن لا معنى للتقييد بالاصلية بالنسبة
اليه حينئذ اذ لا يكون الا فيها وان اريد به تكرير الحرف مطلقا
كما يشهد به قوله انفا ليستثنى الزائد للتضعيف فالخلو
منه ممنوع اذ عين اعشوشب ولام احمار ضعفت اي كررت

٧ كتنقفم ونظيره ما صرحوا في تعريف المشتق
بما وافق اصلا بحروف الاصول ومعناه من ان
الاصول لاخراج ما وافق اصلا بحروفه الزوائد كضرب

ويمكن ان يجاب باختيار الشق الثاني ومعنى سلامة الاصول
من التضعيف ان لا يكون شي منها ضعيف الاصل منها ولا يخفى ان
اعشوشب واحمار سالم بهذا المعنى فتامل وكذا اذا ابدل من احد
حروف الصحيح حرف علة كقولك سيدنا القوم اي سدنهم اي
جعلتهم ستة اخذ من السادس فيما واقعة على الفعل
لان كلام المصنف انما هو فيه والتمثيل له بقولهم الثاني والثالث
والضفادي في الضفادع ونحوها مبني على ان السالم في قوله
ويعني بالسالم مراده ما هو اعم من السالم من الفعل ومن الاسم لسلامته
من التغيير ان تلوح الى المناسبة في التسمية الى تفسير الحروف الاصول
هذا هو التعريف الذي يقصد به الكشف عن معنى المعرف كما ذكره اهل
المعاني ومثلوه بقوله الا المعي الذي يظن بك الظن كان قد رأى
وقد سمعا ومنه قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه
الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا وتعريف الاصول بالمقابلة
انما هو للمتعلمين لا للمعلمين اي المقابلين اذ هي موقوفة على العلم
بالاصول فلو توقف عليها لزم الدور وانه محال قال معناه
الجاربردي ويمكن ان يقال ان تعريف لفظي لمن يعرف المقابلة
لما ذكر ويجهل معنى الاصل لكن هو استدراك علينا فهم من قوله
تفسير من انه صحيح ينبغي ان يستثني الزائد من قوله التي تقابل
بكذا فان الزائد المذكور من الحروف المقابلة بما ذكر وليس

٧ بالسلامة ما ذكره في التعريف
كان اجرى على قواعدهم في
التعريف من تضمنه وصح

من الاصول

من الاصول فيصير التعريف هكذا التي تقابل بالفاء والعين
واللام وليست زائدة للتضعيف ولا للالحاق فيرد عليه ان الزائد
مساوٍ للاصلي في الخفاء والوضوح فاخذه جزءا من الحد بصيره تعريفا
للشيء بما يساوي به فيما ذكر وهو ممنوع وان لم يذكر الزائد بان
قيل وليست للتضعيف ولا للالحاق كان غير منعكس لخروج نحو
شد وزلزل للتضعيف هو كحرف اصلي قبله سواء كان المكرر هو
الثاني من حروف الزيادة المجموعة في سألتمونيها او في باوس
هل نمت وفي هل يوم تنساه كفتل ام من غيرها كشر او للالحاق
وهو جعل كلمة من باب موزون ثلاثي الكلمة اصل في ذلك الباب
سواء كان ذلك الزائد الملحق مكررا كجلبب ام لا كجورب وكوثر ودخول
هذا القسم في الاستثناء زاد الشارح الا المدخل له على
المكرر الذي اقتصر عليه ابن الحاجب او غيره وهو الصواب وفي
قوله للتضعيف او للالحاق دون المضعف والملحق اشارة الى
الاستغناء عن زيادة ابن الحاجب بعد الاستثناء المذكور
الاثنيات دليل دال على عدم قصد التكرار كعدم فعلال فانه دليل
على ان بطنانا فعلان اذ التعليل المستفاد باللام مستلزم للقصد
وان كان بين العبارتين فرق من جهة ان الاصل في التكرار قصد
ابن الحاجب وعدم قصده عند الشارح ولو عطف الالحاق بالواو
كان اولى منه باو وان اقتضت عموم استثنائهما ايضا نظرا الى دا ده

العموم في الرابد هو الفاء والعين واللام ذكر الضمير لان المراد
هو اللفظ المركب من مسميات هذه الاسماء وهذه اللفظ المراد
لشموله اقسام الثلاث والرباعي والخماسي مما ذكر واحد اصوله
وغيره احسن من قولهم فعل لخصوصه بالفعل الثلاثي المجرد
لكن في كلام الش نظر من وجهين كاحدهما ان المشار اليه في المتن
ان اللفظ المذكور مقابل به اي ميزان لا انه هو الميزان بصيغة
الحصر كما قال وثانيهما انه علل اللفظ المذكور مع عمومه بامر خاص
بالفعل الثلاثي المجرد بقوله لانه اعم الافعال معنى منصوب على التميز
عن النسبة اي لان معناه اعم معاني الافعال اي من معاني الافعال التي
هي سواه اي كلما صدق معنى من معاني الفعل المذكورة صدق
معنى فعل من غير عكس لان الكل اي كل فعل والمراد معنى كل فعل
فيه معنى لفظ الفعل اذ معنى لفظ الفعل وهو احد مدلول
فعل مطلق الايجاد وكل من الافعال الخاصة كضرب من معناه الايجاد
الخاص بمتعلقه والمعنى الاول داخل في هذه البعض من المعنى
الثاني دخول المطلق في مقيده والمعنى الثاني موجود في لفظ
الموضوع له فكلما صدق معنى فعل من الافعال الخاصة على صدق
عليه معنى فعل من غير عكس فيكون معنى فعل اعم من معنى كل فعل
خاص لا يقال تبطل دعوى اعميته بعدم صدقه على الاعتقادات
الصادق علم وفهم ونحوهما لانها انفعالات لا افعال كما حقق

فهو منهم

٢٥

في موضعه لانا نقول علماء هذا الفن ونحوه لا يابون عن حملها
النفس قائلين فعل كل شيء بحسبه فبعضهم توهم ان المراد بمعنى
الفعل الايجاد فمعنى فعل اوجد وبمعنى الافعال الخاصة الاثار
الحاصلة بالايجاد فمعنى ضرب الاثر الخاصة المعبر عنه بالضرب
وباعمية المعنى الاول تعلقه بجميع المعاني الثانية اذ يصح في ضرب
فعل الضرب وفي فعل القتل هكذا وهو مع كونه تحكما صرفا و
مخالفا لاصطلاحهم من الاعمية من انما صدق الاعم على كل ما صدق
عليه الاخص من غير عكس مخالف للمنقول عن اهل العربية من ان
المعاني المصدرية عندهم هي الايجاد لا الاثار التي هي عند المتكلمين
وهو الذي اسبه بالميزان الكثير الدوران على الالسنة من جعل
الذي للشروع في الفعل وان شاركته في اصل مطلق الفعل كما يدل
عليه قول الفقهاء والمجيء جعل بمعنى اخر لخفته بكونه فائه حرفا
شفويا وثقل جعل بكونه فائه حرفا بمخرج وسط اللسان
والخفة مناسبة للتكثير الدوران لمعنى اخر وافعل التفضيل
من اخر اي تاخر فمعناه اشد تاخرا ثم صار مراد به المغاير مثل خلق
اي مثل المعنى المعبر عنه بخلق وهو اوجد فيتعدى الى واحد
نحو جعل الظلمات والنور وما مشى عليه الشم من ان جعل
برد بمعنى خلق كلام ظاهري والتحقيق كما في الكشاف ان
خلق يشعر بالتقدير وجعل الايجاد شيء من شيء اخر هو اصله

كإيجاد الظلمة من الاجرام الكثيفة والنور من الاجرام الشفافة

المضيئة وصير وهو حول من حال الى حال فيتعدى الى اثنين

نحو نجعلهم جذاذا من حروف الشفة راجع للفاء والوسط

بفتح السين وسكونها والمراد به اللسان لانه بين الشفة والحلق

وفيه مخرج اللام لان ابتداء مخرجها كما قال الجاربردي ما دون

طرفي احدى حافة اللسان ممتد الى طرفه وما يليه ذلك

من الحنك الاعلى فوق الثنايا والرباعيات والانياب والحلق

وفي وسطه مخرج العين وراعى المص الترتيب في المخارج مبدا

من الاعلى ولو راعت ترتيب في الحروف لقدم الحلقي على الوسط

هو الاصل اى الذي يبنى عليه غيره من المزيد والرباعي وقوله

لتجرده وكونه نشر للف فقوله الثلاثي المجرد غير مرتب

وفي بعض النسخ السالم اى بعد المجرد وينافيه التمثيل بسال

يسال فينبغي الاعراض لان قوله ويجيء اى مضارع فعل مفتوح

يريد به ما هو اعم من السالم وغيره من ان يكون ماضيه

الاضافة فيه من اضافة الاعم الى الاخص او الموصوف الى

صفته اى ماضي الذي هو الثلاثي المجرد او من الاضافة الحقيقة

بناء على ان ماهية الثلاثي المجرد الذهنية اعم من الماضي وان اباه

بحسب الخارج على وزن فعل يحتمل ان يريد بوزن ظاهره من

المماثلة فهو مصدر مضاف لمفعوله او المفعول اى شكل موزون

افعل

26

افعل لان الفاء لا تكون الا مفتوحة فيه دليل على ان فعل المبني
للمفعول متفرع لامر الاصل الذي كلامه فيه والمراد بكون الحروف
مفتوحاً فتح الفم عند النطق وعلى هذا القياس في المضموم والمكسور
والمطبق والمستعلي واسناد المشتق فيهما من اسناد المعنى الفعل الى
ظرفه المجازي للملابسة اياه لرفضهم اي تركهم الابتداء بالساكن
اي ابتداء الكلمة بالحرف الساكن اي جعل الساكن بدايتها والابتداء
به بهذا المعنى ممكن باتفاق وان رفضوه ولامكانه عبر بالرفض
وهو الترك الذي يشترط فيه كما قال السيد في شرح المواقف امكان
الضدين فان استحالا او احدهما فلا يسمى عدم الفعل بالترك
وبعضهم توهم ان المراد بالابتداء بالساكن ابتداء التلفظ به وتحقيقا
في استحالته وامكانه شهير في علم الحكمة وغيرها وان التعبير
بالرفض اشارة الى اختيار امكانه وفيه نظر لان رفضهم له بهذا المعنى
لا يستلزم عدمه بالمعنى الاول لامكان بداءة الكلمة بساكن و
يبتدأ التلفظ بما قبله موصولا به فتامل منصفا وكون الفتح
اخف من الضمة والكسرة لان في الضمة اعمال عضلتي الفم وفي
الكسرة اعمال السفلى ولا اعمال لشيء منها في الفتحة واللام يصح فيها
النصب عطفا على الفاء والرفع على الاستيناف مفتوحة فتحة بناء
الا فيما يستثنى لما سنذكر عن قرب في فصل امثلة تصريف الافعال
من قولنا كما يبنى على الفتح الخ واما ما جاء هو اشارة الى سؤال

وارد على قوله والعين لا تكون الا متحركة فلذلك خصصه بقوله
بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين ولو قصد ايراده على قوله
ولا يخلو الخ لزاد على قوله ما سيذكره فافهم اي يخرج عن
الاصل اي هيئته الاصلية الحلقية المذكورة لضرب اي نوع من
الخفة اي لتخفيف العين بتسكينها اما بحذف حركتها فقط واما
بنقلها الى الفاء بعد حذف حركتها وفيه اي في نعم وشهد كسر الفاء
مع سكون العين لنقل كسرة العين الى الفاء او كسرها لكون حرف
الحلق قويا يستتبع ما قبله وفتح الفاء مع سكون العين للخفة
وهذه اي اللغات الاربع او فعل هو زيادة بيان والا فقد علم
علم ذلك من قوله وفيه اربع لغات ولو عطفه بالواو لكان اوضح
على فعل بفتح الفاء واما اللام فلك فتحها تغليبا للاسم واحترز به
عن مضموم الفاء ومكسورها فان عينه ان تبعت فائه كمونث وابل
في الاسماء وبلز اي ضخم في الصفات قال ابن الحاجب ولا ثالث
لهما جاز اسكانها او الاصل فقط والا فلا يجوز غير الاصل كهدد
وعنب مكسور العين يجوز في مكسور الجر لواحد من اسم او فعل
او فعل بناء على ان اضافته معنوية اذ المقصود به الاستمرار المفيد
للثبوت والفصيح الاول افضل واحترز به عن مضمومها كعضد
فلا يجوز الا الاصل فيه مع الاصل الا اسكانها وعن مفتوحها كبطل
وساكنها كعصف فلا يجوز فيهما الا الاصل وعينه اقامة الظاهر

للفعل وجرها تغليبا للاسم

مقام

مقام المضمر حرف حلق واحترز به عن نحو الا كيف فلا يجوز
كسرها وتسميته الوجوه الاربع لغات فيه مناقشة الى اللغة ما وضع
على هيئة مخصوصة فهي صادقة على الاصل منها فقط وغيره وجوه
جائزة متفرعة عنها كما يشير اليه قولهم يجوز رد بعض هذه الاوزان
الى بعض فان كان ماضيه في اضافته الى الضمير الثلاثي المجرد الموجوه
السابقة على وزن فعل قدر الشرط وزن لان الماضي لم يشتمل على
فعل بل على موافقته فضارعه عود الضمير على ماضيه هو الظاهر
بل واجب عندهم يوجب اشتمال جملة الجزاء على رابط بالشرط و
يحتمل عوده على الثلاثي المجرد الذي عاد اليه ضمير ماضيه بفعل
ترك الشرط هنا تقدير وزن لترك المصنف ما يوجبه وهو على
فالمراد بيفعل موازنة او بفعل و التقسيم المقتضي ان افراد
المنقسم وهو مضارع فعل منحصرة في هذين القسمين لا يخرج
عنها الى ثالث الصادق بجواز الضم والكسر على البدل في
ذات مضارع مخصوص ووجوب احدها في ذات واخر في اخرى
المعلوم في تفصيل ذلك من المطولات التنجيم بناء على ان
قوله فمضارعه في قوة فجيء مضارعه المقتضي لجواز الوجهين
على البدل في كل مضارع كما توهمه بعضهم فاحتاج الى تقييده
بقوله هذه التوزيع هو الاصل في غير واو العين واللام و
يائي احدهما واوي الفاء والمضاعف على ان قوله

للتنويع نظرا اذ التنويع جعل الشيء انواعا وهو اصل في مطلق
المضارع لا في المقيد بغير الاربعة المذكورة بضم العين اوكرها
اما بدلا عن يفعل او يفعل بدل كل وبعض عن كل فا، وفيه للتقسيم
ايضا واما حال عن يفعل او يفعل فا، وليست للتقسيم ولا للتخيير
بل بمعنى الواو الداخل على النشر بعد اللف عد لعنها اي او
لمشاكلة العطف قبله نحو نصر ينصر ومن سرد الالفاظ العدد
المركبة لقولك واحد اثنان ثلاثة او الفعل الثاني معطوف
على الاول لحذف منه حرف العطف وفي حذفه في الاخبار
شيء مثال لضم العين مثال خبر المبتدا محذوف وهو ضمير
عائد على نصر فقط ولو قال مثال الماضي المفتوح العين ومضارع
المضموم منها ليكون المبتدا عائد على نصر ينصر لكان اولى.
ونصر الغيث الارض اى عانها هو تكرار لا فائدة فيه والاسناد
فيه الى الغيث مجازي اى ان الله زفه الله هذا التفسير مبني على
ان الهاء عائدة الى من ولو اعيدت الى النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم لكان المراد بالنصر الاعانة المعهودة وفي الاستدلال
بهذا التفسير على كون معنى النصر الاعانة نظر لان كون
الرزق بفتح الراء نصرا على انه اعانة جزئية استعمل فيها
الكلي متوقف على ان مسمى النصر مطلق الاعانة فلو اثبت هذا
المتوقف لزم الدور ولو عطف قال ابو عبيده بالواو على

هذا المتوقف

باقي

ما قبله كما في بعض النسخ لسلامته هذا اي بيّن فتلاً مفعول به و
كذا عطف بيان او بدل ومثلاً حالاً وكذا مفعول **فان قلت**
المثل كلام شبه مضربه بمورده وكذا كناية عن مركب تارة كما في
وضرب لنا مثلا ومن مفرد اخرى كما في ضرب الله مثلا قرية
وفي هذا التقسيم لا يصح كذا بياناً ولا بدلا ولا جعل مثلا حالا **قلت**
يطلق المثل تارة على ما ذكرت واخرى على الشيء المشبه به وهو
المراد به في نحو هذا التركيب اذا كان عين فعله ولو اسقط فعل
من المتن كان اظهر لتقاوم حرف الحلق الاظهر فتحه على المفعول اشبه
فاعل فتحة العين المراد ان الثقل الناشئ من حروف الحلق تعادل
خفة كما هو المؤدي بهذا الاعراب وليس المراد ان خفة الفتحة
تعادلها ثقل حرف الحلق كما هو مؤدى عكسه لشهادة الذوق
السليم وما اشبه ذلك مستغنى عنه بقوله مثلا انه يجيء على
يفعل اذا وجد هذا الشرط يعني وهذا المقول قضية مشروطة
غير مقيدة لضرورة ولا دوام فتقتضي انها مشروطة انتفاء
الفتح عند انتفاء الشرط لان تاثيره في جانب العدم وقد اشار
اليه بقوله فمتى انتفى الشرط لا يكون على يفعل بالفتح ومقتضى
انها غير مقيدة بما ذكر ان الفتح عند وجود شرطه جائز لا لازم
كما اشار اليه بقوله لا انه بكسر الهمزة عطفاً على انه اذ لا يلزم
من وجود الشرط وجود المشروط الشرط ما يلزم من عدمه العدم

ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته والسبب ما يلزم
من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته ثم الشرط اما عقلي
كالحيوة للعلم واما عادي كنصب السلم للصعود للسطح واما شرعي
كالطهارة لصحة الصلاة وكل منها ينطبق عليه الشرط المذكور
واما الشرط اللغوي وهو مدخول ان واخواتها فالمحققون على
انه ملزوم والجزاء لازم او سبب والجزاء مسبب فوجوبه مسلم
لوجوده استلزام الذات لاقتضائه اياه اقتضاء ذاتيا او جعليا
وتخلفه عنه انما هو لوجود شرط وانتفاء مانع اذا تقرر
هذا فقول الشارح اذ اللزوم مبني على انخراطه في سلوك الشروط
وفيه ما فيه فالوجه ان يجاب بان الشرط فيه على ما عليه المحققون
وقوله يجيء الذي هو في معنى الجزاء معناه يصح مجيئه والصحة لازمة
للشرط المذكور وان تخلف المجيء **فان قلت** لا دائمي الى
تاو بل يجيء بصح كما قلت اذ بقائه على ظاهره من لزوم مجيئه
مقنوما عند وجود شرطه لا ينافي مجيء فرد من المضارع المذكور
على غير الفتح لان المحكوم عليه في القضية المذكورة هو ما صدق
عليه مضارع يفعل من غير بيان مجيئه افراده فهي مهملة وهي في
قوة الحملية الموجبة التي حكم فيها بالوجوب بثبوت المحمول
لبعض افراد الموضوع فالسالبة الجزئية لا تناقضها **قلت**
بل المحكوم عليه فيها كل فرد من افراد موضوعها اذ موضوعها اسم

29

حبنو مضاف فيعم الصالح لم فقد بين فيها كلية الافراد فهي كلية
موجبة فالسالبة الجزئية ناقضها فتامل وهي اي حروف الحلق
اللام للعهد الذكري اذ المركب الاضافي وقصد الاشارة الى
ان الثاني هو الاول لجيء اللام في المضاف اليه كقولك عندي
ثلاثة الاثواب اي الحروف المتقدم ذكرها التي تفتح العين
لوقوع احدها عينا او لاما سنته باسقاط الالف اذ هي لا تكون
الا منقلبة فلا يمكن ان يكون الفتح لاجلها سينبه عليه فليس الحصر
في السنة كما توهم نحو سال يسال وقرا يقرا وشهر يشهر ونكه
ينكه ونعث ينعث ومنع يمنع وجحد يجحد وجرح يجرح وبخس
يبخس وفسح يفسح ونغت ينغت ومضغ يمضغ لان مخرجها هو مصدر
ميمي اي خروجها من اقصى الحلق ويجوز كونه اسم مكان الخروج ومن
التي بعد للتبعيض ثم الهاء اما معطوف على الهمزة فيقدم حرف في
في المعطوف مليا اضافي في المعطوف واما مفعول يذكر محذوفا
والبواقي على هذا الترتيب والاولى على هذا القياس الترتيب الذي
هو وصف الذاكر وهو كون مخرج الثاني اعلى من مخرج المتلو وهذا
المذكور لا يفيد في اي محل من الحلق يكون مخرج كل منها والمذكور
في كلامهم ان الاولين من الاقصى والاوسطين من الوسط والاخيرين
من الاخير ثم استشعر اعتراضا من الشعور اي الادراك فاستفعل
اما طلب كان طلب في نفسه ان يشعر باعتراض واما بمعنى فعل

اختار المذهب الخليل من ان حرف
الحلق مطلقا سنة ص

وهو شعر وان كان انما يتعدى بالباء، للقياس هو عند المناطقة

قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر وعند

الفقهاء الحاق مجهول بمعلوم لاشتراكهما في علة حكمه وعند اهل

العربية القاعدة وهي هنا قولهم يجيء مضارع فعل الخ فان

قلت شذوذه اي مخالفته فرع عن وجود قياس صحيح اي قاعدة

تخالفه ووجود القياس فرع عن اندراج جميع افراد موضوعه

تحت حكمه وهو منتف اذ يأتي من افراده ما يخالفه في حكمه فلا قياس

صحيح قلت بل وجود القياس الصحيح يتوقف على اندراج غالب

الافراد لا جميعها فالقياس صحيح فلا يعتد بمن الا اعتداد انفعال

من العد ضمن معنى المبالاة فعدي بالباء فلا يرد نقضا هو ابداء

صور وجد فيها الحكم بدون علته التي زعمها المستدل فقد

ان الشرط اللغوي علة للجزاء وهو النقض ولا يخفى ان هذا

عكس ما عرف به اهل الاصول والجدل من انه ثبوت الوصف

المدعى علة في صورة بدون الحكم وعطف كلام لا يفيد ولا يرد بالفاء

لترتبه على ما قبله لا منافي وقوعه في كلام فصيح لا لما سبق الى بعض

الاوهام كما قال في المطول من انه لا يخرج الكلام المشتمل على

كلمة غريبة عن كونه عربيا وابطله بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة

الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل لانه كما قال في المطول

غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة

الكلام

في الحاشية: غرض الشارح ... لهذا ... فصاحة الكلمات

الكلام حيث قالوا فصاحة الكلام خلوصه من ضعف التاليف
وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحة الكلمات وهي خلوص كل
منها من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس فكيف لا يخرج
الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات
جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لاجزائها والقياس على
وقوع الكلمات المفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لوجوه
منها لم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط
في فصاحة الكلام ان تكون كل كلمة منه فصيحة بل لما اشار اليه
بقوله فانهم قالوا الشاذ على ثلاثة اقسام مخالف للقياس دون الاستعمال
كالقود والصيد واستحوذ وقسم مخالف للاستعمال دون القياس
نحو ودع ووذر وعالكها واقربا والاستعمال اضافه مثل الفهم وكلاهما
مقبول لا اعتراض بسببه على قايله وقسم مخالف للقياس والاستعمال
معا نحو الاجلل بالفك لا الادغام وهو مردود على قايله فالمقبول
فصيح يصح ان يقع في الكلام الفصيح والمردود غير فصيح ينافي
وقوعه في الفصيح فان قلت قد سبق ان فصاحة الكلمات
جزء من مفهوم فصاحة الكلام وان خلوص الكلمة من مخالفة القياس
جزء من مفهوم فصاحتها وقضيته ذلك ان المخالف للقياس
غير فصيح فينافي وقوعه في الكلام الفصيح قلت قال في المطول
مخالفة القياس ان تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من

تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة وما هو في حكمها
كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد ونحو ذلك مما
تشتمل عليه علم التصريف واما في نحو ابي يابي وعور واستحوذ و
قطط شعره وال ومال وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في
اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في
حكم المستثنيات فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصور بل المخالفة
ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام انتهى
وقضيته ان ما وافق الاستعمال لا مخالفة فيه للقياس وما خالف
الاستعمال كيابي بالكسر غير فصيح وهو خلاف ما هنا فهما فتامله
ابي يابي افراد الضمير اما لانه عايد الى يابي فقط واما اليهما بتاويل
المذكور حرف حلق هذه القضية صغرى قياس حذف كبراه
منتج لنفي الشذوذ والتقدير ابي يابي ولامه حرف حلق وكل
ما كان كذلك هو جائز الفتح فابي يابي جائز ولما كانت الصغرى
محتاجة الى بيان بينها بقياس ايضا حذف صغراه فالتقدير زاد
اللام الف والالف من حروف الحلق فاللام من حروف الحلق وهي
معنى قولنا ابي يابي ذو لام هي حرف حلق وعلى هذا القياس منعان
احدهما على صغراه وهو ان لا نسلم ان اللام الف بل هي الياء المنقلبة عنها
الالف اذ المقابل بحروف الميزان هي الحروف الاصلية الوجود بدليل
انك تقول ابي فعل بفتح اللام وهذا المنع يتوجه لا اعتراض والجواب

31

المذكوران في المتن ولو ثبت ان الالف من حروف الحلق و
ثانيهما على كبراه وهو المشار اليه بقوله لانا نقول الى اخره فلمذ الفا
للعطف للسببية ايضا واللام للتعليل تقديما للتأسيس على التاكيد
ولئن اللام للابتداء لا للتوطئة لعدم ما يجاب به القسم لكن استدراك
على ما قد يتوهم من جواب الشرط المحذوف وهو فاللام الف لزوم
الدور وهو توقف الشئ على ما يتوقف عليه تعليل لكون الفتح لاجلها
لا لجوازه اذا اللازم لجواز الدور لا حصوله وذلك لان وجود
الالف في يابى ليس باصلي بل عارض موقوف على الفتح في العين لانه
اى يابي واذا انقرار وجود الالف موقوف على الفتح فلو كان
الفتح لسببها وموقوف عليها لزم الدور الصريح وهو الدور
عربية لتوقف الفتح عليها كان موقوف في فرض وتوقفها عليه
حقوقا نفا لكن اللازم وهو الدور محال لانا الموقوف متقدم
على المتقدم الموقوف فيودي الى تقدم الشئ على نفسه فالملزوم
وهو كون الفتح لاجلها كذلك وقد يجاب بانه دور معي لان
توقف وجود كل منهما انما هو على وجود الاخر معه لا قبل وهو
جايز لانه يؤدي الى ما ذكر وقد اومى الجاربردي الى هذا الجواب بقوله
كانهم علموا ان الياء تنقلب الفا على تقدير فتح العين سوغوا
فتحها اذ يكون ح مع حروف الحلق وبما اوجبنا ايضا بان الشرط
وجود حرف الحلق في الماضي وهو غير متوقف على الفتح في المضارع

وفي كون الالف المنقلبة عينا اولا ما نظر لا يخفى فهو مفتوح العين
في الاصل جملة معطوفة على النتيجة المحذوفة هي والمقدمة الاستثنا
والتقدير لكن المذكور محال فكون الفتحة بسببها كذلك تفتح العين
لاجله ان قلت هذه العبارة تقتضي ان حرف الحلق علة
للفتح وقوله فيما اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط تقتضي
انه شرط قلت قد سبق اشارة الى ما في عبارة السابقة من المواخذة
فهذه الجارية على الصواب والفصيح الكسر اى اللفظ المكسور العين
اذ الفصاحة وصف للمفرد او الكلام او المتكلم والاصل كسر العين
ان قلت لم قال والاصل ولم يقل الفصيح كما في الذي قبله قلت
لان الفتح في يفعل فتح في مضارع فعل مفتوح العين اصلا واستعمالا
بدون شرط فالكسر فيه هو الفصيح الموافق للقياس والاستعمال الشائع
والفتح في يفعل فتح في مضارع فعل مكسور العين في الاصل فلا شذوذ
في المضارع وهو ظاهر ولا في الماضي لا بحسب الاصل وهو ظاهر
ولا بحسب التحويل لان تحويل الاصل عندهم لعلة هي التخفيف فجعلوه اي
كسر العين فهذا اى قلب كسر العين فتحة واللام الفا قياس يصح
ان يكون بمعنى قياسي اى وهذا يثبت فيما لم يسمع فيه بالقياس
على ما سمع فيه وان يكون بمعنى القاعدة وتسميته قياسا لانها كبرى
القياس المؤلف من مقدمتين فهي اعظم جزئيه وتسمية الجزء
الاعظم باسم الكل كما يقال الثلاثي عينه مكسورة ولامه ياء وكل عين

مكسورة

32

مكسورة ولامه هي ياء تقلب كسرة فتحة واللام الفا فبقي تقلب
كسر عينه فتحة ولامه الفا واما ركن يركن اي واما فتحهما اذ تداخل
اللغتين لا تتقد قالا على فتحهما الا عليهما فمن تداخل اللغتين اي دخول كل
من اللغتين على الاخرى بدخول الماضي احدهما على المضارع
الاخرى والعكس فاشتركا في الدخول فصح التعبير بالتداخل
اعني ان اي المذكور الذي هو ركن يركن لا يفيد الفتح فيهما اوبه
تقول جاء يعني ينضاف الاولى من الجانب الاول فانها جاءت
بكسر العين فيهما وجوبا في بعض وهي ثمانية ومق ووثق
ووفق وولي وورث وورم وورع وورى
الخ اذا اكثر من السمن وجوازا في البعض وهو تسعة حسب ونعم
وبئس من البؤس ويئس من اليأس وبئس ووغر ووحر بالمهملة من البحر
اذا التهب غيضا وولد ووهل اشتد فزعه فيجوز في مضارعها كسر
عينه وفتحها وزيد ووزع بالشيء اولع به ووعم الذي منه عم
صباحا ومت بكسر الميم منقولا لاليها من الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين
وانما مثل بالمسند الى التاء لظهور الكسر فيه دون غيره لان هذا
الباب وهو فعل يفعل بضم العين موضوع للصفات
جمع الصفة اي معنى القائم بالذات فاختير للماضي والمضارع ان
قلت كون الصفة لازمة بناء فيها الدلالة عليها بالفعل الدال
على تجدده معناه اي حصوله شيئا فشيئا وحدوثه اي وجوده

بعدم العدم ومن ثم قيل الجملة الاسمية دالة على الدوام المقابل للحدوث
والثبات المقابل للتجدد قلت اما التجدد فلانا في اللزوم اي
الدوام اذا الدوام صادق تبعا في الامثال واما الحدوث اي صدق
اللازم للملزوم فلانا في اللزوم المطلق اي وجود اللازم
في جميع الاوقات وجود الملزوم لا مطلق اللزوم الصادق باللزوم
بعد الوجود وهو المراد هنا ويلزم الوجود هو الاول الا في انضمام
الشفتين وفي انضمامها تلازمها حال النطق وبه صح اتصاف العين
بالفهم وبه حصلت المناسبة بين الالفاظ ومعانيها ويكون اي
وزن فعل لا فعال الجمع بالمعنى النحوي اي لافعال الدالة على
الطبايع جمع طبيعة قال الشارح في المطول في الغرايز جمع غريزة
وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية
وتعريف اهل الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال من غير
روية الالات للاعتبار مدخل في الخلق دون الغريزة وتلك
الغرايز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها انتهى
وقد فسر الملكة ايضا بانها الهيئة الراسخة في النفس فقوله هنا
كالحسن تمثيل للطبايع لا لافعالها والمراد به الحسن النفسي الصادر
عنه الحسن الصوري الذي هو الخلقة التي هي مجموع الشكل واللون
وقوله ونحوها الضمير للطبايع لا دخال الملكيات الخلقية
المذكورة كفقه وما اجري مجراها وما ذكره هنا هو كقوله

33

المرادي ولا يتعدى الا بتضمين نحو رحبتك الدار نحو
قول علي ان لبشرا قد طلع اليمن اي وسعتكم وبلغ والا بتحويل
نحو سدته والاصل سودته بفتح العين حول فعل بضمها للاعلام
بان العين واو نقلت الضمة الى الفاء عند حذف العين
واما الرباعي المجرد هذا هو القسم الخامس والسادس من الاقسام
الثمانية المتقدمة قدمها على مزيد الثلاثي المجرد هما فهو فعلل
مقتضاه انحصار الرباعي المجرد في فعلل ولا يصح ان ينقض بفعلل
المبني للمفعول وفعلل امر كدحرج لان كلا منهما مجردا ان يصدق
عليه حد المجرد المتقدم مع ان الاول اصل بنفسه عند سيبويه
والثاني اصل ايضا بنفسه ما خوذ من المصدر كالماضي عند البصريين
وقد يقال المراد من المجرد المنحصر هو الاصلي فقط والاول فرع
من المبني للفاعل عند اكثر البصريين والثاني منقطع من المضارع
عند الكوفيين ولو قال اما الرباعي المجرد فالموجود من ماضيه
فعلل لكن احسن كدحرج دخول الكاف سوغه اما ارادة
اللفظ فهو اسم واما اقامة المفعول مقام المقول المحذوف
دحرجة ودحراجا لا دخل لهما في المثال فذكرهما للافادة بان
فعلل مصدره على فعللة وفعلالا والاول قياسي والثاني
سماعي فان الفعل الماضي شروع في الاستدلال على انحصار
الرباعي المجرد في فعلل وهو استدلال غير تام لما علمت ان

ان الرباعي المجرد صادق على الامر والمبني للمفعول على المرجح و
مراده بالماضي المجرد فقط لا مطلقا والا انتقض بنحو انطلق
لا يكون اوله واخره الا مفتوحين واما نحو نعم وشهد فقد
مرجوا به وبنحو ضربوا وضربت فيما في استئنافه فلا يمكن
سكون اللام الاولى في تعريفه بالفاء على وجوب فتح الطرفين
نظر اذ تعريفه انما هو على وجوب سكون الاخر عند اتصال
الضمير المتقدم ذكره وتعبيره في سكون اللام الاولى بعدم
الامكان يقتضي عدم اسكان اللازم وهو التقاء الساكنين
وهو لاحد القولين فيه وثانيهما امكانه لكنه مرفوض لثقله فحركوها
اي للعلة المذكورة وقوله لخفتها علة للفتح بخصوصه وتانيث
الضمير في تاويل الفتح بالخفة لان الضمير للشان وتانيثه
ليكون ضمير القصة اجري على القاعدة من ان الجملة بعده اذا
اشتملت على مؤنث غير فضلة فالمختار هو التانيث كقوله
تعالى فانها لا تعمى الابصار وليس في الكلام هذه العلة انما
تحققت بعد سكون العين اذ لو تحركت لا نتفت والمطلوب
انما هو العلة الحاملة للواضع على السكون الا ان يقال انها
علة غائية وهي معلومة خارجا علة ذهنا كما مر ويلحق
به اي بالرباعي المجرد نحو جورب زيد عمرو ٢ اي البسه الجورب
وهو معرب ان قلت الحاق فرع عن زيادة الواو فيه والعلم

بها فرع عن الاشتقاق الذي هو خاص بالعربية قلت
لما استعمل العرب على سنن لغتهم اعطته حكم نظيره من جهور و
كوثر ونحوهما ما زيدت فيه الواو فكان من الجرب وبيطر من البطر
بالسكون وهو الشق قال في الصحاح وبطرت الشي ابطره بطرا شققته
ومنه سمي البيطار وهو ان بالراء ثم الهاء ولحزه كان في الصحاح من
الرجل يتزهوك كان يموج في مشيته انتهى فزهوك متعد الى واحد
وفي نسخ وهو ولعز الهروله وما ادري ما وجه زيادة الواو
فيه وان صرح بها بعضهم الا انه قبل الاشتقاق في جوهر
ونحوه على زيادتها فيحمل على ما لم يدل فيه عليه فلذا قالوا اذا حيث اصبنا
ثلاث اصول فصاعدا غير مصدرة كانت زائدة وشريف زيد
الزرع قطع شريافه وهو ورقة اذا كثر وطال حتى يخاف
فساده فهو من الشرف اي العلو فالياء زائدة ودليل الالحاق
اتحاد المصدرين ان قلت الالحاق هو جعل المصدرين على
زنة واحدة فكيف يكون اتحاد المصدرين دليل الالحاق الذي
هو والدليل يغاير المدلول قلت الالحاق كان جعل الكلمة
من باب غير بابها الاصلي واتحاد المصدرين مغاير له لازم
واللازم يصح ان يكون دليلا على الملزوم واعلم انه لا بد في
صحة اسناد الاتحاد الى المصدرين الذي هو شئ من تقدير
محذوف وهو تمييز او مضاف وهو في الحقيقة موصوف

الاتحاد والاصل اتحاد المصدرين او اتحاد زنة المصدرين فهو
علي ثلثة اقسام لو اسقط اعلي لكان اخصر واظهر لان الزائد فيه
متنوعه زاد للازم لئلا تعليل لمحذوف اى ولا نزاع اكثر لئلا
يلزم مزية اى فضيلة والمراد هنا كثرة الفرع وهي الحروف المزيدة علي
علي الاصل وهي الحروف الاصلية الا من حروف سالتمونيها الا في
التضعيف والالحاق اعلم ان اصل هذا التركيب لا يكون في حال من الاحوال
في شيء من الحروف الا من حروف سالتمونيها الا في الالحاق والتضعيف
فالاستثناء الاول من الخبر المقدر وهو من ومجرورها والاستثناء
بهذا الطريق مفيد لقصر الموصوف علي صفته الذي هو في قوة
حكمين ثابتين للحروف المزيدة احدهما ايجاب وهو اثبات
كونها من الحروف المذكورة والاخر سلب وهو نفي كونها من غيرها
فكانه قيل الحروف المزيدة في كل حالة تكون من حروف سالتمونيها
ولا تكون في حال من غيرها والاستثناء الثاني من في ومجرورها
باعتبار الحكم السلبي المتقدم فكانه قيل الحروف المزيدة لا تكون
في حال من الاحوال من غير حروف سالتمونيها الا في الالحاق والتضعيف
وقس علي هذا مثل قوله تعالى ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي
هي احسن الا الذين ظلموا منهم فان الضمير للشان اى حرف
موصول صلته كانت الثانية كقطع وجلبب ومرمريس فان صحيح ما كان
ماضيه كان زائدة للفصل بين المثلين ولو حذف في ماضيه لكانت

39

اخصر واظهر على اربعة احرف فيه نظر اذ يخرج بهذا امر
الثلاثي المجرد كاقتل واضرب واذهب والمضارع كيقتل ويضرب
ويذهب مع انها من القسم الاول قطعا ويدخل فيه مضارع فاعل
كيقاتل لان ماضيه على اربعة احرف وليس منه وهو ما كان
الزائد الضمير عائد على ما كان وهذا التعريف اسد من الذي قبله
لتناوله ما تقدم انه يخرج من الاول واخراجه ما تقدم انه يدخل فيه
وهو للتعدية هي ايضا معنى الفعل الى مفعول لا يصل اليه الفعل
بدون الحرف المتعدي كقولك اذهبت زيدا اي اوصلت الذهاب
الذي هو معنى ذهب الى زيد اي صيرته ذهب غالبا منصوب
اما على انه صفة لظرف للاستقرار في التعدية اي وهو كائن للتعدية
زمانا غالبا على سائر الازمنة او لمصدر للاستقرار اي كونه غالبا
واما انه حال من التعدية بتاويل الا بهمال النحو اكرمته فان قلت
جعلته مثالا للتعدية يقتضي ان المراد به صيرته كريما كما مر
والمراد به انما هو اوصلت المعروف اليه قلت لعل كرم المجرد
يرد تارة بمعنى الجود النفسي والتعدية صيرته كريما اي جوادا
وتارة بمعنى ناولت المعروف وهذا لم يستعمل وتعديته بمعنى
اوصلت المعروف اليه منه الفعل فان قلت قد مر ان الذي
يشتق منه الفعل هو المصدر والاشتقاق اغد واصبح من الغدة
والصبح وليسا بمصدرين بل الاول اسم زمان معروف والثاني

اي صيرته اخذا له وهذا هو الشايع
في الاستعمال لما اشتق م

اسم وقت وهو ابتداء النهار قلت لعل المراد بالاشتقاق
هنا الاخذ وهو اوسع دائرة من الاشتقاق وكيفه قولنا اورق
الشجر او يقال ان الفعل مشتق مما ذكر بواسطة اشتقاق المصدر
الذي هو اصله منه اي اخذه منه وهو قريب من الاول ولوجود
الشيء من اضافة المصدر للمفعول اذ المراد لوجود العلم على صفة
في الماضي اي ولوجود الشيء على صفة ومعناه ان الفاعل وجد
المفعول موصوفا بصفة مشتقة من اصل ذلك الفعل وتلك
الصفة في معنى الفاعل ان كان اصل الفعل لازما نحو ابخلته اي
وجدته بخيلا او في معنى المفعول ان كان متعديا نحو احمدته اي
وجدته محمودا لا ازلته عجمته اي لبسه ومنه حروف المعجم اي
الحروف المزال عجمته بالنقط وللزيادة في المعنى المدلول عليه
باصل الفعل بناء على ان الزيادة في الحروف تتبعها زيادة المعنى
غالبا شغلته واشغلته فالامتلاء المدلول عليه باشغل دون الامتلاء
المدلول عليه باشغل واعلم انما عبر في هذه الصيغة اشارة الى
الاقسام والقاء البال الى ما يرد بعدها الاحتياج الى تنبيه
لغموضه ومخالفته للغالب على افعل من كونها لتعدية القاصر
قد ينقل الشيء اي فعل المجرد فبصير اي فعل المنقول فاكبت
اي فاستلقى على وجهه ومنه افمن يمشي مكبا والتصريح
بقوله بعد على وجهه زيادة توضيح واظهار لبشاعته

هذه

36

هذه الحالة وعرضنا اي اظهره احترازا من عرض العود على

الاناء والسيف على الرمح اي وضعه على العرض ولا ثالث لهما ان

قلت انتفاء غيرها يقتضي ان يقول ولا اوذ لك هو اكب

واعرض لا نحو اكب واعرض قلت القضية الممثل لها مفهومها

كلي تقول على افراد ذهنية منتشرة والتمثيل يصح لكل منها وان لم

يوجد منها في الخارج شيء او وجد عدد محصور فما سمع ان اراد

الزوزني فما سمعته فبناء للمفعول فلا اعتراض وان اراد فيما

الناس فالحصر ممنوع فقد قال الزمخشري يجعل اكب مطاوع

كبه ويقال الكبته فاكب من الغرائب والشواذ ونحو قشعت

الريح السحاب فاقشع وما هو كذلك ولا شيء من بناء افعل

مطاوع ولا يتقن نحو هذه الا حملة كتاب سيبويه وانما الباب

من باب نقض يقال انقض والام ومعناه دخل في الكبت وصار

ذا كب وكذلك اقشع السحاب دخل في القشع ومطاوع كب وقشع

انكب وانقشع انتهى وبهذا ظهر ان فيما مشى عليه الشارح نظر لا يخفى

نحو فرح نفرحا اصل نفر بحا الوجوب اشتمال المصدر على حرفي

فعله ثم ابدلت الراء الثانية من جنس حركة ما قبلها هو الا ولى

على تقدير همزة الاستفهام او الثانية او نائبه عن ام المعادلة

والاصل اختلف في الزائد المجاب بهذه الجملة الاستفهامية

لان الحكم بزيادة الساكن لما فيه من تقليل الزائد بكونه حرفا فقط

اولى بالقبول من الحكم بزيادة المتحرك لما فيه من تكثير الزائد
بكونه حرفا وحركة فان قلت المقول الاول لحتيم الحكم بزيادة
الساكن لا اولوية كما قال الثاني قلت اولوية لان اولوية علته
فهو ارجح من مقابلة والمصير الى الارجح متعين ولو حذف
الحكم والباء كما في قوله مقابله كان اخصر واظهر والوجهان
هما زيادة الساكن وزيادة المتحرك لا الحكمان اذ الحكم جزم بزيادة
بالزائد بعينه ولا معنى لكون الجزمين جائزين عنده اذ المراد
بقوله جايزان يحتملان لنكافي الدليلين فان قلت لا الآن
قول سيبويه هل هو من الخلاف المشار اليه بقوله اختلف قلت
لا لان قاعدتهم تضمين الجملة الاستفهامية الواقعة بعد اختلاف
الاقوال المشار اليه باختلاف فلو قصد الاشارة اليه لقال
هو الاولى او الثانية او هما جايزان وهو التكثير في الفعل هو
افادة ان الفعل كثير في نفسه مع قطع النظر عن كثرة الفاعل
وقلت فيتحقق مع اتحاد الفاعل نحو جولت وطوفت وفي
الفاعل هو افادته ان الفاعل من حيث تعلق الفعل به كثير في
نفسه وتلزمه كثرة الفعل المتعلق نحو موتت الابل وفي المفعول
هو افادة ان المفعول الذي وقع عليه الفعل كثير في نفسه وتلزمه
كثرة الفعل الواقع لا كثرة الفاعل نحو غلقت الابواب
فنفي كثرة غلق الباب الواحد وقطع الثوب الواحد يصح غلقت

الابواب

37

الابواب وقطعت الثوب بالتشديد باعتبار الاول كما بدل
في شرح المفصل ولنسبة المفعول يمكن ان يقال في فسقته للتعدية
اي جعلته فاسقا اما بالقول او الاعتقاد او الفعل والغير ذلك
كالصيرورة في مجزت المراة وثيبت والتوجه في كوف الرجل
وشرق وغرب ومن قال كذب كذابا اي ومن حافظ على بقاء
حروف الفعل على هيئاتها في المصدر فقال كذابا مبدوء بكاف
متحركة ثم بدال بين مدغمة اولاهما كالامر في الفعل لا تكذيبا قال
في مصدر قاتل قيتالا لا ينقلب الالف ياء ضرورة امتناع النطق
بها بعد الكسر لا قتالا لكن قال الجاربردي وجاء على فيعال قالوا
قاتلته قيتالا ومن ثم قالوا ان قتالا وقع فرع قيتالا من حيث
كان جاريا على الفعل قلبت الياء الفا لانكسار ما قبلها انتهى
وظاهر الشرح ان فعالا صيغة اصلية وروي ما رايته
مراء وقاتلته قتالا يعني بتشديد الراء والتاء مدغمتان
بدلا من الياء المنقلبة عن الف فاعل عكس دينار في دنار
وهو اي فاعل تاسيسه اي وضعه على اساسه على ان يكون
اي الحدث المدلول عليه بمجرده فصاحبه اي فيما فعل الفاعل
به اي الحدث الذي اوجده الصاحب فيه في الفعل هو الايجاد
والمفعول هو الاثر الذي هو الحركة والسكون مثلا فلا يرد
عليه لزوم اتحاد الفعل والمفعول اي للتكثير لا يصح ان يكون

للتكثير تفسير المعنى فعل لوجود اللام فيه ولان يكون مع اي
بدل ان بمعنى فعل الوجود اى المانع من حلوله محل البدل منه
فالوجه اذ اى الداخلة على يكون مقدرة وهى مع معمولها مفسرة
ليكون الاولى ومعمولها او يكون للتكثير تفسير القوله بمعنى
فعل وفي صيغة اشارة الى ان التكثير اصل لكان فعل نحوه
ضاعفته وضعفته بمعنى كثرة من ضعفه بفتح الضاد مصدر
اى تكريره فهو للتكثير فى الفعل وقضيته ان تكثير الشيء مرة وا
لا يستعمل فيه ضعف مشددا بل ضعف مخففا او اضعف و
المراد بالتكثير هنا غير التكثير من الكثرة المقابلة للوحدة فان
الاول مستفاد من الهيئة والثاني من المادة نحو عافاك
الله واعفاك اعفاك للتعدية اى جعلك عافيا اى كثير العفو
من عفو الشيء ومنه حتى عفوا اى ان عفوا دين وسافر وسفر اي
خرج مسافرا وفي اثبات هذا المعنى لفاعل بالمثالين نظر لان الدفع
في الاول ان الله على يد بعض وعادته جارية بدفع البعض من المدفوع
وان كان دون الدفع الاول فلم يخرج عن معناه الاصلي وسفر
في المثال الثاني يمكن ان يكون من السفور بمعنى الظهور كما
صرح به في الصحاح بان ذلك مصدره ولا نظير تصحيحه بقوله
اذا خرجت للسفر اذ بيا لغ ذلك في الظهور حيث كان ما كان
ماضيه على خمسة احرف ينقض بنحو تكبر وتباعد مع انه

ليس

38

ليس من هذا القسم وهو نوعان تثنية نوع وهو كلي يقول على كثيرين مشفقين بالحقيقة والمراد به هنا ما اتفقت افراده في الحرف المبدوء به ثم ان اتفقت في الزائد الثاني فهو باب واحد والا فبابان ابواب ومن ثم كان في النوع الاول وهو المبدوء بالتاء بابان تفعل بزيادة احدى العينين وتفاعل بزيادة الالف وافتعل بزيادة التاء وافعل بزيادة احدى اللامين وقد اشار الى ذلك كله بقوله والمجموع خمسة ابواب فان قلت ادخال مثل على كلمة الابواب الخمسة كقوله مثل تفعل وتفاعل ومثل انفعل الخ تقتضي عدم الانحصار فيها وهو ينافي لقوله والمجموع خمسة ابواب قلت قد مر غير مرة ان الافراد الذهنية لا تنحصر في الافراد الخارجية فالمثلية باعتبار الذهنية والحصر باعتبار الخارجية فلا منافات وتكرير العين اذ تكرير ليكون صالحا للمذاهب الثلاثة المتقدمة في فعل على ان الذوق السليم يدرك من تكرير العين ان الزائد فيه هو الثانية وهو لمطاوعة فعل بتشديد العين ومطاوعة مصدر مضاف للمفعول والاصل لمطاوعة تفعل فعل وفيه تجوز في اسناد المطاوعة لتفعل وابنائها على فعل وحقيقته لمطاوعة فاعل تفعل فاعل فعل اذ المطاوعة قبول الاثر الناشي من تعلق فعل الفاعل بمفعوله كقبول الانكسار الناشي

من تعلق فعل الكاسر وهو الكسر بذلك الاناء في قولك
مثلا كسرته فانكسر فالمطاوع اسم مفعول هو المؤثر وهو المتكلم
لا الكسر الذي هو التاثير واذا تقرر هذا علمت ان المطاوعة
المجازية هي التي عرفها الشارح بقوله حصول الاثر من تعلق الفعل
المتعدي بمفعوله فحصول الاثر هو مدلول تفعل مثلا و الفعل
المتعدي هو فعل مثلا ولو اراد المطاوعة الحقيقية ولو اراد
المطاوعة الحقيقية لكان التعريف فاسدًا لان حصول
الاثر للمفعول في نفس الامر ليس ناشيا من تعلق الفعل
المتعدي بمفعوله بل من تعلق فعل الفاعل الذي هو الايجاد
الصادر منه و تفعل و افعل مثلا يخبران عن ذلك الحصول
وعن ذلك التعلق لسابق كل منهما على الفعلين المذكورين
ثم اعلم ان الحصول من التعلق ليس بلازم بل هو غالب فقد
يتخلف كما في كسرته فلم يتكسر وعلمته فلم يتعلم صرح به البيضاوي
في وعلم ادم الاسماء ولاجل كونه غالبا يكتفي في الاعلام بحصول
الاثر بالاعلام بالتاثير كقولك كسرته وبما قررناه فينبغي
ان يفهم قوله فانك اذا قلت كسرته فالحاصل له الكسر على
ان الحصول غالبه الاثر من جانب الفعل اي الحدث المدلول
عليه بالمجرد الذي هو اصل تفعل فالدال على المفاعلة هو الهيئة
في تفعل لا المادة نحو تهجد اي جانب الهجود وهو النوم

39

بليلا وفي الصحاح هجد وتهجد اي نام ليلا وهجد وتهجد اي
سهر وهو من الاضداد انتهى وهو صريح في ان الهجود والتهجد
مشتركان بين النوم ليلا والسهر فليس تهجد لمجانبة الفعل
كما لكن في البيضاوي وغيره نحو ما في الشرح وفي اعراب
السمين ما حاصله ان فيه خلافا فقيل الهجود النوم وقيل مشترك
فان قلت لم يقل في هذا جانب اصل الفعل كما في الذين قبله
والذين بعده قلت لان المراد بالفعل فيه المعنى المصدري
فهو بعينه اصل تفعل وفي غيره تفعل نفسه فلا بد من ذكر اصل
ليصح المعنى المقصود مرة بعد مرة الاولى منصوب على انه مصدر
مبين لعدد العامل وهو حصول فهو مفعول مطلق والتقييد
على حصول اصل الفعل حصولا واحدا بعد حصول واحد
جرعة بعد جرعة في الصحاح والجرعة الحسوة والطلب
نحو تكبر ان قلت ما الفرق بينه وبين التكلف قلت
حصول اصل الفعل صورة في التكليف دون الطلب وهي لما تقصد
من اثنين فصاعدا يصدق بنحو القرب والبعد ولا يتعين
فيه تفاعل الجواز قرب زيد من عمرو وبعد عنه فالاولى قول
ابن الحاجب وتفاعل المشاركة امرين او اكثر في اصله اي مصدر
فعله الثلاثي تصريحا قال الجاربردي وانما قال صريحا احترازا
عن فاعل ولاجل ان ذلك تشارك فيه امران صريحا لنفس

معمولا من فاعل وحاصله ان وضع فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل
متعلقا بغيره مع ان الغير فعل مثل ذلك ووضع فاعل الى
المشتركين فيه من غير قصد الى تعلقه فلذلك جاء الاول
زائدا على الثاني بمفعول ابدا فان كان تفاعل من فاعل الى
مفعول كضارب لم يتعد وان كان من المتعدي الى مفعولين
كجاذبته الثوب يتعدى الى واحد وقد يفرق بينهما من حيث المعنى
بان البادي في فاعل معلوم دون تفاعل ولذلك يقال
اضارب زيد عمروا ام ضارب عمرو زيدا ولا يقال اتضاربا
انتهى ونازعني ونازعته الحديث انا وزيدا يدل على هذا
المحذوف قوله فيما لما يصدر من اثنين وعلى هذا المذكور
من ان تفاعل الماخوذ من فاعل المتعدي الى مفعولين يتعدى
الى واحد فمن غيره اي غير تفاعل الماخوذ من فاعل المتعدي
الى واحد فيكون غير متعد لان تفاعل دون تفاعل
بمرتبة لان الفعل المتعلق وقع المتعلق في كلام الجاربردي المتقدم
الذي هو اصل مسكرا منصوبا كما مر والظاهر فيه انه حال
من الفعل وهو موافق لسياق الى واما في كلام الشارح فهو نعت
للفاعل لوقوعه في كلام ابن الحاجب منصوبا حالا من المنصوب
لقوله تعلقها احدهما بالاخر واسناد التعلق الى الفاعل
مجاز وحقيقته المتعلق فعله الى بغيره اي بغير الفاعل

وهو المفعول

وهو المفعول الصالح للمشاركة في ضارب زيد عمروا وتنازعته
الحديث مع ان الغير المذكور فعل ذلك التعلق بالفاعل المذكور
ومن ثم كان فاعل لا على المفاعلة كتفاعل يكن ضمنا الا صريحا
ووضع تفاعل للتنبه اي لتنبه الفعل المتقدم ذكره وهو
مصدر فعله الثلاثي لا لتنبه تفاعل الا ان قوله الى المشتركين
فيه يعين ذلك لان الاشتراك انما هو فيه لا في تفاعل من
غير قصد الى تعلق له اي لذلك الفعل بغير الفاعل وهو
المفعول ووجه دلالة هذا المذكور على ان تفاعل انقص
من فاعل بمفعول لان ذلك الغير الذي تعلق به الفعل في فاعل
وصار مفعوليه لنسبه الفعل في تفاعل على وجه الفاعلية
وللتكليف نحو تجاهل لم يعبر عنه الجاربردي بالتكليف بل
بالاظهار اذا فسر التكليف بان الفاعل يتعاني ذلك
الفعل ليحصل معاناه ومن ثمه فرق بين تفعل وتفاعل
الملتبسين من حيث ان المعنى في كل منهما غير حاصل لمن نسب
اليه بان معنى التفعل ممارسة الفعل ليحصل ومعنى التفاعل
اظهار الفعل على خلافه لا ليحصل بل ليظهر انه عليه فان
الفاعل في تحلم زيد يطلب ان يكون حليما والفاعل في
تجاهل زيد لا يطلب ان يكون جاهلا وهذا المعنى ما اشار
اليه الش بقوله والفرق الخ الا ان قوله ان المتحلم يريد

وجود الحلم من نفسه الاولى فيه يطلب كما قال الجاربردي لا يريد اذ

وجود الحلم غير مقدور له فلا يتعلق به الارادة الابتداء بل تعلقها

باسبابها العادية بخلاف الطلب فانه يتعلق بالمقدور مطلقا وهو

لمطاوعة فعل يريد بفعل الثلاثي المجرد لا بقيد فتح العين لجواز

خطفته فانخطف وقطع بالبناء للمفعول فانقطع وترك تقييد

المتعدي للعلم به من قوله فيما مر المطاوعة حصول الاثر عن تعلق

الفعل المتعدي بمفعوله واما ما جاء من منهو ومنغوى من هوى

بالفتح اذا سقط وغوى بالفتح اذا ضل فقال ابن عصفور يجوز

ان يكونا مطاوعين لاهويته واغويته كما دخلته فانا دخل ولا

يكون الا لازما اذ المطاوعة كما قال الجاربردي يقتضي اللزوم

وفي كلامهما نظر لاطباقهم على ان هذا انما هو في مطاوع المتعدي

لواحد اما مطاوع المتعدي لاثنين فيتعدي لواحد كعلمته

الحساب فتعلمه فيجوز كسوته زيدا جبة فاكتسى هو تلك

الجبة فان قلت فما سبب اللزوم عند الشيخ في انطلق وانقض

وانسلخ الشهر وانكدرت النجوم اي سقطت قلت المطاوعة

فيها لا طلق وقض لاستعماله في قضض اللؤلؤ مثلا ثقبها وسلخ

لاستعماله في سلخ الشاة مثلا وكدرت الشيء المقدر الوضع

فقول بعضهم لا فعل لها مستعمل في اطلاقه نظر وان مجيئه

الضمير للشيء المحدث عنه لا للباب المتقدم ذكره من الشواذ

ذلك فيهما تاما ولهذا
اي ولكون المطاوعة
لا يكون ص

41

ان قلت هذا مخالف لما تقدم عن ابن عصفور من ان منهو

ويتعوم من اهويته واعوبير لاشذوذ فيها قلت يمكن ان

يجمع بينها بين الشذوذ المنفي مخالفة الاستعمال والشذوذ

المثبت مخالفة القياس وكقوله ومن الشواذ على حذف المضاف

اى مجيء الشواذ اذا الجبين نفسه ليس بشاذ فلو قال ومما جاء

لم يحتج الى الحذف الاما فيه علاج اى الامر فيه علاج وهو ايجاد

فعل بالجوارح الظاهرة ليتولد منه فعل اخر هو اثره وتاثير

اى ايجاد اثر والمراد اثر ظاهر اى للحواس الظاهرة فانه مفعول

فالتاثير معطوف على العلاج بقرينة ما سياتي لا ايفال الكرم

والتقدم من اكرم واعدم اذا الاكرام اعطاء شيء لاخر والاعدام

انفاء الشيء ونحوها كالعلم والتفهم من علم وفهم ولا علاج في

الكل ولا تاثير اما الكرم فلا اثر فيه بالمكرم فلا علاج بالفنخ

واما العدم فلان المعدوم ليس بموجود حتى يقوم به اثر

واما العلم والفهم فلان كلا منهما انفعال اى تاثير ولو سلم فاثرهما

غير ظاهر للحس بل معقول فتامل لما خصوه بالطاء وغيره

اى قصروه عليها دخول الباء على المقصور عليه كما هنا الاستعمال

صحيح وان كان الشايع دخولها على المقصور كما في يختص

برحمته من يشاء امره اى شانه في البناء ولو حذفه او عبر بدله

باصله كان اخصر واظهر ما يظهر اثره اى من الفعل المتعدي

الذي يظهر اثره وهو علاج جملة معطوفة على جملة يظهر اثره
فهو ايضا صلة ما من ان المطاوعة حصول الاثر فمعنى الاثر
بكونه ظاهرا فان قلت المكروه والعدم كما انتفى لما ذكره الشارح
كذلك انتفى لان الفعل لا يطاوع افعل كما عرفنا وجه تخصيص الوصف
الاول قلت هو ان مطاوعة افعل قد ثبت في الجملة كما مر
فنفي ما ذكره راسا انما هو لما ذكره الشارح فان قلت قول
الشارح يظهر اثره وهو علاج يقتضي انهما وصفان متغايران وقول
الجاربردي في قول ابن الحاجب ويختص بالعلاج يعني
حصول هذا البناء بالمعاني الواضحة للحس دون المختصة بالعلم
كانهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا ان يكون جليا واضحا
يقتضي تفسير العلاج بالواضح للحس وهو الاثر الظاهر
فهما شيء واحد وايضا قول الشارح تقوية يقتضي ان المعنى
الذي التزموه تحقق والمطاوعة بدونه الا انهم قصدوا
تقويته به وقول الجاربردي لما خصوه بالمطاوعة التزموا ان
يكون جليا واضحا يقتضي انه مقتضى المطاوعة ولازمها
قلت اما تفسير العلاج بالواضح للحس فمن تفسير الشيء
بما يصدق عليه مفهومه ومفهوم شيء اخر ومن الجائز تلازم
وصفين متغايرين عارضين لذات واحدة واما المعنى
الذي التزموه فلو كان لازما للمطاوعة لم يحتاجوا الى

42

التزامه ولزيادة المبالغة الاضافة بيانية اي الزيادة التي هي المبالغة فالزيادة بمعنى المزيد ويجوز ان تكون الاضافة فيه من اضافة المصدر للمفعول اي ولزيادة المتكلم المبالغة او من اضافته لفاعله اي لازدياد المبالغة ولا يجوز في ذلك كله ان يكون اصل المبالغة باقيا بدونه وزيد فيها زيادة باب هذا مناف للمنقول والمعقول اي بالغ واضطرب فان جعل له لول اصل هو المبالغة المفسر بالاضطراب نحو اكتسب اشار بالتمثيل بهذا المقول له تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت قال في الكشاف لما كان الشر ما تشتهيه النفس وهي منجذبة اليه وامارة به كانت في تحصيله اعمل واجد فجعلت كذلك ما اكتسبت فيه ولما لم تكن في باب الخير كذلك لفتورها في تحصيله وصفت بما لا دلالة له على الاعتمال والتصرف فانتهى فالكسب تحصيل الشيء على اي وجه كان والاكتساب المبالغة والاعتمال فيه ففي الاية تنبيه على لطف الله تعالى بخلقه فاثبت لهم ثواب الفعل على اي وجه كان ولم يثبت عليهم عقاب الفعل الا على وجه مبالغة واعتمال فيه قال الجاربردي بعدما في الكشاف مبني على ما ذكره الجاربردي من التعريفين والتنبيه على سر الاية الكريمة فمن العجائب توهم بعضهم انهما متخالفان فقال بعد نقل كلام الجاربردي والاولى قول صاحب الكشاف

ومن تبعه لما كان الخ نعم قول الجاربردي تبعا لابن الحاجب

في شرح المفصل لم تثبت عليهم عقاب افتعل الا على وجه مبالغة

واعتمال اشارة الى ان الشرح تقع على وجهين وكلام الزمخشري

صريح في انه لا يقع الا على وجه المبالغة نحو جذب واجتذب

ان قلت لم يجعلوا اجتذب للمبالغة نحو اكتسب قلت

لجواز وقوعه في جميع مواقع جذب وبالعكس يدل عليه قوله

في الصحاح الجذب المد جذبته وجذبت على القلب واجتذبه

ايضا انتهى فقول بعضهم بعد كلام نقله عن ابن عصفور يخالف

هنا فتبدل الشين مستفيد مستقد وقد يكون ذكر بعضهم لافتعل

معاني اخر يرجع عند التامل الى ما ذكره الشيخ واللام الاولى

او الثانية اشارة الى الخلاف السابق في فعلل بتكرير العين

فان قلت القول بان الزائد اول العينين في فعل لكونه

ساكنا لا يجري هنا في اللام الاولى في افعلل لكونه في الاصل

متحركا بدليل ما سبق في فعلل من انه لو سكن لزم التقاء

الساكنين عند اتصال الضمير بالفعل وكذا القول الثالث

لان اسكانه بهذا الوجه عند لصحة دليل وكفانا دليل

قائله قلت لما علم ان وضعه متحرك اللام الاولى على البدل

السابق يفضي الى وجوب سكونه للادغام في مماثله لهذا

السكون العارض لوجوبه منزلة السكون الاصلي فجرى فيه

القولان

43

القولان المذكوران اي حمر الا ولي ان يقال ابا شتدت
حمرته ليوافق قوله وهو للمبالغة واختص بالالوان و
العيوب الباء داخلة على المقصور عليه وقد مران ذلك
استعمال صحيح ولا ينافي الاختصاص بها مجيئه شذوذا في
غيرها كازور الليل انتصف لا عواهر القر قوي ضوء لان
الضوء ملحق بالالوان وهو لطلب الفعل اي المصدر المشتق
منه استفعل ومعنى ان استفعل للطلب قال الجاربردي نسبة
الفعل الى الفاعل لارادة تحصيل الفعل المشتق هو منه وذلك
قد يكون صريحا نحو استكتبته اي طلبت منه الكتابة وقد يكون
تقديريا نحو استخرجت الوتد من الحائط فليس هنا طلب
صريح بل المعنى لم ازل اتلطف واتحيل حتى يخرج ونزل ذلك
منزلة الطلب انتهى فقول الشارح نحو استخرجته ان كان الشيء
لا يصح ان يطلب منه كزيد فمثال للصريح وان يكن كالوتد
فمثال للمقدر وكان الشارح اتى بالضاهر ليصلح مثالا للنوعين
وقيل انه للطلب المقدر لا الصريح ولذا قال كانه اي كان
فاعل استقر يطلب القرار من نفسه ووجه تضعيفه ان استقر
يصح اسناده الى ما يمتنع منه الطلب كاستقر الحجر وهذا القول
هو مقتضى ما قرره الجاربردي في استخرجت الوتد من الحائط
اذ لا فرق في استحالة الطلب بين الطالب والمطلوب منه

ولهذا اسقطه من معاني استفعل وافعال التزيادة الهمزة و
الالف الاجري على قاعدته من الاشارة الى الخلاف ان يزيد الاولى
او الثانية ولامها الاولى متحركة في الاصل ثم سكنت للدليل السابق
ومن ثمه تقول احمارّت مثلا وحكمه حكم احمرّ من انه للمبالغة وللكون
الالازما ولختص بالالوان والعيوب ولما كان هذا الكلام موهما
لتساويهما في المبالغة استثنى مقدارها في افعال فقال الا ان
المبالغة فيه زائدة عليها في احمر ولو قال الحكمه حكم افعل لرجع الضمير
في حكمه وفيه على ان افعال الكان اتم فائدة وقوله حكمه حكم احمر من
باب التشبيه المؤكد بحذف اداته نحو اجلوذ بهم السير اجلواذا
اي دام مع السرعة وهو بذال المعجمة لاخره واحدى اللامين انما
حكم بزيادتها للعلم بان اصوله ثلاثة فقط وتعبيره بذلك
اشارة الى الخلاف السابق ولعل وجه القول بان الزائد في هذا
هو الاول وان كان متحركا وقوعه موقع ما حكم بزيادته لسكونه
اي خلفه بتشديد اللام لعني ذهب الى خلفه بصدره كشرق ذهب
الى الشرق وغرب ذهب الى الغرب ورجع اي بصدره الى خلفه
فهو تاكيد لما قبله وهو كقول الجاربردي نحو اقعنسس اي تاخر
ورجع الى الخلف ويحتمل ان يكون رجع معناه قدم بطنه ورجع
مخففة الميم لانه يتعدى بنفسه ومنه قالوا رجعون والالف
هي للالحاق كما سنذكره آنفا لا للتانيث اي نام على ظهره والنوم

بس

لليس بشرط والمراد به الاضطجاع عليه فيغني عنه قوله
ووقع علي قفاه كما اقتصر عليه الجاربردي والباء بان الخبر ان
وهما افعلل بزيادة احدي اللامين وافعلي والاطلاق الاخير
علي اولهما اضافي وعلي الثاني حقيقي من الملحقات باحرنجم
ان قلت الملحق باحرنجم هما البابان المذكوران الان لا غير
فالصواب ان يقول الملحقان به قلت الخبر هو قوله من الملحقات
وهنا تامة وقوله باحرنجم متعلق بمحذوف تقديره الملحقات
باحرنجم وهو جواب عن سؤال نشأ مما قبله كانه قال من
الملحقات فقيل ثم الملحقات فاجاب بما ذكر فان قلت لم يجعله
متعلقا بالملحقات بناء علي ان غيرهما الحق به ايضا كقولهم احبنطا
بالهمزة وهو افعنلاء واحونصل فهو افونعل قلت بانهم جعلوا
همزة الاول محتملا لابدالها عن الالف فهو افعنلي بالالف والمحتمل لا
يثبت به حكم والثاني لم يثبت لتفرد صاحب كتاب العين بنقله
وبما تفرد به لا يلتفت اليه فلا وجه لنظمها في سلك ما تقدم
المراد بالنظم العد وبالسلك هو لغة الخيط الذي تنتظم فيه
حبات اللؤلؤ مزيد الثلاثي ومما تقدم ابوابه شبه الابواب
لتشابهها باشتراكها في كل باللؤلؤ لتشبيها مضمرا في
النفس فهي استعارة بالكناية واثبات السلك استعارة
تخييلية والنظم تجريد ومراد الشارح الوجه لنظمها في سلك

ما المخالفة اذ الالحاق كما مر جعل كلمة موزونة بالكلمة الاصل فيه
ويمكن توجيهه بان الالحاق يستدعي مغايرة الملحق للملحق به في
حقيقته فلا بد من معرفة حقيقة الملحق من اي نوع وباب هي ليمكن
الحكم بانها ملحقة بحقيقة من نوع وباب اخر والمنهي يفرق بين
ذلك الذي ذكر من الملحق من مزيد الثلاثي ومن غيره وهو مالم يلحق
منه فيه افراد اسم الاشارة الى متعدد وحذف المعطوف على
مجرورين ويجوز ان يرجع اسم الاشارة اليهما تقدم فلا حذف
وههنا انتهى به القول في مزيد الثلاثي وهو خمسة وعشرون بابا
وخلاصة القول فيه ما قاله الجاربردي قال وهو اي الثلاثي المزيد
فيه اما ان يكون موازنا للرباعي او غير موازن والموازن اما ان يكون
ملحقا او غير ملحق والملحق بدحرج او بتدحرج او باحرنجم اما الملحق
بدحرج فهو شملل اي اسرع وحوقل اي ضعف وهرم وبيطر اي عمل
البيطرة من البطر وهو الشق وجهور اي جهر وقلنس اي لبس القلنسوة
واما الملحق بتدحرج نحو تجلبب اي لبس الجلباب وتجورب اي لبس
الجورب وتشيطن اي فعل فعلا منكرا وترهوك اي تبختر وتمسكن
اي اظهر الذل والحاجة وتمنافل وتكلم وينبغي ان يعلم ان تحقق
الالحاق في تجلبب انما هو بتكرير الباء والتاء انما دخلت لمعنى المطاوعة
كما كانت كذلك في تدحرج لان الالحاق لا يكون من اول الكلمة وفي
تجورب وترهوك بالواو والتاء لما مر وفي تمسكن كلام يأتي

45

الزيادة اي انها زائدة توهمت اصالتها للزومها في تصاريف
الكلمة وليست الالف في تفاعل للالحاق لان الالف لا تقع للالحاق
حشوا لا في الاسم ولا في الفعل وتضعيف العين لا يكون للالحاق
فتكلم لا يكون ملحقا ذكر جميع ذلك في شرح الهادي ثم قيل فيه
اطلاق لفظ الالحاق ههنا سهو واما الملحق باحرنجم اقعنسس
واسلنقى فمن اقسام الملحقات وهي خمسة عشر كذا قيل وكانه
اسقط ههنا مثال الشريف سهوا ثم قال واما غير الملحق من الموازن
فثلاثة نحو اخرج وخرب وقاتل وانما حكموا بان شملل ملحق
بدحرج دون اخرج واخوبه لان شرط الالحاق توافق المصدرين
وقد قالوا اشملل شمللة كما قالوا دحرج دحرجة ولم يجئ مصدر
اخرج واخوبه على ذلك فان قلت فقد قالوا اخرج اخراجا
كما قالوا دحرج دحراجا قلت اجيب عنه بوجهين الاول ان الاعتبار
انما هو بالفعللة لاطرادها وعمومها في جميع صور فعلل واما
الفعلال فلا اعتداد به وانما هو دخيل فيه غير مطرد مجيئه في
بعض الصور فانهم لم يقولوا قحطابا وعربادا بل قحطبة وعربدة
الثاني ان الشرط توافق المصادر اجمع واما غير الموازن
فسبعة نحو انطلق واقتدر واستخرج واشهاب واشهب
واغدودن اي طال الشعر واعلوط بعيره اذا تعلق بعنقه
وعلاه وانما حكمنا على اقعنسس بانه موازن لاحرنجم وعلى

استخرج بانه غير موازن له لانا لم نعن بالموازنة صورة حركات
وسكنات وانما عنينا به وقوع الفاء والعين واللام في الفرع
موقعها في الاصل الملحق به وان كان ثمة زيادة فلا بد من وقوع
ما ثلثه في الملحق واستخرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف ما ذكرنا
في الاصلية والزيادة جميعها اما في الاصلية فلان الخاء وهو
فاء وقعت موقع النون الزائدة في الاصل بعد الفاء والعين و
ليس في الفرع نون في موضعها انتهى وبه يعلم ما في كلام المصنف هنا
معنى وفيما سياتي من قوله وملحق به اي بتدحرج نحو تجلبب الح
ثلاثة ابواب وهي نوعان لان اوله اما تاء او همزة فان قلت
كيف قصرها على ثلاثة ابواب وقد عد من ابنيته اجرمز
اي اجتمع وذهب ناحيته فهو فعلل قلت قال ابو حيان يظهر لي
انه مزيد الثلاثي غير الملحق والمماثل فلعل المصنف والشارح ممن
ذهب الى ذلك ويقال هذا المبنى اخص من الاول ولا يجوز
الادغام بهذا حكموا على انضمام القوم بعد الالحاق بتدحرج والا
لما لم ينضموا بالفك والاعلال ان قلت قد نصوا على
ان استلقى واحبنطى ملحقان باحرنجم كما مر والفهما منقلبة
عن ياء لتحركها وانفتاح ما قبلها قال ابن الحاجب الف الالحاق
عند المحققين انما الحقت ياء فتحركت وانفتح ما قبلها فقلبت
الفا قلت فكلام ابن الحاجب ما يقتضي تقييد منع الاعلال

بالحشو.

بالحشو فانه بعد ما تقدم عنه قال فلو الحقت في غير الاخر لم
يخل اما ان تلحق متحركة بعد فتحة او غير ذلك فان الحقت
مع الاول انقلبت الفا فيزول وجه الالحاق لفوات الحركة فيها فيفوت
المعنى الذي من اجله الحقت وان الحقت على الثاني وجب ان يبقى
فلا تكون الفا بخلاف الاخر فان حركته عارضة غير معتد بها
في الزنة انتهى وبه يعلم ما يرد على الشهيد الاطلاق في موضع التقييد و
الفرق بين بابي افعنسس واحرنجم باب افعنسس هو افعنلل الثلاثي
الاصول باب احرنجم هو افعنلل من رباعي الاصول انه يجب في الاول
تكرير اللام ليصح مقابلة الحروف الزائدات باللام اذ لو لم يكرر لعبر
عن الزائد بلفظه على ما تقدم انه الصواب فيخرج عن باب افعنلل كما
تقول في احبنطى مثلا افعنلى دون الثاني فان الحرف الذي
بعد الفاء والعين فيه اصلي فعبر عنه باللام مما ثلا كان اولا وانما
تعرض للفرق بين هذين البابين لحصول اللبس بينهما باتحاد الزنة
وهي افعنلل واللام للتعريف فيها للعهد الذكري وهي الاولى
او الثانية وفتح الاولى مخففة والاخيرة مشددة هذا الضبط
باعتبار الحالة له مع الاستعمال واما حال الوضع فقيل هو كذلك
ايضا فيكون بناء مقتضيا وهو ظاهر صنيع الشارح والمصنف وقيل
هو بناء ملحق باحرنجم فاصله شعر كحرجم زاد وافيه الهمزة واحد
الرائين ثم نقلوا الى العين فتحة الراء الاولى توصلا الى ادغامها

في الثانية فوزنه في الاصل افعلل لكون اللام الاولى مدغمة في الثانية
واستدل على الالحاق باحرنجم باتحاد مصدرهما اقول وكانهم
يختاروا هذا القول لما ان الملحق به اذا كانت زيادته يجب
اشتمال الملحق عليها واقعة في موقعها في الاصل والنون من احرنجم
متفرع من افعنلل ومجرد اتحاد المصدرين لا يكون دليلا على الالحاق
بل لا بد مع ذلك من استيفاء شرائط الالحاق والله اعلم الفعل
الذي يتعدي اي اللفظ المخصوص الذي يتعدى هو بسبب
تعدي مدلوله وهو الحدث من الفاعل الى بعض اللتي هي لابتداء
الغاية مع ان يتعدي متعد بنفسه لافادة ان الفاعل مبداؤه
اذ ليس له مبدا غيره يتعدى منه اليه ثم الى غيره كما في شان من
سافر من الشام الى البصرة ثم الى الكوفة فان المستعمل فيه
تعدى البصرة الى الكوفة لا يتعدي من البصرة الى الكوفة فقول
الشارح اي يتجاوزه ليس مطابقا للمراد المفهوم من افادة ما ذكر
نعم لو كان المراد بالتعدي التاثير العملي لكان ذكر من وجه
فما سيتبين الى المفعول به ينبغي ان يكون الباء فيه للالصاق
اي الذي الصق الفعل به كما قال الرضي وان يكون المراد بالمفعول
به الجنس ليتناول المفعولين والثلاثة في ظننت زيدا عالما
واعلمت زيدا بكرا عالما وفي تناول التعريف نحو علم بالنظر الى
المفعول الاول واعلم بالنظر الى الثاني نظر اذ العلم والاعلام

انما يقع

انما يقع على غيرها كقولك ضربت زيداً مدخول الكاف هو
جزئي لما قبلها يقصد بذكره توضيحه وهو هنا قولك فالاسمح
ان يراد به حقيقته وهي التلفظ اذ ليست من جزئيات الفعل
المتعدي فوجب حمله على المقول وضربت زيداً بعده عطف بيان
على معناه قال السيد في بعض حواشيه في قول بعض الشارحين
عند ذكر المتن قوله كذا فان الفعل الذي هو ضرب يتعدى
الفاعل الى زيد هذا بيان لما المتعدي له ومنه والبه على
الحقيقة وبسببه صح نسبة المتعدي الى لفظه الدال عليه في التعريف
فقوله الفعل الذي هو الضرب لم يقصد به بيان الفعل الواقع
في التعريف بل بيان مدلوله قال الدور الذي قد يتوهم لزومه
لتعريف المصنف بسبب اشتماله على ما يتوقف معرفته على معرفة المعرف
بالفتح المتوقف على معرفة المعرف بالكسر واجزائه مدفوع عنه
التعريف فان المراد بقوله يتعدي الواقع في التعريف وهو
مطلق التجاوز كما مر والمراد بالمتعدي الذي هو المعرف معناه
الاصطلاحي وهو الناصب للمفعول به فمعنا يتعدي لا تتوقف
معرفته على معرفة معنى المتعدي وفي كون هذا التوهم دوراً
نظر وهو تعريف الشيء بما يتوقف عليه والتوقف يقتضي
التغاير بين المتوقف عليه بل هو تعريف للشيء بنفسه انما في
المتعدي بالفعل الذي يتعدي ويمكن الجواب عن الايراد

الذي اشار اليه الشـ بجواب اخر وهو ان المراد بالتعريف
المذكور شرح مفهوم اللفظ لا شرح الماهية اعني هذا التعريف
لمن عرف ان الفعل منه ما يتعدى من الفاعل الى المفعول فيعمل فيه
ومنه ما لا يكون كذلك ولم يعرف اذا اللفظ المتعدي ما وضع
وهذا الجواب كثير ما يسلكه الشـ والسيد قدس سره وغيرهما في
كتبهم في بعض ما عدا المفعول به وما تم بقية المفاعيل والحال والتمييز
والاستثناء ولا تعترض على عكس التعريف بنحو ضرب في قولك
ما ضرب زيد لما اقترن بحرف النفي فانه متعد ولا يصدق عليه
انه تعدى من الفاعل الى المفعول به فيكون غير جامع فيفسد
وجوابه قوله لان الفعل الواقع في التعريف ان اريد به لفظه
الذي هو ضرب فالصواب انه هو صادق على ضرب ونحوه لان
الفعل الواقع في التعريف مفهومه كل اي كل كلمة دلت على معناه
مقترن بزمان معين فلا يصح تفسيره بالذي هو ضرب اذ هو
جزء منه والجزء لا يحمل على كليه وان صح العكس نعم يمكن ان يفسر
قوله لان الفعل بان المراد بالفعل المعترض به اي لان الفعل
الذي اعترض بالمعترض ان اريد به لفظه الذي هو ضرب
دون ما اقترن به من النافي وقوله ان اريد به لفظه معناه
ولم يرد مع ذلك نسبة الفاعل والمفعول لفظهما بل معناهما فهو
اي فنحو ما ضرب زيدا اي فنحو ضرب في هذا التركيب قد تعدى

ما سوى المسمى فيجوز في الفعل
النصب بعدها او الجر بها الا سوى
حرف الا الجنسي صح

48

لفظه بالنظر الى تعدي معناه كما مر الى المفعول به في نحو ضربت زيداً اما هو مثبت وان لم يتعد اليه في السلب فقد صدق عليه في الجملة انه يتعدى فيصدق الحد عليه فلا يكون خارجاً عنه ويرد عليه ان سلب التعدي عنه في التركيب السلبي حقيقة فلا يكون التعدي عنه في التركيب السلبي ثابتة له في ذلك حقيقة بل مجازاً والمعتبر في التعاريف التناول الحقيقي وان الحيثيات مراعاة في الحدود وان لم تذكر فقولهم هو الفعل الذي يتعدى اليه من حيث انه يتعدى اليه فلا يتناوله الحد من حيث السلب لانتفاء الحيثية وان اريد لفظ الفاعل والمفعول اي مع ارادة لفظ الفعل ايضاً وفي بعض النسخ زيادة به بعد ان اريد والباء بمعنى مع والهاء عائدة على لفظ الفعل المتقدم وبما قررناه في الشق الاول بقولنا ولم يرد مع ذلك وفي الشق الثاني من قولنا مع ارادة لفظ الفعل ايضاً صح المقابلة بين الشقين وحصل الربط ايضاً بين الشق الثاني المعطوف على الشق الاول الواقع خبراً عن الفاعل وبين الفعل المخبر عنه بجملة الشرط وجزائه المحتاجة الى ما تربطها به فتامل ذلك فهذا المعترض به وهو خروج نحو ما ضربت زيداً مدفوع بلا خفاء وان كان مدفوعاً عنه عن الاول ايضاً لكن مع خفاء وهو الفعل الذي لم يجاوز الفاعل صادق بما له فاعل ولم يجاوزه

كقام وبما لا فاعل له مثل كان واخواتها ناقصة لقولهم السالبة
تصدق بسلب الموضوع وبعضهم كابن هشام يجعل هذا واسطة
بين المتعدي واللازم واما نحو ضرب زيد بالبناء للمفعول
فمتعد لان بناءه بعد تجاوزه اليه للزومه اي لقصوره ولذا
عداه بعلى وعدم انفكاكه اي عدم زوال الفعل عنه اي عن الفاعل
وهذا لا يطرد في الافعال التي معانيها تتجدد وتنقضي كقام
وقعد فالذي ينبغي ان يعبر بدل الانفكاك بالتجاوز على
المفعول به قيد بعلى وما بعدها ليصح التعليل اذ الفعل مطلقا
واقع في الوجود والزمان والمكان واعلم ان التعريفين ينتقضان
معا بنحو مررت من قولك مررت بزيد فان التعدي ثابت
لمعناه وللفظه في محل واحد اذ لم يقيد التعدي بالنفس الا
ان يجاب بان المجرور فيه لا يسمى اصطلاحا بالمفعول به وهو
مراد في حد اللازم وان حذف لدلالة ذكره في حد مقابله
وفعل واحد قد يتعدى بنفسه ادخال قد على يتعدي
في الموضعين غير مناسب لقوله عند تساوي الاستعمالين
فالصواب حذفها كما في كلام الرضي الذي هو اصله **فان قلت**
التعدي وغيره يتنقضان وهما اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان
فكيف اجتمعا في الفعل الواحد **قلت** المستحيل اجتماعهما
في وقت واحد واجتماعهما في الفعل الواحد في وقتين

الاستعمال

49

الاستعمال وقد اشار الى ذلك الشارح بقوله قد يتعدى
بنفسه فيسمى متعديا وقد يتعدى بالحرف فيسمى لازما حيث
فرع التسمية على ما قبلها وذلك اي التسميات عند تساوي
الاستعمالين اي مطلقا الكثرة بان يكون كلا منهما كثيرا وان
كان احدهما اكثر نحو شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت
له فان استعمالهما باللام اكثر منه بدونها الكثير ايضا كما
يقتضيه قول الجوهري انهما باللام افصح الدال على انهما بدونه
فصيح ايضا والفصيح لا بد فيه من موافقة استعمال الكثير فلا اعتراض
على الشارح بقول الجوهري وبقول غيره ما فيه تدافع ظاهر وهم
على ان المناقشة في المثال ليست من دأب والحق انه اي ذلك
الفعل الواحد متعد مطلقا مع اللام وبدونها لان معناه مع
اللام هو المعنى بدونها وهو ايقاع النصح على ما بعد الفاعل وانما
اتحد المعنى وجب انه متعد لكن لقائل ان يقول اذا كان اتحاد
المعنى مع تساوي الاستعمالين يوجب اتحاد الوصف مع التعدي
واللزوم بحسب المعنى لما مر ان التعدي هو الذي يتجاوز
معناه الفاعل الى مفعول به واللازم هو الذي يكون معناه
قاصرا على الفاعل فظهر بهذا الدليل انه لا يلزم جريان ذلك
في اللفظين المختلفين في المادة كخسفت واشفقت منه واراد
بوضع احدهما المعنى من حيث قيامه بالفاعل ولزومه له

واللزوم فليس كونه متعديا و
اللام زائدة باولى من كونه لازما
واللام محذوفة توسعا بل قد يرجح
هذا بان دعوى الحذف اولى
من دعوى الزيادة والتقدم

ولوضع الاخر له من حيث مجاوزته اياه للمفعول اي تعدي اشت
رفع بهذ التفسير توهم انه لا محذوف فيه لان معنى ما بنه عليه بقول
وفي بعض النسخ وتعديته الى الثلاثي المجرد خاصة الذي يظهر لي
ان خاصة مصدر كالعافية بمعنى خصوصا منصوب على انه مفعول
مطلق بمحذوف وتقديره اخصه خصوصا على ما هو المنصور من جواز
حذف عامله المؤكد ولا يجوز ان يكون حالا لانك تقول
جاني الرجال او الزيد وفي خاصة بشيئين ان قلت اقتصر ابن
مالك في الفية على الجر وصنف هذا المختصر عليها مطلقا وعلى
الهمزة والتضعيف في الثلاثي المجرد وغير هاردا على ذلك نقله
الى استفعل كاستطعت زيدا وفاعل نحو سايرته وفعل في باب
المبالغة فاوجه ذلك قلت اعتبر ابن مالك في تعدي اللازم
بقاوه على صورته والا فهو فعل اخر والمصنف بقاء معناه مسندا
الى فاعله الاول الا ترى انك اذا قلت فرحته واجلسته كان
معناه صيرته فاعلا للفرح والجلوس الذي هو معنى فعل زيد
وجلس زيد والا فهو فعل اخر بمعنى اخر والثالث اعتبر الموافقة
له في اصل معناه وحروفه الاصول اذا تقرر هذا علمت ان حصر
التعدية للمجرد الثلاثي في الشيئين صحيح فلا اعتراض على المصنف بما
الاصطلاح الثالث خلط فان قلت قد يتعدى معنى القاصر
مسندا الى فاعله في استفعل كاستحسنت زيدا اي صيرته

حسنا

تعدي بفتح التاء والعين وكسر
الدال مصدر تعدي بفتح الثلاثة
على ما ٣

حسنا قلت معنى اصبته حسنا اعتقدته ولا يلزم
منه كونه كذلك لجواز ان يفال استحسنته وما هو بحسن
اي بنقله الى باب التفعيل هذا التفسير وقع بعد توهم ما يراد
على عبارة المصنف من تناول نحو اعشوشب اي بنقله الى باب الافعال
دفع بهذا التفسير ورود نحو انفعل وافعال فان قولك
جلست لازم فلما قلت اجلسته صار متعديا الجاري على
قياس ما قرره في المثال الذي قبله وهو فرحت زيدا وعلى ما
عرفوا به التعدية في المثال الذي في انها تضمين الفعل معنى
التصيير فيصير الفاعل في المعنى مفعولا للتصيير فاعلا
لاصل الفعل في المعنى في انها تجعل الفعل الفاعل يصير من كان
فاعلا له قبل التعدية منسوبا الى الفعل ان تقول فان قولك
جلس زيد لازم فلما الخ وتعدية اي توصل معناه الى المفعول
به معنى وان كان ذلك المفعول به مفعولا فيه او له او معه
كما صرح به الرضي في باب المفعول فيه المجرد والمزيد لغتان الرباعي
مقدر مثلها في الثلاثي او لكل في قوله الكل وضعت لتجر معاني
الافعال الى الاسماء اي توقعها على معاني الاسماء على انها مفعول به
او فيه او له او معه فلا منافات بين كونها مفعولا به وفيه مثلا و
المراد بالجر في كلامه الجر اللفظي اما الخارجي فسابق التحقق على
ذلك فنحو مررت بزيد في داره في هذا اليوم ايقاع المرور على

زيد على انه به وعلى داره واليوم على انه مفعول فيه نحو ذهبت
بزيد وانطلقت به ان قلت كيف تصور في هذين المثالين
جر الذهاب والانطلاق وايقاعهما على زيد بواسطة الباء وقد
كان اصلهما كما قررت غير مرة ذهب زيد وانطلق فكل من
المعنيين ثابت له قبل الباء ومعها قلت الموقع لو بالباء على
مجرورها في نحو هذين المثالين هو التصيير ولا يمكن ايصاله
معبرا عنه بالذهاب والانطلاق الا بالباء فان ذهب وانطلق
لازمان فيه اجمال الادام ببيين فاعله مع اللزوم ما هو فيمكن ان
يريد نحو ما فرح في اجلسته وان يريد نحو ما فرح في فرحت
زيدا ولا يغير شي من حروف الجر معنى الفعل الذي تعدى
بها عن معناه الافرادي لانها وضعت لجر المعاني لا التغيير هاكما في
قولك جلست في الدار فان جلوس المتكلم وهو معنى جلست
جر به في الدار الا الباء حالة كونها في بعض المواضع وهو الموضع
الذي لا يراد فيه لصوق معنى الفعل الوضعي بالمجرور بل تصيير
المجرور فاعله فانها تغير معنى الفعل عن الوضعي الى التصيير كما
الهمزة والتضعيف نحو ذهبت به فان المراد منه ليس ان ذهابك
به لصوقه وان كان ذلك ممكن الارادة بل تصييرك اياه فاعلا
الذهاب فقد غيرت الباء معنى ذهب الى التصيير وتفسيره
بعضهم بعض المواضع بانه هو الموضع الذي تكون فيه الباء متعدية

وهو الى

وهي التي معناه التصيير خروج عن معنى الكلام وبناء على ان
للتعدية معنيين وسياتي ما فيه بمعنى مع كون البا عنك بمعنى
مع بخرج الفعل عن موضع المسئلة وهو ما غير البا لان
الفعل مع الفاعل يفيد ان صدور الفعل عنه والبا يفيد
صدوره عن المجرور فالتغيير في معنى الفعل كما لا يخفى فان
قلت كيف صنع المبرد في قوله تعالى ذهب الله بنورهم
قلت قال الرضي البا عنك في ذلك للتاكيد وبينه بشي يصان
عنه القلم واللسان واما في الهمزة والتضعيف فلا بد من التغيير
تعين اذا كان للتعدية والا فلا يلزم التغيير كما في اسرى وسرى
وبشر وبشير ومنه يبشر الله به عباده والسر في وجوب التغيير
ان فعل لحصول الاثر وافعل وفعل للتاثير وهو ايجاد الاثر في
الغير والايجاد هو التصيير المذكور وصيغه لا يقتضي سوى
اشتراك افعل وفعل في التغيير وهو اعم من ان يكون مع تكثير
بتكرار او غيره وقد صرح فيما سبق بان فعل للتكثير في الفعل او
في الفاعل او في المفعول وسكت عن مثل ذلك في افعل فيوخذ
منه اختصاص فعل عن افعل بهذا المعنى على ان فعل يدل عليه
دون افعل فانه يدل عليه لا لانه انما استعمل في غير التكثير بل
لانه لما هو اعم منه ومن التكثير بالجامع فمن ثم قال الله تعالى
تبارك الذي نزل الفرقان على عبده وقال تعالى الحمد لله الذي

انزل على عبده الكتاب وقال الله تعالى انا انزلناه في ليلة مباركة
وهي انزاله ليلة القدر الى السماء الدنيا وهذا قول جميع المحققين
وقيل تساوي في عدم الدلالة على التكثير تمسك بنحو قوله تعالى
لولا انزل عليه القران جملة واحدة وقد نزل عليكم في الكتاب
الاية اشار الى قوله واذا رايت الذين يخوضون الاية وقد يجاب
بان التنزيل في الايتين علق بعلى فالمراد به الابلاغ ولا يحصل عادة
مع كثرة المبلغ والمبلغ اليه الا ان يكون شيا بعد شي وقوله
فالاية الاولى جملة واحدة باعتبار نزول الى الارض فتامل
وقول بعض من كتب على هذا المحل انه يوخذ من صنع الشارح هنا مع
مساعدته سابقة استوى فعل وافعل في عدم الدلالة على
التكثير وهم من غير شبهة ولا حصر لتقديره متعلق بحصر و
هو مضاف الى فاعله اي حروف الجر والمراد بها الجنس لا الجمع ومفعوله
فعلا واحدا وخبر لمحذوف تقديره في عدد معين من الحروف
اي واحد او اكثر فانه اي فلزم اجتماع حروف كثيرة على
فعل واحد ولا يوخذ من هذه العبارة امتناع الحرفين بل ولا
ثلاثة لا يجوز يستثنى من ذلك اذا كان مدخولها ظروفا
فانه كقولك جلست في البلد والسوق واعتكفت في رمضان
في عشر الاخير نص عليه الرضي ولا بتقدير كل فعل اي ثلاثي
مجرد ابواب للمنشعبة من اضافة الموصوف الى صفته كذا الاشارة

الى ما تقدم

82

الى ما تقدم من قوله ولا يتغير شيء من حروف الجر قال بعض
المحققين هو كما قال السيد في نجم الائمة فاضل هذه الامة
الرضي الاسترابادي مع تغيير كثير في كلامهم بالزيادة والنقصان
وفيه ايماء الى مواخذته بما يقتضيه اول كلامه من حروف الجر الى
بعضها يغير معنى المعنى الفعل وبعضها ما يغير معديات
الفعل فيستحق التعدية للفعل معنى تغيير معناه تارة وبدونه
اخرى وهذا باطل والحق انه لا بد في المتعدي الذي يبحث
عنه ويجعل مقابلا للازم وهو ما يتجاوز معنا الفاعل الى
المفعول به من تغيير الحرف معناه الوضعي الى معنى التصيير
كمعناه مع الهمزة والتضعيف لما مر عن هذا المحقق نفسه في تصحيحه
وتصحيحاته من ان اي المتعدي بحسب المعنى والحرف اذا لم يغير
معنى الفعل اللازم كان معناه بدونه هو معناه معه فيكون
لازما معه فلا بد في كون الفعل متعديا بعد كونه لازما من
معنى التغيير الاضافة بيانية ولو قلت الاضافة كان اظهر
وقد اجاب بعضهم بان مراده هذا المحقق ببعض المواضع ما تكون
الباء متعدية وهو مردود بما نقلنا عنه من قوله ولا
حصر لتعدية حروف الجر فلا واحدا وجعله من الحروف
المتعدية نحو مررت بزيد بالبادية مع ان الحروف لم يغير فيه
معنى الفعل كما صرح به في قوله قبل ذلك وبعده بخلاف مررت

به وانا اقول قد علمت بما قدمناه ان معنى التعدي هو ليس الا تجاوز
معنى الفعل الى المفعول به وان هذا المعنى كما يتحقق في ضربت زيدا
يتحقق في مررت بزيد في الدار يوم الجمعة على ما مر وان هذا التجاوز
قد تحقق للفعل بواسطة الباء بعد ان كانت منتفية بدونها وان
تحققها لا يستلزم تغيير المعنى وانما وجب تغييره في نحو ذهبت
زيدا لان المراد ليس كون الذهاب لاصقا بزيد بل كون المتكلم
صير زيدا ذاهبا وفي الهمزة والتضعيف لانهما من باب التاثير
وما ادعاه من كون التعدية لمعنيين وان التعدية تطلق على
مجاوزة عمل الفعل الى الحال والظرف فمن ما لم نقف عليه
لاحد نصا ولا استعمالا وان وقع في شرح المفصل ما يوهمه
فان قلت كيف يمكن هذا المحقق او غيره ان يقول ان
التعدية واللزوم انما يوصف به اللفظان بحسب اختلاف
المعنى فلذلك كان نصحتك متعديا لان معناه هو معنى
نصحتك وان يقول في نحو مررت بزيد ان الباء لم تغير معنى
الفعل وانه مع ذلك متعد وهل هذا الا تناقض قلت
المراد بالاختلاف المعنى ان يكون المفهوم من احدى اللفظين
مخالفا للمفهوم من الاخر وذلك يتحقق بكون احدهما متضمنا
للاخر كما في مررت ومررت زيدا فيكون احدهما لازما
والاخر متعديا ومتى كان المفهومان متفقين بان كان

احدهما

83

احدهما موعين الاخر كما في تضحك وتضحك لم يكن ه
احدهما لازم والاخر متعد والمراد تغيير معنى الفعل تبديله
بمعنى اخر كما في ذهبت اى مضيت وذهبت بزيد اى صيرته ذاهبا
فمن البين ان اختلاف المعنى لا يستلزم تغيره فلا نسلم فتأمل
والله اعلم نظرا وجه ان معنى الفعل بدون الحرف هو الحدث
مسندا الى فاعله متعلقا بمجروره فقد غير الحرف معناه فلا يصح
قوله ولا يغير الى اخره وجوابه ما مر من ان التغيير هو تبديل
معنى بمعنى كما تقدم شرحه ولا يحصل ذلك بتغير الباء من الثلاثي
وهو وما بعده بيان لهذه الافعال المذكورة هذه الافعال
اشارة الى الثلاثي وما بعده فان قلت فاذا كان الماضي
والمضارع والامر من الامثلة الحاصلة في تصريف هذه الافعال
فما الافعال المشار اليها في هذه التي تصرف فتحصل الامثلة المذكورة
قلت هي الثلاثي وما بعده اعم بمعنى الماضي وغيره المراد ان
الافعال التي هي من الماضي وغيره تصرف بعضها الى بعض فيكون
كل منها صالحا لان يكون اصل الباقي والمراد تصريفها ان
هذه الماهيات الكليات في انواعها المندرجة تحتها كما يقال
مثلا اذا صرفت الثلاثي المزيد فيه حرف الى الماضي قلت اكرم
والى المضارع قلت يكرم والى الامر قلت اكرم حصلت امثلة بينت
به ان المسوغ لاضافة الامثلة الى التصريف حصولها منه وغيرها

من اسم الفاعل واسم المفعول ونحوها ولا حاجة اليه مع الكاف
في كل الماضي ومعنى المتن على تقرير الشارح في بيان الامثلة التي هي
الماضي والمضارع وغيرهما الحاصلة من تصريف الفعل الثلاثي
والرباعي المجرد والمزيد فيه لان الزمان الماضي قبل الزمان
المستقبل والحال هذه القبلية لا شك فيها بحسب وجود ذاتهما
لان ذات الزمن الذي تحقق وانقضى متقدمة على ذات الزمن
الذي لم يوجد والذي هو موجود واما بحسب الاتصاف بالمضي
والاستقبال فالامر بالعكس لانه قبل وجوده يتصف بالاستقبال
وعند وجوده بالحال وبعد انقضائه بالمضي وقبل منصوب على
الظرفية توسعا في جعل الزمان مظروفا والزمان اخر بالنسبة
الى المضارع ويلزم منه اصالته المذكورة بالنسبة الى الامر
على القول باقتطاعه من المضارع وكذا على القول بعدم اقتطاعه
بقياس المساواة بينه وبين المضارع ومما اصالته المذكورة با
الزيادة على الماضي الزيادة هي حرف المضارعة وكونه زائدا
على حروف الماضي ظاهر في مضارع غير الماضي المبدو بهمزة وصل
واما في مضارعه فلابعاد الهمزة ولا شك في زنته ما حصل بالزيادة
لشكل هذا بالقعود وقعد اي قعد باشتقاق قعد من القعود واصالته
ما اي الماضي الذي حصل هو اي المضارع الحاصل الزيادة وابرز
الضمير لان الفعل جرى على غير ما هو له وعائد الموصول في قوله

واشتق

54

واشتق عطف على حصل واشتق هو منه وكلاهما قضية لا فائدة
فيها اذ اصالة ما هو موصوف بان غيره حصل منه واشتق منه
معلومة بالبديهة وكان الصواب ان يقول واصالة ما حصل
غيرها الزيادة عليه هذا الاشارة الى الفعل وما بعده والتحقيق
انها راجعة الى الفعل وحده وما بعده الى قوله في الزمان
الماضي نوطئة له اذ كل وضع للدلالة على معنى موجود بمنزلة
الجنس هو كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة وهي ما به الشيء
هو هو باعتبار تحققه ووجوده في الخارج فظهر ان الجنس
الحقيقي ما تحته ماهيات متحققة في الخارج كالحيوان بالنسبة
الى الانسان والفرس وغيرهما واما الماهيات الاعتبارية اي
التي تواطأ عليها جمع من العقلاء واعتبروها في اذهانهم ووضعوا
بازائها اسما كماهيات العلوم وما اشتملت عليه فاطلاق
الجنس على المشترك بينها والفصل على المختص ببعضها مجاز او انه
عبر بمنزلة تحاشيا عن اطلاق الجنس على ذلك كذا قيل وانا
اقول لا شك ان اللفظ كيفية تعرض للنفس الضرورية والكيفية
قسم من الوجود الخارجي ولكل لفظ خاصية وجودية يشاركه
فيها لفظ دون لفظ كالدلالة على المعنى المقترن بزمان وخاصية
وجودية اخرى يشاركه فيها بعض ما شاركه في الاولى دون
البعض الاخر كالدلالة على خصوص الزمان المعين كالماضية

المركبة من الكيفية والخاصيتين الوجوديات موجود معا
بوجود جزئياتها فيه والمشترك الاعم من اجزائها جنس و
المتوسط والاخير فصلان على قياس الجسم النامي المتحرك بالارادة
ثم يصح ما ذكر في النسب والاضافات التي هي اعتبارات محضة لا تحقق
لها في الخارج اصلا كالابوة والبنوة على خلاف في ذلك ايضا فلا
يلزم تعريف الشيء بنفسه الصادق بالتعريف بالنفس فقط و
بالتعريف بما فيه النفس كما هنا واعلم ان المعرف بالفتح اذا وصف
بصفة معينة وقصد تعريفه من حيث انه موصوف تلك الصفة و
ذكرت تلك الصفة لشيء اخر في تعريفه مرادا بها معناه الاول كان
من باب تعريف الشيء بنفسه لانها المقصودة بالتعريف كما لو قلت
الرجل الطويل هو الحيوان ذو القامة الطويلة فاستبعاد بعضهم
توهم لزوم تعريف الشيء بنفسه من تعريف الماضي بما ذكر لاختلاف
الموصوفين بالمضي استبعاد لغير بعيد فتامل اذ يصدق
على المضارع المجزوم بلم ومثله المضارع في سياق لو يطيعكم
نقلت معناه وهو الحصول في الحال والاستقبال الى الماضي اي
الحصول فيما مضى لا اذ لا يصدق على نعم وبئس لان معناها المدح
والذم في الحال وليس وعسى فان معناها النفي والمقاربة
في الحال وما اشبه ذلك كحبذا زيد وساء رجل عمرو في
الاول اي عن الاعتراض الاول وعن المعترض به الاول

الدلالة

٤٤

ان دلالته على المضي عارضة بامر عارض والالفاظ عارضة
والاعتبار باصل الموضوع الموضوع هنا المضارع واصله الدلالة
على الحصول الحالي والاستقبالي لانها من الجوامد هذا الجواب
قاصر ان على تقدير الايراد بالمعرف الماضي المتصرف في الحاصل
بالتصريف فالتعريف بذلك يخرج منه الماضي بعد اداة الشرط
واما الافعال الدالة على مجرد المدح او الذم في الحال كحبذا
زيد وساء وصيغ العقود كبعت فانها من الجوامد اذ لم يحصل
من افعال الاخر معناها اذ انشاء التعجب والعقود لا يكون بغير
الماضي فتامل فيجري فيها الجواب المذكور وان اريد المطلق
ان قلت المطلق هو كما قال ابن الحاجب لدال على شايع في جنسه
فالتخرج المعارف والماضي معرف اللام فلا يكون مطلقا قلت
مراده هنا بالاطلاق اللغوي اي ماهية الماضي لا اشتراط شي من
الزمان الماضي قيد بالماضي اشارة الى اقتران معناها بالزمان
الحالي كما مر وكذا اي ومثل هذا الكلام المشتمل على الجواب من
الكلام في صيغ العقود وافعال التعجب فان قلت يرد على
التعريف سواء اريد المطلق والمقيد نحو خلق الله الزمان ه
فان خلق الزمان لا يكون في زمان والا لكان الزمان
الثاني عين الاول او غيره والكل محال اما الاول فلانه يلزم
منه كون ايجاد الزمان واقعا في ذلك الزمان بعينه فيلزم

ايجاد الموجود وهو محال واما الثاني فلا فانتقل الكلام الى
ذلك الزمان الثاني الذي هو غير الاول بتغير ما ذكرنا فاما
ان ينقطع الزمان فيلزم الاراد واما ان يتسلسل الى غير نهاية
وهو محال قلت ان كان الزمان عدمياً كما عرف في ذلك
من قال هو مقارنة متجدد بمجهول متجدد معلوم فهو اعتباري
فخلقه بمعنى تقديره ولا استحالة في كون تقدير كل زمن واقعا
في زمن اخر غيره الى غير النهاية اذ الامور الاعتبارية لا استحالة
في عدم تناهيها وان كان وجوديا كما عرفه من قال مقدار حركة
الفلك فخلقه بمعنى ايجاده ونختار القسم الاول ولا استحالة
في كون ايجاد شيء مقارنا لذلك الشيء واقعا فيه اذ لا استحالة
في ايجاد موجود بوجود حاصل من ذلك الايجاد مقارن
له انما المحال ايجاده بوجود سابق عليه كما حقق عند اهله
اما مبني للفاعل او مبني للمفعول لا يقال هذا التقسيم غير حاصر
لانه يخرج منه نحو جرى النهر وصام نهاره وافعم السيل بضم الهمزة
اي ملا بضم الميم وضرب امام الامير والمرفوع في كل ليس فاعلا
ولا مفعولا لان النهر مكان الجري والنهار زمان الصوم
والسيل فاعل اي مالي لا ملو والامام ظرف لا مفعول لانا نقول
الفاعل والمفعول في التقسيم اعم من ان يكونا حقيقة او تاويلا
وهما في الامثلة المذكورة تاويلا اي الفعل الماضي اخرجه

الى هذا التفسير الى ابقائها على عمومها يقتضي صدق الحد على
كثير من الاسماء والحروف والافعال الغير الماضية التي كان
اوله مفتوحا ودخول كان مفسد للحد لصدقه نحو ضرب
مبنيا للمفعول وعدم صدقه نحو ضرب مبنيا للفاعل والهمزة غير شعد بها
فلا يكون اولا فلا يخرج المبدو بها من الحد وهذا يخالف ما قدمه
في قوله واما اوله الهمزة مثل انفعل الى اخره ولو قال او ما كان
اول متحرك منه مكسورا لصحة المقابلة بين القسمين وكان
التقسيم محتاجا اليه وجرت الاولية في الموضعين على سنن
واحد لزيادة التوضيح قد يقال الا نما ذكره اشارة الى التقسيم
المذكور لان المراد بها التقسيم قد يقال التقسيم يقتضي كون المقسم
اعم من كل اقسام ويباين الاقسام والا لكان قسم الشيء مساويا
له او قسم الشيء قسما منه وكلاهما ممنوع ولازم لكونها للتقسيم لان
المبني للفاعل مساو لما كان اول متحرك منه مفتوحا اي ما كان
على احد هذين الوجهين ان قلت او موضوعة لاحد الشيئين
او الاشياء سواء كانت للشك او للتقسيم فبهذا القدر لا يتميز
التقسيم عن الشك بل لا بد من زيادة قلت قول الوجهين
ظاهر في كون المراد بها التقسيم فلا تكون او للشك فتامل
اذ كلمة او المراد بها الشك والظن والابهام وانما فتح اول متحرك
منه سواء كان اوله او حشوه وكون الفتح اخف هو تمام

العلة لفتح اول متحرك كما بني اي الماضي لا يفيد كونه مبنيا للفاعل
لمنافاته لقوله سواء الخ وما التي في قوله كما مصدرية اي كبنائه
فلانه الاصل في الافعال لان الاعراب انما يجيء لبيان المعاني
المتعاقبة على الكلمة بصيغة واحدة وتعاقب المعاني في الافعال
يوجب اختلاف صيغها فان قلت مقتضى ما ذكرتم ان الاعراب
في المضارع من الافعال الجر يا ان فيه كقولك لا تاكل السمك و
تشرب اللبن قلت الاعراب في المضارع غير متعين لامكان
الاستغناء عنه بظهور الاوان بخلافه في الاسم الا اذا اعتل
آخره اي اذا كان آخره حرف علة وهو الواو والياء والالف
وهو استثناء من قوله على الفتح وفي كون المعتل آخره مستثنى
نظر لان وجود الالف فرع عن فتح ما تقلب عنه فان قلت
هو مستثنى باعتبار الالف فانها الان اخره وهي ساكنة قلت
قد استوى في البناء مقتضاه في الحرف الاصلي فلا يكون السكون
في الالف بناء او اتصل به اي بالاخر واو الضمير نحو ضربوا فتحوا دعوا
ورموا مبني على الضم المقدر على الواو والياء الاخر واو الضمير نحو
والياء المنقلبين الفا حذفوا لبقاء فتحة العين دليلا عليها
ولم يقتصر بذكر الكل حتى تيقصر معنى بكيف فعداه بالباء لانه بمعنى
لانه قد يراد ايضاحه من هنا علم انه لا يشترط في المثال ان يكون
من كلام من يحتج بكلامه بخلاف الشاهد فان المراد به اثبات

٥٧

حكم الكلي فلا يكون الا من ذلك كما قرره الش في غير هذا الشرح
انه مثال المثال هنا هو الشخص ومنه تمثل بابك بين يدي الامير
اي قام مثاله بين يديه ولا شك ان الجزئي يتشخص فيه الكلي
لانه هو مع زيادة المتشخصات وهذا بناء علي ما هو شايع من
ان الكلي في ضمن جزئياته والتحقيق ان الكلي لا يقبل وجود
الخارجي لان الموجود فيه لا يقبل الشركة فلا يكون كليا بل جزئيا
بل الموجود فيه شي مطابق للكلي يطلق عليه انه جزئي له
ولا مشاحة محل غير هذا زاد واتاه اسند الزيادة الي
ضمير الجمع اما لان الواضع عند جماعة كما هو قول بعضهم
اما لتنزيل المتكلمين به منزلة الواضع علي لتانيثه اي
تانيث الفاعل ولو قال علي تانيثه كان اولي كما في الاسم اي
كالتاء المزيدة في الاسم ونزلت تاء اللاحقة له منزلة الجزء منه
فلذا قال في الاسم ولم يقل علي الاسم وخص المتحركة بالاسم
والساكنة بالفعل دخول الباء علي المقصور عليه كما هنا صحيح
وان كان الاكثر دخولها علي المقصور وكل من القصرين
اضافي بالاضافة الي الاخر لا مطلقا لدخول المتحركة والساكنة
في الحرف كثمت وربت وثمت وربت نعادلا بينهما منصوب علي
انه مفعول لدمع فقد اتحاد فاعله وفاعل عامله الذي هو من
الشروط ولو قال معادلة بينهما كان صحيحا لان الفعل لفعل

المناسب ان يقول لثقيل ونتمة التقليل ان الاسم خفيف والتا المتحركة
ثقيلة فاعطي للثقيل الخفيف والثقيل للخفيف وزادوا الفا اي
في شنني المذكر واو الا اي في جمعه كنصرا ونصروا علامة منصوب
علي انه مفعول مطلق لانه بمعنى دلالة او نعت لانه بمعنى دليل ويدل
فان قلت الالف والواو نفس الفاعل المثنى والمجموع لا علامته
كما قال قلت المراد بالفاعل في كلامه الذات الفاعلية لذا وصف
بالاثنين والجماعة والفاعل الصناعي علامة له ودليل عليه
من تصريف نصر من بيانية لهذا المذكور فتصريف بمعنى
مصرفات وفي كون الفعل المقرون بعلى تانيثا وضمير فاعل
من مصرفات المجرد منها نظر اذا الفعل باق بحروفه وهيئته
ومعناه وان تغير الدال علي الذات الفاعلة فالتغيير في الفاعل
لا في المسند فتامل فعل مفعول قس فان قلت لا يصح كون
فعل مقيسا على مصرفات نصر الصواب ان يفسر هذا المتن بنصر
لا بمصرفاته قلت يصح ذلك بتقدير مضاف اي قس مصرفات
فعل بقرينة السياق اقشعررن انفك الادغام فيه وما بعده
من الامثلة لسكون الراء المدغم فيها البناء ما اتصل به ضمير مرفوع
متصل متحرك على السكون فان قلت فما وجه فتح الراء الاولي
بعد سكونها في الادغام بسكون الميم بعد فتحها فيه قلت
ان كان اصل اقشعر ركاحرنجم كما هو احد القولين السابقين

فوجه

فوجه الرجوع الى الاصل عند تعذر الادغام الذي كان
سببا في الخروج عنه وان كان اصله هو الهيئة الحاصلة عند
الادغام ففيه اشكال اذا كانتا ولا تكتب على صورة الالف
قدم الظرف على عامله لافادة الاختصاص فان قلت
لا يصح قصر كتابتها بصورة الالف على وقت كونها اولا لثبوتها
حشوا كسال اوطرفا كغزى قلت المقصود هو اطراد كتابتها
بصورة الالف وهو المراد بقوله تكتبا اذ غير المطرد يصدر
غالبا تقيد ركا يقال الانا وقعت حشوا او طرفا قد تكتب بصورة
الالف كامر وقد تكتب بصورة الواو كيومن وبيس ويقال لها
الف الواو للاستيناف لا للعطف على تكتب لئلا تشاركه في الاختصاص
بالظرف لما صرح به الشيخ في مطوله ومختصره في باب الفصل و
الوصل من انه اذا تقدم المعطوف عليه قيل فالظاهر مشاركة
المعطوف له فيه فالليّنة تسمى الفا فان قلت الظاهر ان هذا
من تقسيم الشي الى نفسه وغيره اذ حاصله تقسيم الالف الى
الالف والهمزة قلت بل من تقسيم الشي الى قسمين مغايرين
للقسم احدهما يسمى باسمه على طريق الاشتراك اللفظي لان
الامر فرع عليه قد مر ان مذهب البصريين ان الامر احد ما اخذ
ابتدا من المصدر لا شتقا فهما منه قد يعترض على هذا باسم
الفاعل والمفعول بمعنى الماضي كان ضارب زيد امس او مضروبه

وقت كونها

امس اذ لا يجوز دعوي اشتقاقها المضارع لوجوب موافقته
المشتق للمشتق منه في معناه احدي الزوايد جمع زايدة لا زايد
بدليل احدي والاربع وقد مر ان المراد يصرح بان الحروف
تذكر وتونث فرقا بينه وبين الماضي قد يرد عليه ان الفرق بينهما
غير حاصل بين الماضي المبدو بهمزة وصل ومضارع المبدو
بهمزة المتكلم لانه يوخر بالزمان البا يحتمل الظرفية اي لان معنا
متاخر في الزمان من معني الماضي والسببية اي لان لفظ الفعل
موخر بسبب تاخر الزمان الذي هو جز مدلوله عن الماضي و
احترز به عن التقدم بالرتبة فانه ثابت للمصدر لانا نعني به
الهمزة قد يدفع بان ارادته لا تدفع عنه الايراد فان المذكور لما
هو شايع بينهم من المراد لا يدفع الايراد فالهمزة للمتكلم وحده
هذه العبارة توجب جعل الضمير بما وضع لمتكلم او
مخاطب او غايب علي احرف المضارعة فالصواب ان يقال الهمزة
مثلا للمتكلم مع الانفراد وهكذا اذا كان معه غيره يعني ان
غيره مصاحبا مشاركا له في مدلول الفعل المبدو بالنون
او قد رانه مشارك له في التكلم كما قيل لكن هنا اسهل ان
الخطاب قرينة معنوية تميز المخاطب عن غيره غالبا وقد يقع
اللبس كما يقول شخص في زماننا لمن ساله عن موت اسد
مثلا تعيش بالتاء الفوقية ويوجد الفرق بالواو والنون

جواب

جواب عن سؤال تقديره لم يجعلوا جمع الغائبة بالتاء
الفوقية فرقا بينه وبين الجمع المذكر الغايب كما في المفرد و
المثناة وتقدير الجواب ان الجمع يلحقه مع كل واحد من
المذكور والثالث علامة تميزه عن الاخر بخلاف المفرد و
المثناة والمراد بها اجزاء من طرفي الماضي والمستقبل بكون
الزمان لا تستقر اجزاءه ولا يجتمع منها جزآن فصاعدا وفي
هذا الكلام مناقشة اذ لا بد من اعتبار الجزء الحاضر في مدلول
الحال بل هو الاصل وغيره بطريق الانضمام اليه والمراد براي
بالاستقبال بمعنى المستقبل لا بالمعنى المصدري بعد زمانك
الذي انت فيه جزء حاضر مسمى الحال لانه يستقبل اي لان الفعل
يستقبل لاستقبال الزمان الذي هو مدلول له كما يقال في
اللفظي الماضي لمضي الزمان الذي هو مدلوله فكما سمي الفعل
اللفظي بالماضي لاتصاف زمانه بكونه مضى فكذلك يقتضي قياسه
ان يسمى الفعل اللفظي بالمستقبل بكسر الباء لكون زمانه مستقبلا
اذ الشيء الذي يسند اليه المضي هو الذي يسند اليه الاستقبال
ان الزمان يستقبله بالتاء المثناة الفوقية مسند الى
المخاطب والهاء عائدة على الزمان كان الزمان قار في نفسه
وانت ذاهب اليه والاستقبال ينسب الى الاتي دون القار
وقيل بل يستقبله بالياء المثناة التحتية مسند الى ضمير الزمان

والهاء عائدة على الفعل اي لان الزمان يستقبل الفعل وهو
فاسد لان المراد بالفعل ان كان الحدث فهو مظروف
في الزمان وآت باثبات وان كان اللفظ فلا يجامع الزمان
المستقبل فان قلت بل هو المراد وما وجهت به فساده هو
الجزازة التي اشار اليها بعد قلت الجزازة ضعف لا يمنع الصحة
لا ضعف لا يوجب الفساد اطلاقا فكل مشترك اشتراكا لفظيا
على افراده هو انه يمنع القرينة يتعين ما دلت عليه وبدونها
يكون مجملا بينها هنا هو المسطور في كتبهم ولكن يتبادر الفهم
الي دون الحال والاستقبال عند الاطلاق اي اطلاق اللفظ
اي التلفظ به من غير قرينة تلبيني عن كونه اصلا اي حقيقة في
الحال فقط اذ لو كان مجملا لم يتبادر اليه شي منها بدون القرينة
ولو كان اصلا في الاستقبال فقط لكان هو الذي يتبادر
الفهم عند ذلك وهم يكسرون اي غير الحجازيون ولا ينطبق
التعريف على ذلك فيه نظر اذا الفتح هو الاصل عند كل احد
والكسر عند هولاء عارض لغرض المجانسة بين الحركة والمتحرك
فلانه لو فتح في يكرم مثلا يعني لو فتح في مضارع افعل مع حذف
همزة افعل منه المضارع لم يبق غير حرف المضارعة مع ثلاثة
اصول لم يدرا هو مضارع فعل المستعمل ام لا ام مضارع افعل
محذوفا منه الهمزة بخلاف سائر ابواب الرباعي وهو فعلل

وفاعل

60

وفاعل وفعل بالتضعيف فلانه مع فتح حرف المضارعة
لا يلتبس مضارعه بمضارع المجرد لاشتمال مضارعه على المزيد
فقوله وفي الصواب وقيل بكرم بفتح الراء وغيره لم يعلم انه
مضارع اي مضارع المجرد وهو كرم بفتح الراء وغيره وان لم
يستعمل المزيد فيه والاحسن لم مضارع المزيد وهو اكرم
لحذف همزته من المضارع فقول بعضهم فيه نظر لان مضارع
المجرد مضموم العين ومضارع المزيد مكسورة والصواب
التمثيل باضرب وهم فاحسن فليتامل مجازا اي مجازا مرسل و
يفهم منه انه على الاول ليس مجازا اي مرسلا وهو كذلك بل
هو مجاز بالنقصان مثل واسئل القرية فتامل والباء لغير
التعدية بان تكون للملابسة يكون صورة الباقي الملايم لما
سياتي ان يقول بصورة الباقي اي متلبسا بها اذ الصورة
هيئة للفظ فيكون من باب القلب اي لاقتضائه ان المائل
مجزوم حقيقة وانه هو الباقي لا الباقي بنفسه والواقع عكسه
اي ان المائل هو الباقي بنفسه وانه بصورة المجزوم لا انه
المجزوم وهذا هو معنى التركيب الذي ادعي انه مقلوب
عنه لانه حال من الباقي وهذا توجيه رابع غير التوجيهات
الثلاثة السابقة ولا يخفى انتفاء الحزازة عن الكلام بمراعاة
هذا التوجيه وانما قلنا انه غيرها لاقتصار قوله فيما سبق

لان صورة الباقي ليست بمجزوم بل مثل المجزوم ان مجزوماً حال من
صورة وكذا ينتصب عطف قوله او يقال علي يقال في قوله
توجيه ان يقال واما قوله مجزوماً مفعول ثان فالامر فيه اظهر
او لانه وصف للفعل هذا جواب عن التذكير علي الوجهين الاولين
من الثلاثة المذكورة اما علي الاول فالتقدير عليه حال كون
الصورة مثل فعل مجزوم فحذف مثل ثم اقيم المضاف اليه مقامه
ثم الموصوف واقيمت صفته مقامه واما علي الثاني فالتقدير حال
كونها فعلا مجزوماً اي معاملاً معاملته واما الثالث من التوجيهات
فمجزوم مستعمل في معناه الحقيقي بدون تقدير لاضافة صورة
اليه في التقدير واما اشتق من المضارع اي اشتق من المصدر
بواسطة المضارع كما مر في صدر الكتاب لان الماضي لا يومر به
لا يطلب به بخلاف المضارع فانه يومر به عند اقترانه بلام الامر كما مر
فصح اشتقاقه منه المقتضي لنقل حروف الاصل الي الفرع و
ان كان ما بعد حرف المضارعة بشرط ان يكون ثانياً له
تحقيقاً و تقديراً لا يتحرج نحو تعد ساكنا اي سكوناً لفظيا
او تقديراً لا يتحرج نحو يقوم و يبيع و يرد فاما مزيد في اوله
همزة وصل مكسورة ان قيل ينتقض هذا بنحو خذ وكل ومر من
يأخذ و يأكل و يأمر قيل بل هي جيء فيها همزة وصل فاستثقل
اجتماعها مع همزة الفعل فحذفت الثانية تخفيفا والاولي استغناً

عنها التي هي اعدل اي معتدل بين الضمة التي هي في غاية
الثقل والفتحة التي هي في غاية الخفة فالتفصيل غير مراد من
صيغة لانه توصل الى النطق بالساكن يقتضي ان الوصل في همزة وصل
اسم مصدر بمعنى التوصل لا مصدر بمعنى الوصول وقد تعلل
بانها تسقط وصلا دون همزة القطع الا ان اضافة الشيء الى
حال او صفة تقتضي وجودها عند وجودها وهذه ليست
كذلك منه اي من الباقي ومن المضارع في هذه العبارة حزازة
وتصحيحها على ما فيها ان من متعلقة باستقرار حالا من غير
المضارع مضموما فضمها اي اذا كان الضم اصليا سواء كان
موجودا كانصر او مقدرا كاغزي لا عارضا كامشوا وتحوا
همزة اكرم ظاهره يوهم انه جواب عما يرد على قوله سابقا
مكسورة فقط دون همزة وصل فلو قالوا وانتهى همزة اكرم سلم
من هذا الايهام في موضع الحال نعت ثان لفعل اذا اجتمع تاآن
احترازا من النونين فان التخفيف فيها بحذف احداهما قليل
كقراءة بعضهم وتنزل الملائكة بضم اللام وفتح التاء من الملائكة
وكقراءة ننجي المؤمنين بسكون الياء في اول مضارع احترازا
من الماضي نحو تتبع وتتابع فانه لا يجوز ذلك بل الجائز التخفيف
بادغام اولاهما وصلا وابتداء واجتلاب همزة الوصل ولم يمكن
الادغام لرفضهم الابتداء بالساكن هذا يخالف ما حكي عنه

ابن مالك وابنه من ان كلاهما ان هذا النوع مما يجوز فيه
الادغام في غير وصل ويجوز اجتلاب همزة وصل فقال في لا
تجلي يجوز ان يقال تجلي قال ابن هشام لم تجتلوا له همزة وصل
في اول المضارع وانما يدغم هذا النوع في الوصل دون الابتداء
كما تقول انت تجنبا انما قال انت تجنب ماض وما بعده افعال
ماضية لا تدغم في غيرها اي في غير حروف الصفير وانما
يدغم بعضها في بعض نحو فازسال وليس المراد ان شيئا
منها لا يدغم في غيره لفساده ومخالفته النقل وضعف اضطجع
هكذا في النسخة التي بيدي بالطاء المهملة المشددة وفي
بعضها بالضاد فيلزم التكرار مع اضرب وعلى الاول فورد
بالاوجه الثلاثة كثير وقليل وضعيف وكذلك متصرفاته
نحو عود الضمير على افتعل من الصلح وما عطف عليه وهو
اولى من صنع الشارح والمرم وهو بسكون الراء ثبت في نسخ
بدريه لعله من اذراه الشاء اذرى بالذال المعجمة المشددة
وهو افتعال اذ الطالب تقليل الاستدعائها الطلب مراد
له اي محبوب فكان ذلك اي طلب مراده مقتضيا للتاكيد
اي تاكيد ما هو مراد له فان قلت قوله لاستدعائها
الطلب معناه لاقتضائها الطلب فالتاكيد يقتضي الطلب وهو
عكس قوله فكان ذلك مقتضيا للتاكيد فلا يصح تعليله

بذلك

بذلك لمنافاته له قلت بل بمعنى الاستدعاء الاستلزام
اي الاستلزامها وجود الطلب ولا شك ان وجود المقتضي
معنى يقتضيه وجود معنى آخر ليستلزم وجود المعنى الاخر
اذ وجود المقتضي بالكسر ضرورة ان وجود المسبب فرع عن وجود
السبب فوجوده مستلزم لوجوده فتامل الغير الموجود
صفة كاشفة اذ المستقبل لا يكون حين هو مستقبل الا غير
موجود فان قلت ما وجه تضعيف هذا القول المشار
الي تضعيفه بقيل قلت مرور التاكيد في الشرط والنفي و
غيرهما مما لا يطلب فيه لان الحاصل في الزمان الماضي
لا يحتمل التاكيد فيه نظر اذ يمكن الاخبار بانه كان حاصلا
في الماضي متصلا بالمبالغة والتاكيد على ان لقائل ان يقول
ليس معنى التاكيد وصف المؤكد بالمبالغة والقوة بل معناه
تقدير الحكم وتثبيته في ذهن المخاطب فلا فرق بين الماضي
وغيره بالمستقبل الصرف اي غير المشوب بمعنى الطلب لكونه
اي القسم غالبا منصوب على الظرف اي في الغالب على ما هو ظلكونه
خبر كونه بالمستقبل الصرف في قوله ربما اوفيت في علم ترفعن
ثوبي شمالات دعوى الاستقبال في ترفعن والقلة في ربما
غير صحيحة فيهما اما الاولى فلان ترفعن حال من فاعل اوفيت
وهو ماض لفظا ومعنى قال ابن هشام في فصل ربما من المغني

والحال قيد في عاملها اي مبينة لوقت حصوله واما الثانية

فلنص ابن هشام ايضا في ذلك بان ربما فيه للتكثير بقرينة

الافتخار في جميع الافعال الا ايضا اشارة الى ان المستثنى لا يكون

الا بصفة المستثنى منه واقترانه هنا بقي مانع من كونه من الفعل

في قوله في ولنحو الفعل وان صح معناه ولبس الاستثناء من

المقدر المذكور تفريعا لانه لا يكون الا في النفي بل المستثنى منه

محذوف والقرينة اي تنفر وحاصله ان الاختصاص له

معنيان احدهما انفراد شيء من بين امثاله بحكم وهو بهذا المعنى

ثابت للنون الثقيلة ووزن فعل الاثنين وجماعة النساء

والثاني عدم عموم معنى لشيئين فاكثر وهو بهذا المعنى

وصف للفعل المذكور لا للنون الثقيلة اذ هي عاملة في الفعل

المذكور وغيره فقائل ما قيل انما فهم منه المعنى الثاني فاحكم

بخطاء بعبارة المص لاقتضائها على ما فهم عدم عموم الثقيلة

للافعال فقوله اي لا يعم تفسير من هذا القائل للمعنى الاختصاص

عنه بعد العموم وقوله لان الثقيلة تعليل المحذوف وتقديره

لا ان تقول ما عبر به فتامل في ذلك بان كل ذلك من الشواذ

الا شارة لما وقع في بعض القراة واما ذكر ما قبله فقد صرح

فيه بانه قياس مطرد فالجواب المذكور جزئي لا كلي فان قلت

فلم لم يجر في الذي وفي الواو دون فاعل لم يجز هو لفظ في

الدار

الدار باثبات الياء من في وقالوا ادارنا باثبات الواو من
من قالوا مع ان الاول حرف مد والثاني مدغم فاجاب
بان الشرط في الجواب موجود ولا يلزم من وجوده وجود
المشروط على قياس ما مر في ابي يابي وقد مر ما فيه فراجعه
فان قلت اذا وجد الشرط فما الذي يقتضي تخلف المشروط و
هو الجواز قلت هو ثقل الكلمة باجتماع الكسرة والياء مع سكونين
في قولك في الدار واجتماع الضمة والواو مع السكونين ايضا
في نحو قالوا ادارنا والحال ان كون الجواز مشروطا بذلك
يقتضي انتفا الجواز عند انتفائه لا وجوده عند وجوده لما
تقرر من ان تاثير الشروط في العدم والفعل مع نون التاكيد
يصير مبنيا هذا على قول مشى عليه ابن الحاجب في كافيته واقره
الرضي عليه واما على قول ابن المالك وغيره من انه لا يبنى المضارع
الا بمباشرة النونين فلا يجري فيه التعليل المذكور لفصل الضمير
بين الفعل والنونين وهو مانع من البناء والله اعلم على ما ذكره
من ان حده ان يكون الاول حرف مد والثاني مدغما فقط
لا على ما ذكره الشارح من انه ذلك وان يكون الثاني موقوفا
عليه او حرف تعريف دخلت عليه همزة الاستفهام لكن قد ذكرنا
انه لا يجب ان يجوز اي ان الا التقاء الساكنين لا يجب ان يجوز
عند وجود شرطه لان وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط

المص

ولنا في هذا او في قوله فيما مضى لم يجر في الدار و قالوا الدار انا
بحيث وهو ان اللازم من هذه التراكيب عدم التقاء الساكنين
لا عدم جوازه الذي هو المشروط الاول اعم من الثاني اذ جواز
الشيء يجامع عدمه فتامل فانه دقيق ولكونه اخف اي من
حذف الالف لان فيه انتقالا من الاخف وهو الفتح الى الاثقل
وهو الكسر ومع حذف الواو والياء ينتقل من الاثقل الى وهو
الضم او الكسر الى الاخف وهو الفتح وهنا موضع تامل استعمل
هنا غير ظرف بل مبتداء مرفوع المحل خبره موضع تامل ويجوز
على بعد ان يكون ظرفا خبرا مقدما وتامل اي تردد لان
التمثيل يشعر باشتراط اتحاد الكلمة وتخصيص الخفيفة فيما
سبق يشعر بالتعليل بالتقاء الساكنين على غير حده يشعر بعدم
اشتراطه الا انه فتح ما قبلها اذا منصوبة على الظرفية و
الاستثناء مفرغ منها وبل تحذف بلا انتباه بلا تثبت الواو
ولا الياء الا اذا اودخل الا الناهية فحذف التنوين اشارة
الى ان حذف النون للجازم الذي هو لا الناهية قبل ورود
التاكيد فلا ينافي ما مر من ان الفعل المؤكد بالنون مبني
لان مقتضاه ان عامل الاعراب انما دخل على الفعل مؤكدا
والدليل على ما قال من ان النون المؤكدة انما دخلت بعد
حذف نون التاكيد لا يلحق الا ما فيه طلبا وشبهه و لا

يحمل

64

يحصل فيه الطلب الا بعد دخول لا وكذا قياس ما سيأتي
ما فيه عامل جزم وقيل لتبلون فادخل نون التاكيد و
حذفت نون الاعراب اي لان الفعل عند دخول نون
التاكيد عليه صار مبنيا فحذفت نون الاعراب لانتفاء
الاعراب اللتي هي علامة عليه فلا يخالف هذا ما مر فتأمل
لانه لم يلحقه اي نون التاكيد لم تلحق الفعل قبل دخول اما لما
تقدم اول البحث من انه يشبه بالقسم نحو اما تفعلن فان
ما للتاكيد والله اعلم حذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة
طائية الغرض من هذه اللغات ما قابلها القول المصنف
فيما مر الا انا فتح ما قبلها فعلى هذه اللغة يقال ارضين في
ارضين للمخاطبة لمناسبة الضمة وفي نسخة لمناسبة الفتحة
والمراد على كليهما المناسبة الواو والضمة لكونها اختها كما مر
فنحو النون في الجمع وكسرها في المثنى اي ليكون ذلك
فارقا في جميع الصور الا ان هذا الفرق ايضا لا يظهر اثره
عند الاضافة وانه قد يدعي انه لا يحتاج اليه في بعض الصور
المذكورة في الشرح اذ الف التثنية فيه تقلب ياء فتحصل في
المثني ياء ان وفي الجمع ياء واحدة اذ اللغة مفردة تحذف
نحو ضراب وضروب هذا النوع والنوع الذي بعده داخلان
في اسم الفاعل عند اهل هذا الفن وكذا الصفة المشبهة على

ما اشار اليه الشارح بقوله عند اهل هذه الصنعة واما عند النحويين
فالنوع الاول لمشهور بامثلة المبالغة وامثلة التحويل يعبرون
عنه بفعيل بمعنى مفعول او فاعل وهما خارجان عن اسمي الفاعل
والمفعول واما الصفة المشبهة فالامر فيها اظهر لفظا منصوب
على التمييز **فان قلت** ماذا قلت محول عن الفاعلية بل قايم
والاصل الان القايم لفظه مقام الفاعل واما التمييز عن
المقدار والاصل الان القايم قياما مثل قيام الفاعل لفظا
والمراد من اللفظ على هذه الاحكام اللفظية من حيث هو هو
يصح في الاول ان يعود على القايم مقام وفي الثاني ان يعود على
الجار والمجرور وان يعود معا على الجار والمجرور لكن الاول
باعتبار ذاته والثاني باعتبار وصفه اي من حيث ان الذات
المسمات بالجار والمجرور موصوفة بكونها جارا ومجرورا
وهذا عندي اظهر وادق ويدل عليه ما يقال كثيرا الان
الجار والمجرور من حيث هو جار ومجرور ويخبر به من حيث
مسند اليه المرور في المعنى فان ذلك هو المجرور فقط وهو
مونث ومثنى ومجموع ان عنه فاعل مسولا قدم عليه فاسم كان
ضمير عايد على كل اولئك المشار الى السمع والبصر والفواد
وعند غير صاحب الكشاف اسمها ضمير عايد على المكلف
وفاعل مسولا ضمير مثله وعنه فضلة واما فالظاهر

الاضمار

الا حينا لان يكون التقديم اخرجه عن كونه فاعلا وصار الفاعل
ضمير المفعول اي بعقل السؤال عن امر كلي اي حكم متعلق بكلي
منطبق على جزئيات اي منطبق موضوعه على جزئيات فاسناد الانطباق
اليه مجاز الميم المضمومة مطلقا في اسم الفاعل والمفعول
كان حرف المضارعة مضموما او مفتوحا كينطلق في اكثر
فعله اي فعل اسم الفاعل وهو اي فعل المبني للفاعل وتقييد
الكسر باكثره للاحتراز عن فعله فان ما قبل اخره مفتوح
كتيد حرج والفج فهو ملفج قال في الصحاح الفج الرجل اي
افلس فهو ملفج بفتح الفاء مثل احصن فهو محصن واسهب
فهو مسهب فهذه الثلاثة بالفتح جاءت نوادر انتهى وقد
يقال ان مفعل بفتح العين من هذه الثلاثة اسم مفعول
من فعل لم ينطق به في غير محصن ومن احصنت المراة زوجها
في محصن فهو عاشب قال في الصحاح يقال بلد عاشب ولا يقال
في ماضيه الا اعشبت الارض اذا انبتت العشب انتهى واورس
فهو وارس قال في الصحاح الورس نبت اصفر يكون باليمن
تتخذ منه الحمرة للوجه ومنه تقول اورس المكان واورس
الرمث اي اصفر ورقه بعد الادراك فصار مثل الملاء الصفر
فهو وارس اي لا وورس ولا يقال مورس وهو من النوادر
والرمس بالكسر ضرب من مراعي الابل وهو من الحمض وابقع الغلام

فهو يافع قال في الصحاح ايفع الغلام ارتفع فهو يافع ولا
يقال موفع وهو من النوادر انتهى مستوين خبر عن قوله
فان لفظ بنا وبله بالفاظ والجار والمجرور شرط لاشطر
والاول خارج عن الماهية والثاني داخل فيه فقد حان جواب
شرط مقدر تقديره ومهما يكن من شيء فقد حان أي دنى وقرب منا
من السالم ان تشرع فيجعل اي ذلك الشيء والمراد مع المزيد
عليه ويفهم منه ان ضعف الشيء مثله كما يقوله بعض الفقهاء
اذ معنى ضعفته اي جعلته ضعفا او اضعافا اي مثلا او
امثالا وكذلك ضعفته وضاعفته فتامله لانه لا يسمع فيه
صوت مستغيث ظاهر هذا التعليل يقتضي تشبيه حال الناس
فيه بالصم فاستقيم لهذه الحالة الصمم واسند اليهم ثم
اسند الى الشهر الذي هو ظرفه على سبيل التجوز في الاسناد
مبالغة فلا تكون التسمية لشدة الشهر وقوته حتى كانه يحصل
فيه اختلاج ولا تخلخل فيكون من المعنى المقصود اثباته ولو
اخر قوله لانه من الاشهر الحرم عن قوله سلاح كان اظهر
ولا يسمع فيه حركة قال الجعل الحركة من المسموعات وهو
من المرئيات قطعا ففيه تجوز والمراد لا يسمع فيه صوت
ناشي عن حركة قال فاسكن الاول اي بعد نقل الفتحة منها
قاعدة الى الساكن قبلها من الثلاثي حال الصاحبها هو و

في

بذلك المعنى الشدة الذي هو بصدد اثباتها ه
ويحتمل ان تكون تلك التسمية صح

في مجيء الحال من المبتدا تنازع وظاهر كلام الشرح في بحث الجملة
الحالية من باب الفصل والوصل من المختصر والمطول منعه وكذا
مجيئها من خبر المبتدا قوله مطابق خبر المبتدا اسم مفعول اي توسعا واصله كما
يدل عليه ما سيذكره مطابق فيه ثم حذف الجار توسعا و
اوصل الوصف اليه بنفسه فارتفع الضمير واستتر فصار
اسم مفعول من المطابقة اي مصدر قولك طابقه بين الشيئين
اي اوقفت المطابقة اي الموافقة بينهما لا قولك طابق الشيء
الشيء اي وافقه لان اسم مفعول هذا اوقعت الموافقة له
مع شيء اخر منفصل عنه ومضاعف الرباعي وقعت فيه المطابقة
بين حروفه لا انها وقعت له مع لفظ اخر ويدل عليه ما قلناه قوله
وقد طوبق فيه الفاء واللام الاولى الاان قوله الفاء
اصله بين الفاء واللام على طريقة قوله طابقت بين الشيئين
الا انه حذف الظرف وهو بين واوصل الفعل الى المضاف
اليه توسعا فتامل وقد طوبق فيه الفاء واللام الاولى الجاري
على قوله وبما الطابقت بين الشيئين ان يقول طوبق فيه
بين الفاء واللام ويجوز في مصدره اي المضاعف بدليل قوله
بخلاف الصحيح والتعبير بالصحيح اشارة الى انه مرادف السالم
اشارة الى انه يسمي الاصم ايضا وفيه شيء لجواز ان يكون قوله
ايضا لانه يسمي بالمضاعف اجتماع المثلين فيه يمنع حصول اصل

اجتماعهما في مضاعف الرباعي فضلا عن كونه متين ان
الاجتماع ليس هو وجودها في الكلمة على اي وجه كان
بل على وجه تاليهما من غير فصل مثلهما اي مثل المعتلات
وهو بدال وحال وهو ان يجعل حرف موضع حرف اخر
في قوله موضع اشارة الى ما فرق بعضهم بين الابدال والتعويض
من ان البدل لا يكون الا في موضع المبدل منه والعوض يكون
من غير موضع المعوض عنه كتاء عدة وهمزة ابن ويا سفيريج
قال ولا يقال في هذا بدل الا تجوزا مع قلته وفي قوله
حرف في الموضعين اشارة الى ما فرق به هذا البعض بين
الابدال والقلب من ان القلب يختص بحرف العلة والابدال
يكون فيها وفي الحروف الصحيحة قال فالابدال اعم والقلب
اخص والسامع تبع في هذا الحد ابن الحاجب في شافيته
الابدال جعل حرف مكان حرف غيره قال الجاربردي
فقوله مكان حرف ولم يقل جعل حرف عوضا عن حرف
احترازا عن جعل حرف عوضا عن حرف في غير موضعه
نحو همزة ابن واسم وتاء عدة وزنة ولا يسمى ذلك
بدلا الا تجوزا وقوله غيره احترازا عن رد المحذوف
في مثل اب واخ وسنة فانك النسبة اليها تقول ابوي
واخوي وسنوي برد لاماتها وجعلها في مكانها فيصدق

67

ح اى جعل حرف مكان حرف ولا يسمى ابدالا اذ ليس جعل
حرف مكان حرف غيره بل هو جعل حرف مكان حرف هو
نفسه وبهذا القيد خرج نحو اخت وبنت عن التعريف فانا وان
قلنا التاء فيهما عوض عن المحذوف لكن ليس بالحقيقة في مكانه
فان المراد بكونه في مكان ان يكون العوض فاء ان كان الاصل
فاء كما في اجوه وعينا ان كان الاصل عينا كما في قال ولاما ان
كان لاما كما في ماء بالالف وزائدا دالا على المعنى المقصود
ان كان كذلك كما في عالم بالهمز في عالم بالالف ومعلوم الاصلية
ان تاء اخت وبنت ليست كذلك فان قيل هذا التعريف
غير مانع لانه دخل فيه اظلم واصله اظتلم جعل مكان
تاء الافتعال لارادة الادغام ولا يسمى ذلك ابدالا لما ستعرف
ان الظاء ليس من حروف الابدال فكان عليه ان يزيد
قيدا اخر وهو ان يقول لا للادغام فالجواب ان المصنف لما
بين حروف الابدال اعلم ان المراد بحرف في قوله جعل
حرف مكان حرف احدى تلك الحروف فكانه قال الابدال
جعل حرف من حروف انصت يوم جد طاء زل مكان
حرف غيره فيستقيم ح ولا يلزم محذور انتهى والحروف
الذي يجعل منها حرف موضع حرف اخر اى جعلا شايعا لغير

الادغام فان الشان النادر قد يكون في غير هذه و
المراد به الادغام يكون في جميع حروف المعجم الا الالف كذا
قال المرادي وفي الجاربردي ان جميع الحروف غير حروف
ضوي مشفر تبدل لارادة الادغام والباء والواو والميم و
كان من حروف ضوي مشفر فهي من حروف الابدال انتهى
واما الابدال الشايع لغير الادغام ففيه اختلاف كثير اكثر
ما قيل فيه اثنان وعشرون حرفا جمعها في التسهيل بقوله
لجد صرف شكس امن طي ثوب عزته واختصر المص هنا
تبعا لابن الحاجب والجاربردي وغيرهما على اربعة عشر حرفا
يجمعها قوله انصت يوم جد طاه زل فانصت فعل امر من
الانصات ويوم منصوب به على الظرفية وجد مرفوع مبتدا
وطاه مجرور مضاف اليه وهو علم رجل وزل فعل ماض
من الزلل وفاعله ضمير مستتر عايد على جد وجملة زل
خبر جد وجملة منها في محل جر باضافة يوم اليها فكل منها
يبدل لغة عن حروف فالهمزة تبدل من سبعة احرف الالف
والياء والواو والهاء والعين والخاء والغين كحمراء وكساء
ورداء ورداء وماء واباب بحر وصرا اي صرخ ورابته
اي رغبته والنون تبدل من ثلاثة احرف اللام والميم والهمزة
نحو لعن اي لعل واسود قاتن اي قاتم وصنعان والصاد

تبدل

تبدل من السين في نحو صراط والتاء تبدل من ستة الطاء
والدال والواو والياء والصاد والسين نحو فستاط
وناقة تربوت اي ذربوت من الدربة وتراث وشتيت
ولصت اي لص وست والياء تبدل من ثمانية عشر حرفا الالف
نحو دنينير والواو نحو اغزيت والهمزة نحو بير والهاء نحو
دهديت والسين نحو سادي والباء نحو الاراني والراء نحو
قيراط والنون نحو اناسي والصاد نحو قصيت اظفاري
والضاد نحو تقضي البازي واللام نحو امليت والميم نحو اتميت
اي اتممت والعين نحو ضفاري والدال نحو تصديت والتاء
في ايتصلت والثاء في الثالي والجيم نحو شيرة اي شجرة والكاف
نحو امكاكي والواو تبدل من ثلثة احرف الالف نحو ضويرب
والياء نحو موقن والهمزة نحو مومن والميم تبدل من اربعة
احرف الواو نحو فم والنون نحو البنام اي البنان والباء نحو
ما زال راتما على هذا اي راتبا والجيم تبدل من الياء مخففة
ومشددة كقولهم حجتج وابو علج والدال تبدل من اربعة
احرف التاء في الافتعال مما فاوه دال او ذال او زاء او جيم
نحو احد معوا والطاء نحو الردا في المرطا لكان تمرط
الشعر حول السرة والذال نحو ذكر في دكر جمع ذكر والطاء
تبدل من حرفين التاء في الافتعال بعد حروف الاطباق

والدال نحو مط الحرف اي مده والالف تبدل من اربعة

احرف الباء نحو باع والواو نحو قال والهمزة كاس والنون

الخفيفة نحو لنسفعن والهاء تبدل من خمسة احرف الهمزة

نحو هياك والالف نحو مه هنه والواو نحو ياهناه والياء

نحو هذه على وجه والتاء نحو طلحت وقفا والزاي تبدل

من حرفين السين نحو يزول والصاد نحو يزدف واللام

تبدل من حرفين النون نحو اصيلال والضاد نحو الطجع

اذا تقرر ذلك فقول الشيخ من علة حروف ينتقض عوضه

بالصاد المهملة كما مر يعني اصله امللت اشارة الى ان قوله

بمعنى امللت لا يقتضي ان اصله الجواز ان يكونا اصليين

متفقي المعنى نحو دهديت اي دهدهت الحجر اي دحرجته

وصهصيت اي صهصهت اي قلت له صه صه فنبه اليه

شوش السوس بالتحريك النظر بمؤخر العين تكبرا او تغيظا

رمز خفي الى ذلك حيث مثل بما وقع للابدال والحذف

في حروفه الاصلية من امثلة المضاعف ان يسكن الحرف الاول

اسكان الحرف الاول شرط للادغام لا شرط منه للمحول

الفاصل وهو الحركة هذا بناء على ان الحركة عقب الحرف

لا معه ليسكن عند ادغامه فيه اشارة الى ما قلناه من ان الاسكان

شرط لا شطر وهو من باب الافعلال كالاقشعرار فهو من مزيد

الثلاثي

الثلاثي ملحق بالمزيد من الرباعي وهو الاقشعرار فوزنه في
الاصل فعاللٌ ثم بعد الالحاق افعلال وما بقي من مزيد الثلاثي
فبعضه لم يجئ منه المضاعف كبابي افعوعل وافعنلل وفي
قوله اشارة الى جواب المجيء من كل باب وان تخلف لعدم
الوضع اوضمه فعل الاثنين وكذا قوله اوضمه فعل جماعة
الذكور يحتمل ان يكون ماضيا مبنيا للمجهول وان يكون
امرا وعليه اقتصر الشارح من المزيد فيه مطلقا ماضيا او مضارعا
او امرا ومن المضارع اي مضارع الثلاثي المجرد واما ماضيه
وامره فهما المذكوران في المتن وغير ذلك كالماضي المجهول
وضنبت البلد اذا كثر ضنابها بكسر الضاد جمع ضنب بفتحها دويبة
معروفة في الصحاح ضنبت البلد واضنبت ايضا اذا كثرت ضبابه
ولا يصح في ضنابها فتح الضاد على انه جمع ضنابة اي سحابة تغشو الارض
كالدخان لان فعله اضنب بالالف لا غير قال في الصحاح تقول
اضنب يومنا فتأنيث البلد في عبارة الشرح بتأويل القرية
كناء الخطاب ادخال الكاف مع استيفاء انواع الضمير المذكور
فيه شيء ونون اي المتكلم فيه يجوز ان الضمير كلمة نا لا النون
وحدها مطلقا اي في الماضي والمضارع والامر وهو
قيد في نون جماعة الاناث ماضيا كان او غيره حال
اعني كان ومعمولها من فعل في قوله فيما مر من كل فعل

انصل بر الى اخره يعنى مددت اى يعنى بقوله ومددت الى
مددتن ولو اسقط الى الغائبتين من التعداد لكان اظهر
وهذا جواب الشرط اى اسم الشرط الضم والفتح والكسر لا ...
لما في الشرح من عطف الفتح بالواو والكسر باو وبل على اسكان
الاول قد يقال بل لا يتوقف الا على اسكان احد حروف
الباقية ولا يتعين الثلثين لذلك لا يشعر بذلك اى بالواو
الغائبة فان كان اسم الفاعل والمفعول من الابواب
المذكورة في قوله فيما مر نحو مدا الى قوله وتمادى تماد
وتحابى الادغام ولا حاجة الى التقييد بان يقال لم يتصل
بر الضمير المرفوع البارز المتحرك لان الضمير المذكور لا
بالاسماء بخلاف الافعال والا اى وان لم يكن من الابواب
بل من الابواب الذي جاء فيها التضعيف ولا سبيل الى
الادغام فيه كما في تمدد فهو متمدد وامتنع اى الادغام
لما مر لماله من الاقسام والابحاث ما ليس للمهموز ما الاولى
تحتمل الزيادة فقوله من الاقسام بيان لما الثانية وتحتمل
ان تكون موصولة اسمية فما الثانية بدلا او نكرة بمعنى
شيئا منصوبة على الحال ومن الاقسام بيان لاحدهما فكذا
اى ما له من الاقسام بحركة نفسى لسامع اى السامع لانه
اقسام وابحاث البيت للمهموز فى طلبه اى طلب ماله من الاقسام

المذكورة

المذكورة والاظهر طلب المعتل من حيث بجاتر واقسامه
فان اشتمل من اصوله حرفا علة علة الخروج اللفيفان
احدها حرف علة يعني ويلزم من صدق ذلك صدق
ان احد اصوله حرف علة وهو عين صدق التعريف ضرورة
لان الواحد جزء مما فوقه وتحقق الجزء لازم لتحقيق الكل
فصدقه لازم لصدقه بالضرورة وقد يرد بان ذات الواحد
هو الجزء اللازم تحققه لتحقق ما فوقه واما مفهومه فهو الذات
مع وصف الواحدة اي الانفراد وذلك غير جزء لما فوقه
ولا لازم له بل مضاد له لعدم صدقهما على ذات واحدة
باعتبار واحد ومن ثم صح اعتبار مفهوم العدد فيه وفي
غيره لا يقال الواحد ليس بعدد لانا نقول التحقيق انه عدد
ولئن سلم فمفهومه معتبر وكونه لا يسمى عددا مبحث اخر
خارج لا يتوقف عليه اعتبار المفهومية لان اعتبارها فيما
تعتبر فيه للدليل الدال على الاعتبار في المسمى سواء سمي بالاسم
الخاص به او لا الا ترى ان الدليل دل على اعتبار المفهومية
في الشرط مثلا في اكرمك ان تجئني سواء سمي شرطا ام لا
ولا شك في هذا المقام ما نصوا عليه من ان الشيء يؤخذ
بشرط او بشرط لا شيء والفرق بينهما غير عسير وحقيقة
العلة اي معناها الحقيقي لغة او ماهيتها المتحققة في الخارج

بجسب اللغة ايضا وبذلك اي بان الهمزة ليست من حروف
العلة الذي هو مذهب الجمهور فالاشارة راجعة الى
قوله خلافه فلا يرد علينا ان تشير الى اسم لا محذوف ياسى
علينا في ان تشير اليه وليس قوله ان تشير مبتدا وعلينا خبره
ليكون المراد ان الاشارة اليه ليست واجبة علينا الوجهين
احدها وجوب تكرار لا وهو تعسف والثاني ان المناسب
ح ترك الاشارة وهو تعسف لقوله وهو ان الخ لا يسمى حروف
المد واللين اي لا يسمى حروف المد ولا حروف اللين وهي
اي حروف العلة المتحركة في غير الالف غير الالف هو الواو
والياء فان قلت هذه اشارة الى ما قلت الى جميع هو حروف
العلة وغير الالف حرفان فكيف يخبر عنها بالغير مع عدم
المطابقة قلت الجميع فيهذه باعتبار الافراد الشخصية
وهي سكنة التحقق في افراد الواو وحدها فضلاً عن
افرادها وافراد الياء فتامل والسر في قوله في غير دون
قوله غير الالف ان اثباتها يفيدان الغير يكون تارة
حروف علة فقط وتارة غير حروف العلة فقط و
اسقطها يفيدانه لا يكون الا حروف علة فقط لانها تخرج
في لين من غير خشونة اللين صفة تقتضي قبول الغمز
الى داخل وتقابله الصلابة والخشونة صفة مبداها

علم

71

عدم استواء الاجزاء في الوضع ويقابلها الملابسة وهما
حقيقة من صفات الاجسام واستعمال الخشونة هنا
مقابلة اللين فالمراد بها الصلابة من غير خشونة تفسير
اللين والمراد باللين تطويل الصوت قاله الجاربردي
فان قلت تعليل اللين باتساع المخرج يقتضي انها حروف
لين وان تحركت قلت المراد تعليل حصول اللين فيها
بسبب السكون باتساع المخرج يعني ان سكونها اوجب فيها
لينا لاتساع مخرجها بخلاف غيرها فان ضيق مخرجها لا يفيد
سكونها موجبا اللين لانضغاط الصوت المقتضي لصلابة
واما اذا كان متحركة فلا لين لان الحركة توجب قوة وصلابة
للحرف وان اتسع مخرجه فقوله لما فيها اي في حروف
العلة ساكنة وكذا الضمير في مخرجها ولانها في هذا
الكلام بحث ان احدها ان الواو مخرجه الشفة فلا عمل
للسان فيها ساكنا ولا متحركا والثاني انهم نصوا على ان
مخرج اللام اوسع المخارج مع انه لا لين فيه متحركا ولا ساكنا
وقد يجاب عن الاول بان السالبة صادقة بسلب الموضوع
او المراد باللسان المحل تغليبا وقد يجاب عن الثاني بان
انحراف اللسان فيه منع من لينه وتارة حرف لين ايضا و
تارة حرف مد ايضا زيادة ايضا لافادة انه مع تسميته بما

صاحبها شيء بما قبلها وهذا هو السر في امتناعه من ان يقول

فقط قال في القسم الاول ونقل عن المصنف في تشبيهها حروف

المد واللين اي في تشبيهها بكل من حروف المد وحروف

اللين سواء كانت متحركة او ساكنة قبلها حركة من جنسها اولا

والنا قل هو الجاربردي وبنصه وقال بعض الفضلاء في

شرح الهادي انما سميت لينة وحروف اللين وحروف

المد وساق هنا الكلام بعينه وقال في اخره الا ان الالف

اشد امتدادا واستطالة اذا كان اوسع مخرجا اي حينئذ

اذا كان احد حروف الاصول اسم ضمير يعود على الالف واحد

منصوب خبر كان المغل حال من حروف الاصول بخلاف

الاسماء الغير المتمكنة يرد على عموم ذا في الاشارة فانهم صرحوا

بانها منقلبة عن واو وياء لان حرف العلة فيما يكون متعدد

اعلم انا بعد اما في نحو هذا التركيب وهو اما ان يكون مؤول بالكون

وهو معنى وقد وقع خبرا عن حرف وهو اسم عين ومن المعلوم

انه يمتنع ان يقع المعنى خبرا عن المعنى الا تأويل كما في زيد عدل

او رضي فيجب التأويل في نحو هذا التركيب اما في المبتدا بان

يقدر له مضاف محذوف اي لان حال حرف العلة اما كون

متعددا وهو اوفق بمذهب البصريين واما في الخبر بان

يقدر المصدر بمشتق اي لان حروف العلة اما كائن متعدد

وهذا

وهذا اوفق بمذهب الكوفيين وقريب من هذا ما ذكره
في قوله تعالى وما كان لهذا القران ان يفترى من دون الله
اضافته لفظية بدليل صحة وقوعه صفة للنكرة نحو هذا الفظ
معتل الفاء في احتمال الحركات اى احتمال الحروف للحركات بخلاف
الاجوف فان عينه لا تحتمل الحركة لان تحركها مع فتح ما قبلها توجب
ثقلها فلذا تقلب الفا والناقص فان لامه لا تحتمل الحركة لما
ذكر وانما احتمالها مع الالف التثنية لان قلبها يوجب حذفها
لالتقاء الساكنين على غير حده فيحصل لبس المثنى بالمفرد لما وقع
بين اليآء والكسرة ثقل ذا الياء في تقدير كسرتين فقد وقع
الواو بين كسر قبلها وكسر بعدها والواقع بين شيئين يضاد
انه مستثقل كالضمة الواقعة بين الكسرتين بل الضمة بعد الكسرة
ثقيلة ومن ثم اهمل في الكلام وزن فعل بكسر الفاء وضم العين
على ما قيل مع اعتلال فعلها اي مع اعلال فعلها اي تغيير حرف العلة
فيه واعلم ان مراد المصنف بقوله يكون على فعلة تقييد المصدر
الذي تحذف فائه بقيد هو ان يكون ذلك المصدر مما اي
من جنس المصدر الذي حذفت الواو من مضارعه بان يكون
المضارع المعتل الفاء على يفعل بكسر العين اذ المصدر لا تحذف
فائه الا اذا كان يفعل مكسور العين لا غير كوجل يوجل ووضؤ
يوضؤ وضاة لكن المصنف ترك التصريح بهذا القيد واكتفى

عنه بقوله الذي يكون على فعلة بكسر الفاء لافادته معناه لان
مصدر الفعل الفاء ان لم يكن الحالة اي الهيئة ليس على فعلة الا فيما
المضارع منه على يفعل بكسر العين بحكم الاستقراء والتتبع والوجهة
اسم مصدر قال السمين في اعراب قوله تعالى ولكل وجهة قولان
احدهما ويعزى للمبرد والفارسي انها اسم للمكان المتوجه اليه
وعلى هذا يكون اثبات الواو قياسا اذ هي غير مصدر والثاني
انها مصدر ويعزى للمازني وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال
بعد ذكر حذف الواو من المصادر وقد اثبتوا الواو فيه فقالوا
وجهة في الجهة وعلى هذا يكون اثبات الواو شاذا منبها على ذلك
الاصل المتروك في عدة ونحوها والظاهر ان الذي سوغه
اثبات الواو وان كانت مصدرا انها مصدر جاء على حذف
الزوائد اذ الفعل المسموع من هذه المادة توجه واتجه
مصدرهما التوجه والاتجاه ولم يسمع في فعله وجه يجه
كوعد يعد وان كان الموجب لحذف الواو من عدة وزنة
الحمل على المضارع لوقوع الواو بين ياء وكسرة ولم يسمع فيه
مضارع يحمل مصدر عليه فلذلك قلت ان وجهة مصدر على
حذف الزوائد لتوجه واتجه انتهى اقول وهذا الاخير
الذي اختاره هو المراد بقول الشارح اسم مصدر اذ اسم المصدر
هو المصدر الجاري على غير فعله فتامل كان عليه ذكر حذفها في

الامر ايضا

في الامر ايضا ليكون قوله ولشمل في سائر تصاريفه سالما من
النقص والنفي كانه غاير بينه وبين الجحد بان الجحد في الماضي
وهذا في غيره هذا وبينهما في اللغة تغاير اذ الجحد نفي ما علم ثبوته
والنفي اعم منه ويمكن ان يدفع بالعناية بان يقال ان حذف
الواو استمر ليدل على ان الفتحة اصلها الكسر ولو اعيدت
لزال هذا الغرض عطف على قوله فيحذف الصواب ان يقول
على يحذف اي والواو تثبت لو قدر ذلك بقوله اي وتثبت
الواو لتناسب الجملتان المتعاطفتان وليست هذه من لغة
بني اسد من لغتهم كسر حرف المضارعة حتى الياء اذا كان بعدها
ياء اخرى فما المانع من ان واو يوجل قلبت ياء تخفيفا لجواز
اعندهم كسر الياء التي هي حرف المضارعة في الصحاح وجل
في المستقبل منه اربع لغات لغة يوجل وياجل وييجل بالياء
وكذلك بما اشبهه من المثال اذا كان لازما فمن قال ياجل جعل
الواو الفا للفتحة ما قبلها ومن قال ييجل بكسر الياء فهو على لغة
بني اسد فانهم يقولون انا ايجل ونحن نيجل وانت تيجل كلها
بالكسر وهم لا يكسرون الياء في يعلم لاستثقالهم الكسر على الياء و
انما يكسرون في ييجل لتقوي احدى اليائين بالاخرى ومن قال
ييجل بناه على هذه اللغة في لكنه فتح الياء كما فتحوها في يعلم
انتهى فانت تراه صرح بالكسر بانه على لغة بني اسد فقيد لك

هو بالقاف ثم العين المهملة ثم البا المثناة التحتية ثم الدال
المهملة المنصوبة هو عند العرب قسم منصوب بفعل القسم تحذفه تا
اي اقسم عليك بالقاعد عندك الذي هو موضع حديثك
وسراء شلاب هذه اللفظة تقع في بعض النسخ وهي بالتاء
المثناة الفوقية واللام ثم الهمزة ثم البا الموحدة التحتية
في الصحاح واتلاب الامر اتلابا باستقام بتقدير الابتداء
بها ولذلك كتب ابن في نحو هذا ابنك بالالف والوقوف
عليها ولذلك كتب زيد في رايت زيدا بالالف ابدال لها في
الوقف من التنوين وفي جاء زيد ومررت بزيد يترك الالف
لعدم التنوين فيه رفعا وجرا لكن يرد على المصنف تقدم انه
اشارة الى الجواب بالعبارة التي يليها فلا وجه لتكرير الايراد
لئلا يلزم حزم قاعدتهم وهي ان الواو لا تحذف مع المفتوح
العين ولا يصح تقسيم القاعد هنا بقولهم يحذف في من
يفعل المكسور العين اذا الحذف في المفتوح لا يجزم وجوب
الحذف من المكسور لعدم ما يفيد القصر على المكسور
فمن لهم بهذا قد يقال المستقر كلامهم فاد العلم في الغالب
بان الحذف علة الكسر وظن الغالب في غيره بانه مثله و
الظن في مثله كاف في ايطاء اعلم ان ماضيه مكسور العين
فالوجه ان يقرن بيسع فلم حكم بانه في الاصل بكسر العين فقد

يقال

يفال الحكم بذلك لاجل حذف الواو والذي علم انه لا يكون
غالبا الا مع الكسر وكسر عين الماضي لا ينافيه لورود ذلك
في الفعل الفاء كثيرا كورث يرث وغير ذلك مما مر في اول
الكتاب وان كان شاذا اي خارجا عن القياس دون الاستعمال
فعلم ان المضارع فرع الماضي غير مرة فاذا سمع المضارع الذي
هو فرع عن وجود الماضي ولم يسمع الماضي علم من وجود الاصل
وجود الفرع ومن سماع الفرع دون سماع الاصل اماتة الماضي
اي ترك استعماله مع كونه قد وضع وعطف قوله وتركوا
استعمالها بين ان المراد بقوله اماتوهما اذا انسحت
ارضه اي اسفله والضمير للفرس من سابر اي اعلاه جريا وهو
مودوع اي متروك لا يحركه احد ولا يجشه وواعد مصدق
بفتح الميم والدال اي صدق فهو مصدر ميمي في الصحاح ويقال
للرجل الشجاع والفرس الجواد انه لذو مصدق بالفتح اي
صادق الحملة وصادق الجري كانه ذو صدق فيما يعد من ذلك
انتهى واصله وذر يذر في الصحاح وذره يذره مثل وسعه
ويسعه وقد اميت مصدره انتهى ومقتضاه ان ماضيه مكسور
العين وفي جعل مودوع العين في غير ضرورة الشعر بحيث
لعل وجهه ان الضرورة هي الالجاء وايقاع مودوع في البيت
لم يقع اليه الوزن ولا قافية لانه متروكا يفيد معناه وورثه

فان كان الامر كذلك فجوابه ان الشعر مظنة الضرورة وان
تخلف المادة ولو اورد هذا البحث في ورع لكان وجيها الا انه
قرا به عروة بن الزبير وابن هشام وابو حيوة وابن ابي عبلة قوله
تعالى ما ودعك ربك لكن ينبغي ان يقيد لفظ الكتاب على
الاول الذي رايناه في النسخ كتابة بالاسود من غير شطب
بالاحمر وذلك وضع ما هو من الشرح وهذا الكلام صريح في
انه من المتن اجاب بانه لم يحذف هذا الكلام يدل على ثبوت
ما اجاب في المتن كما يدل ايضا قوله علمه وهذا في بعض النسخ
وقوله حاشية الحقت بالمتن لكن انما رايناه في النسخ بغير علامة
المتن في هذه اللغة التي تقلب الياء والواو تاء واحترز به من
اللغة الاتية في المتن التي لا تقلب الياء فانه لا يلزم فيها ذلك
لو قلبت الواو بل لا يجوز قلب الياء تاء اي لا يجوز ذلك
في هذه اللغة لان الياء التي تنقلب فيها تاء هي الياء الاصلية
دون المنقلبة عن غيرها كما في المنقلبة عن الهمزة كما يتزر و
در ايتر اي معنى يدري لان على هذه النسخة ضمير يتغان
ويقلبان عائدا على شيء واحد وهو الواو والياء وفساده
ظاهر فتحتاج صحتها الى تاويلها بما ذكره الشارح والاولى سالمة
من هذا فتكون اصح معنى من غير ادغام اي من غير قلب الى
التاء الفوقية بل تبقى الياء التحتية اصلية كانت اي منقلبة عن واو

75

مبدلة من التاء في اتصلت يعني ان اتصلت اصلها اوتصلت
ابدلت الواو تاء على اللغة الاولى ثم ابدال احد حرفي
التضعيف ياء كما في حسيت بالخبر اي احسست به واعلم ان
المضاعف المعتل الفاء يعني الواوي لا يكون مضارعه الا
مفتوح العين فلا يكون ماضيه الا مكسورها اما الضم الى اما
انتفاؤه من مضاعف المذكور فلانه منتف في المثال الواوي
الذي هو اعم من المضاعف منه والانتفاء من الاعم يستلزم
الانتفاء من الاخص فان قيل قد تقدم ان الواو لا تحذف
من المثال اذا كان بعدها ضم كوجه يوجه اي صار
شريفا قلت هو وزن عارض وقع التحويل اليه من
الفتح في الماضي والكسر في المضارع للدلالة على صيرورة
معناه كالسجية والطبيعة فليتامل **فان قلت** يمكن ان
يحمل قوله المثال الواوي على المفتوح العين فلا يعارضه
وجه يوجه وان كان وزنا اصليا **قلت** فلا يكون
انتفاء الضم منه منتجا للانتفاء من مطلق المضاعف الواوي
كما هو المدعى فليتامل وحديث انتفاء الضم زيادة على
ما في الجاربردي ونصه ولما كان حذف الواو في
مثله اي مثل يعد واجبا لم يبين مضاعف معتل الفاء
نحو ود دت بفتح العين لانه يكون مضارعه مكسور

العين وكان يجب حذف الواو فلم لم يدغم حذف القاعدة
ولو ادغم لزم الاختلال الاعلال لبن انتهى وعلمنا براي بالقياس
بالاستقراء فان الاحكام الكليات تستفاد من المعلوم
الجزئية جمع المونث الغايب انما قيد بالغايب لان من علاه
من جمع المونث المتكلم والمخاطب داخل فيما قبله وليس شيء ان
لفظ فعل بالضم وفعل بالكسر اعم من الاصلي والمنقول
اليه والاعم لا اشعار له بالاخص منه فلا يواطي علته المذكورة
ولبعض المتاخرين فيه كلام اخر يطلب من كتبهم يعني ابن الحاجب
والجاربردي وغيرهما قال الجاربردي في قول ابن الحاجب
في اول الشافية واما سدتر الخ ما نصه جواب اعتراض اخر
وهو ان يقال الاصل سدتر وقلنه سودتر وقولته بضم العين
كما هو مذهب الكسائي ثم نقلت ضمة العين الى القاف وحذفت
العين لالتقاء الساكنين فقد جاء فعل متعديا والجواب
انه منع في الاصل مضموم العين وذلك لان المنقل ذا اشكل
امره يحمل على الصحيح ولم يجيء في الصحيح فعل بالضم متعديا
فهو في الاصل بفتح العين ثم اختلف العلماء في كيفية صيرورته
الى ذلك فقال بعضهم اصل سدت وبعت سودت وبيعت
بفتح العين ثم لما علم ان العين تحذف لالتقاء الساكنين عنده
انقلابها الفا ولا تتميز الواوي عن اليائي حولوا الواوي

الى فعل

الى فعل للضم واليائي الى فعل بالكسر ثم نقلت حركة
حرف العلة الى الفاء وحذفت لالتقاء الساكنين فقيل
سدت وبعت ورده المص يعني ابن الحاجب بقوله لا
للنقل اي ليس الضم فيه للنقل من العين كما ذكره بعضهم لما يلزم
من النقل من باب الى باب يخالف لفظا ومعنى اما لفظا
فظاهر واما معنى فلاختلاف معاني الباب واشار
الى ان الصحيح ان الضم والكسر لبيان ثبات الواو والياء
وتقريره ان يقال تحركت الواو والياء فيهما فانقلبتا الفا و
حذفتا ثم ضم الفاء في الواوي وكسر في اليائي دلالة عليهما و
انما ارتكب الاولون المحذور المذكور لما راوا انهم لم يفرقوا
في خفت وهبت بين الواو والياء فقالوا لو كانت الحركة لبيان
ثبات الواو لوجب الضم في خفت وقال المص مجيبا عن
ذلك انما كسروا في خفت لبيان البنية وتقريره ان الدلالة
على البنية اهم من بيان ثبات الواو والياء لتعلق الاول
بالمعنى والثاني باللفظ ولما لم تمكنهم الدلالة على البنية في
قلت وبعت اذ لو فتحوا فيهما الدال على حركة العين لم يتركوا
ايضا بيان ثبات الواو والياء حذرا عن فوات المقصود جميعا
بخلاف خفت وهبت فان الكسرة تدل على انه مكسور العين
فراعوا فيه بيان البنية والمراد بثبات المعتل الواوي

وثبات الياء المعقل اليائي اي لبيان انه واوي او يائي

انتهى لانه اما واوي او يائي لان المضارع واعتلال المبني

للمفعول من الجميع اي في جميع اقسام المضارع المذكورة حركة

اصلية هي الحركات الاعرابية او مشابهة لها هي الحركات لاجل

الضماير المتصلة بالفعل المضارع باعادة العين المحذوف

هذا ظاهر في المثال الاول واما ما عداه فبالرجوع اليه لكون

اصل الجميع اذ الفعل المتصل به الف الاثنين هو فعل الواحد

متصلا به الف الاثنين وكذا فعل الواحدة المخاطبة هو

فعل الواحد متصلا به ياء المخاطبة والعلة فيه هو العلة فيهما

فاعادة العين بعد حذفها موجودة في الجميع خفن بفتح الخاء

امر جماعة الاناث نحو دعت بحذف اللام لالتقاء الساكنين

وهما الالف والتاء دعتا بحذف اللام منها وان كانت التاء

التي هي احد الساكنين متحركة لاجل الالف لان هذه الحركة

عارضة لا اعتداد بها لكون تاء التانيث موضوعة على السكون

دون دعاتا اي يقال دعتا بحذف اللام باعادة اللام

اعتدادا بالحركة لانه لا يجوز الاعتداد بها للامر ولا يجب

ان يجوز في اغز مسندا الى ضمير الواحد اغزن مؤكدا بالنون

بدون اعادة اللام التي هي الواو اذ النون ح مشابهة لواو

الضمير في اتصال الفعل واللام لم تحذف مع المتصل الذي

هو واو

77

هو واو الضمير فكذا لانفاد مع مشابهه وهو نون التاكيد
وهذا معنى قوله لانزاي اللام لايعاد عند المتصل الذي هو
الواو وكذا لانفاد اللام مع ياء الضمير كقولك للواحدة
اغزِنِ بالكسر واعلم ان ههنا فيما رايت نسختين احداهما
وهي التي تقدم ان شرحها والايجاب يجوز في اغز اغزن
على ان لايجوز مثبت بالمنفي واغز في قوله اغز بحذف الواو
فعل الواحد والاخرى والايجاب لايجوز في اغز اغزن
ومعناها وان لم يكن المراد بالمتصل في قوله انما يشبه ضمير
الفاعل المتصل الالف فقط بل مطلق الضمير الشامل لها وللواو
والياء وجب اعادة اللام مع الضمير المتصل مطلقا فيجب
ان لايجوز في اغزو مسند الى ضمير جماعة الذكور اغزن
بدون اعادة اللام لاتصال واو الجماعة به لكن اغزن بدون
اعادة اللام جائز بل واجب لايعاد عنه المتصل الذي هو
الواو وكذا اغزن بالكسر يجب ان لايجوز لاتصال ياء
الضمير به لكنه جائز لانفاد اللام عند المتصل الذي هو
الياء فقد تبين ان كلام النسختين صحيح المعنى والله اعلم
يقال زاد الشيء ومعناه ازداد وزاده غيره جعله يزداد
وظاهر عبارته ان تعديه الى واحد فقط واطباق
المعربين على ان ايمانا في فزادتهم ايمانا مفعول يخالفه حملا

له علي المجرد الذي هو جاب اي قطع ولذا اي ولان الاعلال
في الفرع انما هو بالحمل على الاصل لم يعلوا نحو اعور واسود
فعلين ماضيين منقولين بالهمزة من عور وسود كما في قولك
اعوره الله واسوده اي عوره وسوده قال المرادي بعد
منه اعلال يعور ويصيد مضارع عور وصيد وكذا ما تصرف
منه نحو اعوره الله انتهى وفي الصحاح واساد الرجل واسود
بمعنى اي ولد غلاما سيدا وكذلك اذا ولد غلاما اسود
اللون انتهى ولا يصح ان يقدر اعور واسود صفتين ه
مشبهتين لان الاسم لا يقبل الاعلال اذا وافق المضارع
في عدد حروفه وحركاته الا بشرط واحد من اثنين لهاه
موافقته له في وزنه دون زيادة كمقام ومقيم واما موافقته
له في زيادته دون وزنه كبناء مثل تحلئ من البيع فتقول
تبيع بالاعلال واما الموافق فيهما نحو ابيض واسود واطول
منه وابين فيجب تصحيحه كالا يعل الاصل الذي هو افعل
وافعال الجاري مجرى وصح باب اعوار واسواد لانهما
لو اعلا لتحركت الفاء وحذفت همزة الوصل واحد الالفين
منهما ويقال عار وساد فلم يدرا اهما افعال او فاعل انتهى
واما افعل فعال المرادي ثم لم يعلوا هذا النوع لئلا يلتبس
مثال بمثال وذلك ان ابيض لو اعلت عينه بالاعتلال

المذكورة

المذكور لقيل باض فكان يظن اثر فا على البضاضة
وهي لغومة البشرة انتهى اعار واساد بفتح الهمزة وتخفيف
اللام اصلها اعور واسود المتقدمان وعار وساد فعلين
من عور وسود اعارة عيناه اعورت والهمزة للاستفهام
ام لم تعار اى لم تعور مضارع عور والالف مبدلة
من نون التوكيد ونحو اخيلت بضم التاء او فتحها قال في
الصحاح وخيلت الناقة واخيلت ايضا اذا وضعت قرب
ولدها خيالاً لفزع منه الذئب فلا يقربه ويجوز تسكينها قال
في الصحاح وقد اخالت السحاب واخيلت وخايلت اذا
كانت ترجي المطر انتهى واغيلت اى المرأة اذا اسقت ولدها
الغيل والغيل بالفتح اسم للبن الذي وطئت صاحبته وهي
ترضع واغيمت اى السماء في الصحاح وقد غامت السماء واغامت
وتغيمت وغيمت كله بمعنى واغيم القوم اى اصابهم غيم و
الغيم العطش وحر الجوف انتهى فيجوز في التاء الفتح والضم
ايضا واطيبت لم يذكره في الصحاح وانما فيه واطابه
غيره وطيبه ايضا ولعل معنى اطيبت صارت ذي
طيبا وجعل الشئ طيبا غير خبيث واحول في الصحاح
واحالت الدار واحولت اى اتى عليها حول وكذلك الطعام
وغيره فهو محيل ومحول ومنه طلل محول واحال الرجل

بالمكان واحول اي تام بر حولا وفيه ايضا ورجل احول
بين الحول وقد حولت عينه واحولت ايضا بتشديد اللام
واحولتها انا انتهي واطول في الصحاح واطالت الشئ و
اطولت على النقصان والتمام انتهى لانه اسم المصدر كما مر اي
في صدر الشرح عن الصحاح من ان الاسم الحول لكن ما في
الصحاح انه اسم مصدر لحول بالتضعيف اي لعدم مجاراته
لفعله في عدد الحروف ولا يلزم منه كونه اسم مصدر
لحال كما هنا المجاراته في ذلك ونظيره ما قالوه من ان نباتا
اسم مصدر لانبت ومصدر لنبت لا يقال المصدر حال هو
حوولا اي فعوله قياس مصدر فعل بفتح العين اللازم لانا
نقول هو مصدر له للمجارات المذكورة وكونه قياسا او لا
خارج عن ذلك ولم ينقل حركة الياء المنقلبة عن الواو
عن انقياد حتى اي كي تقلب الياء الفا لتحركها في الاصل و
انفتاح ما قبلها الآن كما في اقامة لان ذلك المصدر وهو
الانقياد فرع الفعل في الاعلال ولا تعلق في فعله اي فعل انقياد
وهو انقاد فلا يجري النقل فيه لانه تابع لفعله في نوعه
اعلاله وجودا وعدما وفي نسخ ولا بعل فعله اي الاعلال
بالنقل والقلب وانقاد لازم تخصيصه بذكر اللزوم
مشعر بالاستقام متعد وسيصرح به في قوله واستقم

الامر

79

الامر وتحقيقه ان استفهام بمعنى نقوم لازم وبمعنى
طلب نقوم شيء متعد وحمله الش على المعنى الثاني ويصح ان
لا يعل فسر الصحة بعد الاعلال فما التوهم انها عدم
الاعتلال كما هو معناها الحقيقي بخلاف هذه فانه لا يقبله
هذه الجملة في الحقيقة هي الجواب اذ السؤال عن علة عدم
الاعلال هذه لا عن علة اعلالها واما الواو والياء ظاهرة
اذ العين ما بعدها وفيما تقدم من فعل نقل جوازه
الوجهين عن سيبويه واعلم ان هذا الجواب لا يتناول
اسود وابيض واسواد وابيضاض لان ما قبل العين
فيها ليس احد الثلاثة واسم الفاعل قال بعض المحققين
هذا الابدال جاز فيما كان على فاعل وفاعلة ولم يكن
على فاعل وفاعلة ولم يكن اسم فاعل لقولهم جابر للسنان
قال الصعدة ثابتة في حائر وقولهم جائزة بالجيم والزاي
وهي خشبة تجعل في وسط السقف وايضا تسمية
الشيء بالشيء لا يقتضي تخصيصه به حتى يلزم تعليله بما
يختص بالمسمى فلا يصح التعليل بالكون على اربعة احرف
لكونه عاما بل يجوز ان يسمى غير ذلك المسمى بذلك
الاسم وان لا يسمى به كما في القارورة للزجاجة لاستقرار
المائع فيها المشترك بين الزجاجة وغيرها كالكوز

تمامه
اينما الريح يميلها يميل

مما لا يسمى به المثنان هما لام الفعل من الناقص هذا الزيادة
خصصت القاعدة بالناقص من الفعل فالتمثيل لها بالاسم
مناف فالصواب حذفها واجر لفظ الكتاب على ظاهره و
بغزوان وبرميان مبنيين للمفعول خصصها بالحال المذكور
ان فتح ما قبل الواو والياء فيهما مبنيين للفاعل منتف اذ هو في
بغزوان مضموم وفي برميان وفي برميان مكسور واما برضيان
فضارع رضيا بكسر العين وفتحها في المضارع مطلقا لادى
الى الالتباس بالمفرد ولو في صورة اما غزوا ورميا فالبناء بها
مطلقا واما عصوان ورحيان فعند الاضافة واما رضيان
وبغزوان وبرميان فعند دخول الناصب وارضيا منقطع
من المضارع فهو فرعه وان كانت ضمة او كسرة تسقطان
اى تسقط حركة اللام الثلثيان لها مع ضم ما قبلها وكسره او تنقلان
اى حركتا اللام المذكورتان الى ما قبلها مع سلب حركته تنقلها
اى لثقل حركتي اللام المذكورتين على اللام فتسقط اللام اى فلاجل
سقوط حركتي اللام او نقلها تسكين اللام فتحذف لالتقاء
الساكنين وهما اللام وواو الضمير فتحركتا اللام المذكورتان
وان كانتا متحركتين بالذات اعنى الضمة الا انها باعتبار ما قبلها
اثنتان وهو فعل الاثنين اى والتقاء الساكنين في فعل الاثنين تقديري
وقد مرت منه اشارة الى هنا وقد عرفت في بحث نون التاكيد

السرفان

السر في ان المحذوفة لام الفعل دون واو الضمير وبانه هو
ما مر في البحث المذكور من ان نون التاكيد مع غير الضمير البارز
تشبيه الضمير المتصل في قوله كالجزء من الفعل لاتصالها به لفظا و
معنى فلو كان المحذوف في يغزون واغزوا مثل واو الضمير
لزم عند اتصاله نون التاكيد به ثبوت اللام فيقل اغزون بثبوت
اللام مضمومة لان نون التاكيد ح شبيه بالالف الاثنين
المتصلة بالفعل فتثبت اللام مع النون كما تثبت مع الالف نحو اغزوا
لكن اللام غير جائز لانه انما يقال اغزن بحذفها فالملزوم مثلها
حكم كل ما كان قبل لامه مكسورا الثابت فيما رايناه في النسخ مكسورا
بالنصب ووجهه حذف الموصول الذي هو اسم كان وبقا صلته
والاصل كل ما كان الحرف الذي قبل لامه مكسورا ومسوغ الحذف
استثقال تكرار الموصول ويمكن توجيه النصب ايضا بان قبل لامه
اخرجت عن الظرفية بل عن معنى الزمان والمكان ووافقت على الحرف
المتلو بالاخر فتكون مرفوعه ولما يلزم في المضارع من برعي و
مضموم الواو وهذا مرفوض ههنا علة منفقد منه على معلولها او
قوله لم يقلبوا الواو الا ولى الفا وما يقع في بعض من قوله ولم يقلبوا
بالواو خطاء لما سنذكر في هذه البحث الخ من قوله وفي نحو افعلل
وافعالل لا تقلب اللام الاولى لان الاخيرة منقلبة لا محالة فلو
انقلبت ايضا لاوقع في الثقل المهروب عنه لا سيما في المضارع

بدليل ارعوي يرعوي ولكون هذا مقول الشـ قال هنا شـذ كر
بالنون والاصل اغرورو يعرورو والظاهر انه من العريان
فهو يائي وتقدير الشـ له واوي بعيد ووجهه انه ماخوذ من
العرو اي الخال في الصحاح انما عروضه يخال وذلك لان هذه
الحروف بمنزلة الحركة في الصحيح من حيث انها تحذف من الافعال
المعتلة الاخر فيما التي الامر كما تحذف الحركة من الصحيح في الامر
ايضا بسبب حملها على الفعل كما في المصدر نحو صيام حملا على
صام او على المفرد كما في الجموع كديار وجبل حملا على دار واصلها
وانما الاشكال في اعلال نحو جوازي في اعلاله بالحذف واما اعلاله
بالقلب كجواز فلا اشكال فيه ووجه الاشكال انه قدر وجود
التنوين سابقا على حذف اللام ليكون حذفها لعلة لا لكونه
عوضا لازما قياسيا وليس علينا الا ان نقول جواري بالتنوين
تقدير الاصل منونا بنا في عدم صرفه الا ان يوجه بان علم الحاجب
بحذف حركة اليا ثم اليا للالتقاء الساكنين المفوت لصيغه
مفاعل التي هي علة منع الصرف سوغ لحوق التنوين ومن ثم لم يحذفه
حالة النصب لوجوب بقا اليه وحركتها فيه وعليه فالتنوين
للصرف لا للعوض وفي سبب حذف اليا مذاهب احدها ان
حركتها حذفت تخفيفا وجي بالتنوين عوضا عنها فحذفت
اليا للالتقاء الساكنين وظاهر كلام ابن الحاجب اختياره و

ثانيها

ثانيها كون الياء حرفا ثقيلا آخر اسم مستثقل لكون منتهى
صيغ الجموع فحذفت حتى جيئ بالتنوين عوضا عنها وظاهر
كلامهم اختياره وانه المشهور عندهم وثالثها انها لما حذفت
حركتها التقت ساكنة مع التنوين المقدر في غير المنصرف
بدليل الرجوع اليه في الضرورة فحذفت وعوض عنها التنوين
ورد بان حذفها لملاقاة الساكن متوهم الوجود مما لا نظير
له ولا يخفى لنا معاشر القصير يقين عنان منصرف او غيره
لان ذلك من ابحاث النحاة الباحثين عن احوال الكلم اعرابا
وبناء يجب في الواو اذا كانت اولى بخلاف ما اذا كانت
الواو هي الثانية منها فلا يجب فيها ان لا يكون بدلا كما اذا
اصغر بقوي فتقول يقى وان يكونا في كلمة واحدة ليس معطوفا
على ان لا يكون بدلا كما هو ظاهر لفساد المعنى بل هو فاعل يجب
مقدرا والجملة معطوفة على الجملة قبله وكذا ما بعده هذه نحو
ايوم هو افعل التفضيل بغنا في قولهم يوم ايوم كما في قولهم
ليل اليل قصد المبالغة في الليلية واليومية والسر فيه ان
افعل التفضيل شبيه بالاسماء الجامدة فلا يدخله التصريف
وان لا يكون في الاعلام والسر فيه ان الاعلام كالامثال لا تغير
عن موردها وان لا يكون الياء اذا كانت الاولى بدلا الاولى
خبر كان واسمها مستتر عائد على الياء وبدلا خبر تكون

واحترز به عن مغزي فان اصله مغزو وابدلت الاخيرة

ياء تشبيها بواو ادل اذ لم تكن الواو طرفا احترز به عن الياء في

نحو غزي وجوي مصغري غزو وجد و وهذا امر مضو عليه

وارد عليه قوله في الباب تشبيها بنحو عصي وجثي مقتضيا

ان القلب في عصي وجثي اصلي لا بطريق الحمل ولعل ذلك لوجوب

اجتماع الواوين او جمعي عات وجاث خلافا لمن قيدها بالثاني

الاصلي اي المبني للفاعل واحترز به عن فعله المفوعي اي المبني

للمفعول فانه لا يشترك فيه مع مرضي مغزي ومعدي على ان

القراءة القلب فيهما بذلك تشبيه بما هو بمعنى مفعول اي في

الزنة كما في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين يحتمل

ان يكون مثالا لما هو بمعنى مفعول لان معناه مقربة من المحسنين اذ

ليس المراد بمعنى مفعول معنا يعبر عنه بصيغة هو موازن مفعول

بل معنى يعبر عنه بصيغة اسم المفعول وان يكون مثالا لتشبيه

ما هو بمعنى مفعول وهو الاقرب وانه محمول على فعله اي ان

نحو مغزي حمل على فعله وهو الماضي المبني للمفعول نحو غزي

بضم اوله وكسر ثانيه قلبت الواو ياء بخلاف عدو فان فعله

وهو المبني للفاعل لكونه فعول بمعنى فاعل لم تقلب الواو فيه

ياء وان قلبت الفا فكل حمل على فعله وبنيه على اختلاف

فعليهما بقوله فافهم فانه قد يغفل عنه انما هو في لام الفعل

فقد

فقط احترازا من عينه كما ستفوم ومن لام الاسم كمدعو لا على
سبيل الكلية في لام الفعلية بل على سبيل الجزئية احترازا
من نحو ارعوي يرعوي واحواي يحواوي و في نحو افعلال
وافعال لا يقع هكذا في نسخ بالفك وهو مطابق لمثالين الآتيين
في كلامه و في بعضها بالادغام والتمثيل بالمثالين لها نظرا الى ما قبل
الادغام لا وقع في الثقل المهروب عنه وهو اجتماع المثلين
لكن قد يقال الثقل اللازم وقوعه اسهل من الثقل المهروب
عنه اذ الياء احق من الواو لا سيما في المضارع فانه يلزم
فيه الوقوع في الثقل المذكور وزيادة الكسر على اول
حرف العلة لوجوب كسر ما قبل الاخر فيه وكانهم اعتمدوا
في اخراج نحو هذه الصورة وتخصيص هذه الكلية بما عداها
على ايراد هذا البحث وهو قلب الواو رابعة الخ في المعتل
اللام وهذا مقام خاص فيكون مخصوصا للعموم الوارد فيه
بالواو الواقعة لام الفعل لانها وان كانت منقلبة عن الياء فان
قلت ان الحيوان ماخوذ من الحيوة ولامه واو قلت
صرحوا بان الواو منقلبة فيه عن ياء اصلية واصله حييان لكن
الالف المنقلبة عن الياء قال الجاربردي كتبوا كل الف رابعة
فصاعدا في اسم او فعل ياء نحو المغزى ويقتري تنبيها على انها
تقلب ياء عند التثنية او على انه ما يمال الا فيما قبلها ياء نحو

على واو ويا بتقدير محذوف اي واصلها كذا والاولى هي
الوجه بخلاف حرف العلة اي المتحرك ما قبلها واما الثاني ما قبلها
فثقيل الحركات الثلاث كدلو وظبي يعني ان تصاريف الفعل
المهموز اشارة الى ان الاضافة في قول المتن فعلية بيانية فان لفظ
المهموز دليل على أن قيد الخلو عن التضعيف وحروف العلة مراد
المصنف من لفظ المهموز والاولى ان يقال وجهها ولزوم شمولها التثنية
لانواع المهموز من المضاعف والمعتل وغيرهما وقصور عبارة
المصنف على غيرها على ما بينه الشارح بقوله فان لفظ المهموز الخ الى
مضاعفا فضاعفا اشارة الى قوله تعالى وامر اهلك بالصلاة
فاما ما يقع في بعض النسخ من قوله فامش فلا وجه له لان الابتداء
بحرف شديد مطلوب هنا يقع في اكثر النسخ وفي كثير لانه لا تبتدأ
بحرف شديد بلفظ وهو فاسد الا ترى ان زيادتها عند الوصل
اي عند التوصل الى الابتداء بالساكن وليس المراد بالوصل الدرج
عند الابتداء لانها لا تزاد في الدرج واما خذ فالهمزة اي همزة الوصل وهي
الهمزة الاولى من خذ والاصل اءخذ وهو جواب اعتراض اورد
على قوله اذا وقعت غير اول واما الهمزة الثانية من اءخذ فلا يرد
التخفيف فيها لانها غير اول ولا يلاقيه قوله فان همزة الوصل
حذفها اللازم عند الاحتياج اليها وقوله لكونها الخ لكونها عقب
حال غير جملة يعني بالحال غير الجملة قوله في كلمة واحدة وفيه

83

الاولى تقلب الفا ولزم من مجموع ما ذكرناه ان التشبيه
بين لا ادرو بين استحوليس في عين المحذ وف لاختلافهما
واللام لانكون الايا لم يستثن لفظة واو هنا كما استثنى
بديت على ما مر لان لفظة واو ليست من هذ النوع بل من مطلق ما
فاؤه ولامه واو فلذا استثناه منه كلمة عذاب اي كلمة معناها عذاب
يقال ويل لفلان من الله اي عذاب له من الله تعالى ويقال ضده في
ويح اي كلمة ويح رحمة اي كلمة معناها رحمة كما يقال ويح لفلان اي رحمة له
والقسمة تقتضي ان تكون تسعة اقسام هنا بالنظر الى كون احرف
العلة ثلاثة وكون الحرف الذي يقع فيه احدها بسيطا اي
فا او عين او لاما لان احرف العلة الثلاثة قد تكون فا فهذه
ثلاثة وقد تكون عينا وهذه ثلاثة اخرى وقد تكون لاما
وهذه ثلاثة اخرى والمجموع تسعة اقسام ثم بالنظر الى اجتماع الحروف
الثلاثة التي تقع فيها احرف العلة الثلاثة تنتهي الى سبعة وعشرين
قسما حاصلة من ضرب الثلاثة احوال اي احرف منها فرض وتسعة
احوال الحرفين الباقيين الحاصلة من ضرب الثلاثة احوال لاحدهما
في ثلاثة احوال الاخر فقد تبين ان لا وهم في كلام الشم وان توهمه
وهم وها واو الضمير عائد على الحرفين المسميين بالواو والياء
وقوله فان الهمزة الخ دليل على ان واو وياء اسما الحرفين و
ليسا ايلهما و في بعض النسخ وها و وي وبي فيعود الضمير

صدبا فانه يكتب الفا كراهة اجتماع اليائين الا في نحو يحيي
علما وابي علما فانه يكتب يا فرقا بينهما علمين وبينهما فعلا او
صفة ولم يعكسوا لاستثقال الاصفة والفعل وكون الالف
اخف من اليا واما الالف الثلاثة فان كانت عن يا كرحي
كتبت يا والا كتبت الفا على ما يقتضيه الاصل ومنهم من يكتب الجميع
بالالف لان القياس لا فعلا ولا صفة على وزن استفوا بالفا و
ماضيا الا بالفا مقتطعا من استفعلوا لان قوله بعد ذلك
يستحين على وزن يستفين لا يصح بالفاء لانه يوهم ان المحذوف
اللام منشا الوهم قوله حذف اليا لالتقاء الساكنين لان اليا و
الاولى تقلب الفا لان ظاهره ان اليا الاولى غير الياء المحذوف
عنها بالحذف لالتقاء الساكنين والا لقال انها تقلب الفا وحذف
اللام في المجزوم والامر تمهيد لبيان ان التشبيه بلا ادر انما هو
في مطلق الحذف لكثرة الاستعمال من غير اشتراط في عين المحذوف
بيانه انه قد ران الحذف من المجزوم والامر لعلة لا لكثرة الاستعمال
مستدلا عليه بانه لو كان لكثرة الاستعمال لم يعد في المصدر الذي
هو الاستحياء ولا في الامر المؤكد بالنون وهو استحين بيا وان
هي اللام لوجود الكثرة الاستعمال هو العين فلا حاجة الى دعوى
قلب اليا التي هي العين الفا لا انحذفها لكثرة الاستعمال لا لعلة
فلا فائدة في تكليف علة واشار بهذا الى رد قوله سيبويه لان اليا

الاولى

بحث من وجهين اولهما ان قوله في كلمة لا يتعين كونه حالاً
لجواز ان يتعلق بقوله التقاء الساكنين فيكون ظرفا للقول بل
هذا الوجه هو الاظهر فلا مسوغ لترك الواو وثانيهما سلمنا انه
حال لكن صاحب هذا المذهب الذي اشار اليه الشارح وهو
عبد القاهر انما صرح بان ترك الواو من الجملة الحالية كثير اذا
وقعت حال مفردة كالبيت المذكور والجار والمجرور وان
لم يكن جملة لكنه ليس بمفرد سلمنا ان الشرط ان يسبق بغير جملة
كما في غير الشرح لكن قد يجاب عن الوجه الاول بان في كلمة خرج مخرج
الشرط وكونه حالا او في بذلك فتامله ولم تسكن الثانية
اي بل تحركت وسواء تحرك ما قبلها ايضا او سكن فله احكام
اخر هي ان المتحركة بعد ساكنة تبدل ياء ان وقعت موضع اللام
كبناء نحو قمطر من قرا فتقول فيه قراي والاصل قراء او يصح ان
وقعت موقع العين نحو سال بالادغام وبعد متحركة تبدل الى
وقعت لاما يا مطلقا فتحا او ضما او كسرا وكذا تبدل يا ان وقعت
غير لام مفتوحة بعد كسرة نحو ايم مثال اصبع اصله ائم او
مكسورة بعد كسرة نحو ايم بكسر اليا اصله ائم او فتحة نحو ايمة
جمع امام اصله ائمة او ضمة نحو ايين مضارع ان ندت اي جعلته
يئين اصله ائن وتبدل واوا ان وقعت ايضا غير لام مضموم
بعد ضمة نحو اوم ايضا اصله ائم او فتحة نحو اوب جمع اب

وهو المرعي اصله ابا وكسرة نحو اوم انينا اصله اام او وفوت
مفتوحة بعد فتحة او ادم جمع ادم اصله اادم او ضمة نحو اويدم
تصغير ادم اصله اايدم والله اعلم لا يليق بهذا الكتاب
وانما ذكرناها هنا لان التنبيه عليها يوجب للنفس تشوقا
اليها فاذا لم يذكر كان في النفس شيء من التحسر على فوات ذلك
بل نقل حركة الميم اليها قد يجاب عن النظر المذكور بان الاصل
المذكور في المتن عارضه فانه الادغام والادغام مقدم
على الاعلال والنقل من مقدمات الادغام اذ فعلوه ليتوصلوا
به اليه فلما نقلوا لارادة الادغام خرجت الهمزة عن الاصل
المذكور **فان قلت** النقل فيه غير متعين في حصول
الادغام لجواز الادغام بحذف الحركة ثم يقع اعلال الهمزة
الثانية بقلبها الفا على القاعدة ولا يحذر سوى في التقاء
الساكنين على هذا الوجه كما مر **قلت** اذا كان الادغام مقدما
على الاعلال فلو ادغمنا بدون نقل لزم قبل الاعلال التقاء
الساكنين على غير حده فتامل ثم رايت لابن هشام الانصاري
فتوى صريحة قريبا مما ذكرناه قال في فصل ابدال الالف من اختيها
الواو والياء بعد نقل اقوال في اصل ايمة ما نصه ويلزم الاول
تقديم الاعلال على الادغام والمعروف العكس بدليل ابدال
همزة ايمة تاء لا الفا فتامله انتهى فان في مقابلته هنا يقع

في بعض

في بعض النسخ قال بدل وهي واضحة فليؤد الذي
أئتمن التمثيل بقوله تعالى رد ما او وبي افعد لان قوله
بعد وكذا في المنقلبة واو يقتضي ان الامثلة قبله ما انقلبت
فيه يا، واذربنوزن ضرب وهي قراة ابن ذكوان في قوله
تعالى كزرع اخرج شطاه فازره وقيل هذا اجوف
واوي وقيل يائي وكلاهما بمعنى سال بالهمزة واما قوله
في الصحاح السؤال استرخا ما تحت السرة من البطن فغير
مناسب المقام والاول لمقتضي ما في الكشاف لانه ليس مثل
بايع اي لان فيه حذف فا، وهذا ثابت في بعض النسخ كما
في ايمة للتنبيه في القلب فقط لا فيه وفي علته المذكورة التي
هي عين فعله اي فعل يرى اي عين راي الذي هو فعل
يري جان في المضارع مطلقا سواء كان مبدوا بيا الغيبة
او غيرها من احرف المضارعة مسندا الى الواحد المذكور
او غيره وضع لزمان او مكان شامل لنحو يوم ومكان
باعتبار وقوع الفعل فيه مخرج لنحو يومك او مكان حسن
مطلقا مخرج لنحو صمت يوما وجلست امامك فان يوما وامام
فيهما وضعا باعتبار وقوع الفعل فيهما بقيد وقوعهما
بعد عامل بخلاف مضرب لزمان الضرب او مكانه فانه
وضع لذلك سواء وقع بعد عامل او لا فاصح العين

ركودا على الاوشاذان يسحن في الموحل العين بكسر العين
جمع عينا لعظيمة العين من بقر الوحش و ركودا بضم الواوه
الاوشاذ جمع وشر و على المكان المرتفع اي فاصبحنا العين
مقيمات على الامكنة المرتفعة مخافة ان تقعن في مكان الوحل
فلا يجلس في تصانيف بعض المتاخرين لعله يشير به الى
الجاربردي في شرح الشافية فانه ذكره فيه قال ابن الحاجب
او قال بالواو تنبيها على ان ما قدمه من ان المراد هذا المكان
المخصوص تفسير لكلام ابن الحاجب وكان ينبغي ان ينبه على
ان المظنة ايضا شاذ لعله ترك ذلك اشارة الى ان المظنة
ليست باسم مكان حقيقة لان اسم المكان ما وضع لمكان الفعل
المشتق هو منه و المظنة ليست كذلك اذ ليس المراد انه مكان
الظن بل مكان يظن ان الشي المظنون حاصل فيه و قوله
اولى كالمظنة بناء على انها شبيهة به لفظا ومعنى بناسب
اسم المكان اشارة الى ان مفعلة الاتي ليس من اسم المكان
وهو صحيح لان اسم المكان ما وضع لمكان الفعل و مفعلة هذا
المكان باعتبار لا مكان فعل وايضا وضع اسم المكان
للدلالة على انه مكان حصول مطلق الفعل و وضع مفعلة
هذا الكثرة ما فيه شبيها بالدلالة التي يعمل بها ظاهره
انها ليست بالة حقيقة وهو مخالف لما قدمه من قوله

اسم

86

اسم لما يرفى بر ولما سيأتي من قوله والاخر انها الان فقوله

قوله هنا التي يعمل بها بان المراد التي يعمل بها وليست مكانا له

للعمل احدها انها اسكنه هذا ظاهر في غير مطهرة لان

المطهرة اذا كان المراد بها انا، يتطهر فيه فصحيح وان كان

المراد بها انا، فيه ما يشعر به بالاعتراف منه فلا يصح كونه

اسم الة ولا مكان فاشار اليها الاوجه لادخال الفاء في

لما وكذا قوله وليشغ اسم الالة يبحث عنها فيه نظر الا ان

يكون على حذف الموصول اي التي يبحث عنها او تكون الالة معرفا

قوله باللام الجنسية فهو في المعنى نكرة فيصح نعتها بالجملة كما في ولقد

امر على اللئيم يسبني ولو قال يبحث عنه ليعود الضمير على

اسم المكان اوجه اذا البحث انما هو على اسم الة لا عنها الا ان

يقال ان يبحث عنها نعت لاسم الالة باكتسابه التانيث من

المضاف اليه والالة المبحوث عنها نعت اي اسمها هو الاسم الموضوع

للالة باعتبار ان العمل حاصل بها موضوعه لالة مخصوصة

وهي الالة المعروفة بالعمل المعين والحاصل ان اعتبار

العمل بها داخل في مفهوم التسمية في المبحوث عنها خارج

في غيره ولكنها جعلت اسما لهذه الاوعية الا المنخل و

المدق فهذا التفصيل المنسوب الى سيبويه هو الصحيح الموافق

لقول الش في تفسير المدهن انه الاناء الذي يجعل فيه الدهن

والمسقط اثر الاناء الذي يجعل فيه السعوط والمد فانه

مايدق به والمنخل اثر ما ينخل به فغير في الاول ين بفيه وفي

الاخرين بقوله به فقوله او لانهما اسما موضوعة لالة مخصوصة

مشكل لا يوافق تفسيره ولا قول سيبويه على ان المنخل يمكن

اعتباره اسم اله لانه ينخل به ووعاء البضم لان المنخل حاصل

فيه وكلام سيبويه لاينافيه فتامل من مرات الفعل لما كانت

مرات الفعل تعتبر تارة بحيث الحقيقة وتارة اخرى بحسب

الخصوصيات اللاحقة للحقيقة كانت الهيئة داخلة في

مرات الفعل فاخرجها بقوله باعتبار حقيقة الفعل وقوله

لا باعتبار خصوصيته نوع زيادة بيان وفي كون الهيئة

دالة على المراة من الفعل عندي نظر لانك اذا قلت هو حسن

الجلسة فالمراد هو حسن النوع من الجلوس غير معتبر في

الجلوس كونها مرة او غيرها والمراة هي الفعل الواحد

وقال المصنف لو اسقط الواو منه وقال كان اظهر لان قول

المصنف لايخالفها فقد مسالته لان الشارح فسر الفعلة بالنوع وفسر

النوع بالحالة المذكورة يعني ذلك عادته في الركوب

هو من مقول المصنف وفاعل يعني المتكلم بهذا القول وقوله

ذلك اي الركوب الحسن وفهم كون ذلك عادته من صيغة

فعله لامن الجملة الاسمية وتمام مقول المصنف قوله وهو حسن

الجلسة

الجلسة وقوله يعني ان ذلك عن كلام الشارح وفاعل يعني ضمير
المصنف وقوله ان ذلك اي النوع من الفعل حالة له اي للفاعل
اذ الحالة عرض قائم بمحله والقيام بالشيء اعم من ان يكون
قائما فيه كالبياض او صادرا منه كما هنا ولما كان المتبادر
للاوهام من القيام هو المعنى الاول بين حقيقته بما ذكره ولما
ثبت ان النوع من الفعل حالة لفاعله صح تفسير النوع بالحالة
التي عليها الفاعل حسن الله تعالى افعالنا واصلح فساد قلوبنا
ورد الى اجمل الاحوال عقبا بنا وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى اله وصحبه اجمعين وسلم تسليما كثيرا وكان انتهاء
تسويد ذلك عشية يوم الاثنين المبارك خامس عشر
شهر رمضان المعظم عام اربعة وعشرين وتسعمائة احسن
الله تعقيبها بخير وعافية والحمد لله وحده

م م م
تم م

وقد يسر الله تعالى تمام كتابة هذه الحاشية المسمات
بالمصري الواقعة على شرح التصريف للسعد التفتازاني
يوم الاثنين في ثمانية وعشرين من شهر رجب الله الاصم
من شهور سنة الف ومائة وست وسبعين
بعد الهجرة على هاجرها افضل التحية
على يد الفقير الحقير المعترف بالعجز والتقصير
ملا حسين بن الحاج حسن القراولي
غفر ذنوبهما وذنوب والديهما
ولمن نظر فيها بحرمة
الفاتحة
٥